

# دُرُوسُ الْبَلَاغَة

تأليف

حفي ناصف ، محمد دياب  
سلطان محمد ، مصطفى طموم

مع شرحه

# شِمُوسُ الْبَرَاعَة

للعلامة أبي الأفضل محمد فضل حق رامفوري  
رئيس المدرسة العالية (سابقاً) برامفور، الهند

# دُرُوسُ الْبَلَاغَة

تأليف

حفي ناصف ، محمد دياب  
سلطان محمد ، مصطفى طموم

مع شرحه

# شُمُوسُ الْبَرَاعَة

للعلامة أبي الأفضل محمد فضل حق رامفوري  
رئيس المدرسة العالية (سابقاً) برامفور، الهند

## منهج عملنا في هذا الكتاب:

- جعلنا كتاب "دروس البلاغة" كالمتن واخترنا شرح هذا الكتاب "شموس البراءة" كالحاشية لشرح الموضع المهمة.
  - واخترنا اللون الأحمر كعنوانين لهذا الكتاب وللنوصوص القرآنية والأبيات الواردة فيه.
  - تصحيح الأغلاط الإملائية في المتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
  - إضافة عناوين المباحث في رأس الصفحات.
  - كتابة نصوص الكتاب بالشكل **"الأسود"** التي تم شرحها في الحواشي.
  - اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
  - كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
  - تشكيل ما يتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.
- والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى، كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولاً عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عننا، وأن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا، مشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

## مقدمة الشارح

الحمد لله الذي أهمنا بداعي المعانى وغرائب البيان، وعلمنا دقائق المثاني وعجائب التبيان.  
والصلوة والسلام على من اصطفاه بالإرسال إلى كافة الخلق من الإنس والجان، وأعطاه من الكتاب ما أفحى به فصحاء عدنان وبلغاء قحطان، ومن الحكمة ما مزق به حكم اليونان،  
وعلى آله وأصحابه الذي حاز وأقصب السبق في كل ميدان.

وبعد! فيقول أحوج الخلق إلى الغني الباري أبو الأفضال محمد فضل حق الرامفوري - أصلاح الله حاله وأحسن مآلاته - لما رأيت كتاب دروس البلاغة الذي ألفه جماعة من الذين لهم اليد الطولى في العلوم جلها ولا سيما العلوم العربية، والفنون الأدبية لتعليم طلبة العلم في الجامع الأزهر الواقع في مصر، نظرت بعين التأمل فيه فوجده حاوياً مع اختصاره لما حواه مطولات فن البلاغة من الأصول والقواعد، وحالياً مع كثرة مسائله من المناقشات والزوائد، وواقعًا على ترتيب حسن لم يعهد في كتب المتأخرین كما يعرفه من طال نظره في كتب المتقدمين. ولذا اشتهر اشتهر الشمس على نصف النهار، وطارته القبول والدبور إلى الأقطار. وجعله أولوا العلم وال بصيرة من الكتب التي تقرر دراستها في أكثر مدارس الهند من علم البلاغة، وهو وإن كان جزل العبارة فصيح البيان، إلا أن عامة المحصلين في هذا الزمان يحتاجون في كشف وداعه إلى الشرح والإيضاح، ولم يقع له شرح إلى الآن، فلذا توادر على التماس جماعة من طلاب العلم والكمال بلسان الحال والمقال أن أكتب له شرحاً يزيل صعابه ويكشف عن وجوه فرائده نقابة، فأخذت في شرحه بعد أن قدّمت رجلاً وأخرّت أخرى لما رأيت الأقدام عليه أخرى، وشرعت فيه مقتضياً أثر المصنف في الإيجاز والاختصار، ومعرضًا عن التعرض لما لا مدخل له في حل الكتاب من المباحث والأنظار، فجاء بحمد الله في زمان يسير كما استحسنه الأحباء وارتضاوه الأولياء. اللهم احتم على ما عملته بختام الرضاء والثواب، ولا تجعله عرضةً لكل طعن ومغتاب، واجعله ذخراً إلى يوم الحساب، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَبِإِجْاْبَةِ الدُّعَاءِ جَدِيرٌ.

## تنبيه للمعلمين

ينبغى للمعلم أن يناقش تلامذته في مسائل كل مبحث شرحه لهم من هذا الكتاب؛ ليتمكنوا من فهمه جيداً، فإذا رأى منهم ذلك سألهم مسائل أخرى، يمكنهم إدراكها مما فهموه.

(أ) كأن يسألهم بعد شرح الفصاحة والبلاغة، وفهمهما عن أسباب خروج العبارات الآتية عنهما، أو عن إحداهمما:

١ - رب جفنة مُتعنجرة وطعنة مسحنيفة تبقى غدا بأنقرة، أي: جفنة ملأى، وطعنة متّسعة تبقى ببلد أنقرة.

٢ - الحمد لله العلي الأجل.

٣ - أكلت العرين وشربت الصمادح، تريد اللحم والماء الحالص.

٤ - وأزور من كان له زائراً وعااف في العرف عرفاؤه.

٥ - ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه زهيراً على من جرّ من كل جانب

٦ - من يهتدى في الفعل ما لا يهتدى في القول حتى يفعل الشعراة

أي يهتدى في الفعل ما لا يهتدى في القول حتى يفعل.

٧ - قرب منا، فرأيناها أسدًا [تريد أبخر]

٨ - يجب عليك أن تفعل كذا [تقوله بشدة مخاطباً لمن إذا فعل، عدّ فعلة كرماً وفضلاً]

(ب) وكأن يسألهم بعد باب الخبر والإنشاء أن يجيبوا عما يأتي:

- أمن الخبر أم الإنشاء قوله: الكل أعظم من الجزء، قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمٍ مُّوسَى﴾ [القصص: ٧٦].
- ما وجه الإتيان بالخبر جملة في قوله: الحق ظهر، والغضب آخره ندم.
- ما الذي يستفيده السامع من قوله: أنا معترف بفضلك، أنت تقوم في السحر، رب إني لا أستطيع اصطباراً.
- من أي الإضراب قوله تعالى حكاية عن رسول عيسى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤] و﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].
- هل للمهتمي أن يقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].
- من أي أنواع الإنشاء هذه الأمثلة، وما معانيها المستفادة من القرائن:
  - (١) أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المحاجع
  - (٢) اعمل ما بدا لك. (٣) لا ترجع عن غيك. (٤) لا أبي أقدر ألم قام.
  - (٥) ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَه﴾ [الزمر: ٣٦] (٦) هل يجازي إلا الكفور؟ (٧) ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨]
  - (٨) ليت هنداً أنجذتنا ما تعد وشفت أنفسنا مما تجد
  - (٩) لو يأتيانا فيحدثنا. (١٠) أسكان العقيق كفى فراق؟
- (ج) وكأن يسألهم بعد الذكر والمحذف عن دواعي الذكر في هذه الأمثلة:
  - (١) ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشِدًا﴾ [الجن: ١٠] (٢) الرئيس كلمي في أمرك.

(٣) والرئيس أمرني بمقابلتك [تُخاطب غيّاً]. (٤) الأمير نشر المعرفة وأمنَ المخاوف [جواباً لمن سُئل: ما فعل الأمير؟] (٥) حضر السارق [جواباً لقائل: هل حضر السارق؟] (٦) الجدار مشرف على السقوط [تقوله بعد سبق ذكره تنبيهاً لصاحبه].

(٧) فعباس يصد الخطب عنا [تقوله في مقام المدح].

وعن دواعي الحذف في هذه الأمثلة:

(١) ﴿وَأَنَا لَا نَدِرِي أَشْرَرُ أَرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الجن: ١٠]. (٢) ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَآتَقَّى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَيُسْرَهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٢٧، ٦، ٥]. (٣) ﴿خَلَقَ فَسَوْى﴾ [الأعلى: ٢]. (٤) ﴿أَلْمَ يَحِدُكَ يَتِيمًا فَأَوَى﴾ [الضحى: ٦]. (٥) ﴿سَوَّلْتُ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبَرْ جَمِيل﴾ [يوسف: ٨٣]. (٦) منضحة الزروع ومصلحة الهواء محتال مراوغ [بعد ذكر إنسان].

(٧) أم كيف ينطق بالقبع مجاهراً والهرّ يحدث ما يشاء فيدفن

(د) وكان يسألهم عن دواعي التقديم والتأخير في هذه الأمثلة:

(١) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَد﴾ [الإخلاص: ٤]. (٢) ما كل ما يتمنى المرء يدركه. (٣) السفاح في دارك. (٤) إذا أقبل عليك الزمان نقترب عليك ما نشاء. (٥) الإنسان جسم نامٍ حساسٌ ناطقٌ. (٦) الله أَسْأَلَ أَنْ يَصْلِحَ الْأَمْرَ. (٧) الدهر فودي شيئاً.

(٨) ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِين﴾ [الكافرون: ٦].

- (٩) ثلاثة تُشرق الدنيا ببهجهتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
- (١٠) وما أنا أُسْقِمْتُ جسْمِي بِهِ وَمَا أَنَا أَضْرِمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا  
 هـ) وكأن يسألهم عن أغراض التعريف والتنكير في هذه الأمثلة:
- (١) إذا أنت أكرمتَ الْكَرِيمَ ملْكَهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّهِيْمَ ثَرِدًا
- (٢) ﴿وَإِذَا رَأَيْتُهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَاهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُسَنَّدٌ﴾ [النافقون: ٤]. (٣) ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَّبٍ وَتَبَّ﴾ [اللهب: ١] (٤) ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠].
- (٥) عباس عباس إذا احتمم الوغى والفضل فضل والرابع ربيع
- (٦) قرأنا شعر أبي الطيب وحبيب، ولم نقرأ شعر الوليد. (٧) ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوَ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤] (٨) ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].
- (٩) هذا أبو الصقر فرداً في محسنه من نسل شيبان بين الضال والسمر
- (١٠) ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠] (١١) ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبِيًّا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢] (١٢) الذي خاط ملابس الأمير خاط هذا التوب.
- (١٣) أخذ ما أعطيته وسار. (١٤) الرجل خير من المرأة. (١٥) ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] (١٦) اليوم يستقبل الآمال راجيها. (١٧) لبث القوم ساعة، وقضوا الساعة في الجدال. (١٨) ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤].
- (١٩) ادخل السوق واشتري اللحم. (٢٠) زيد الشجاع. (٢١) علماء الدين أجمعوا على كذب. (٢٢) ركب وزراء السلطان. (٢٣) هذا قريب اللص. (٢٤) أخوه الوزير أرسل لي. (٢٥) وإن شفائي عبرة مهرافة. (٢٦) يا بواب افتح الباب، ويما حارس

لا تبرح. (٢٧) ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠] (٢٨) ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] (٢٩) إن له إبلًا وإن له لغنمًا. (٣٠) ما قدم من أحد.

(٣١) والله عندي جانب لا أضيuce وللهو عندي والخلاعة جانب

(٣٢) فيوماً بخيل تطرد الروم عنهم ويوماً بجود يطرد الفقر والجحده

(٣٣) ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبْتُ رُسُلٌ مِّنْ قَبْلِكُمْ﴾ [فاطر: ٤]

(٣٤) ﴿أَإِنَّ لَنَا لَا جُرًا﴾ [الشعراء: ٤١].

(و) وكأن يسألهم بعد التشبيه عن التشبيهات الآتية:

- (١) وقد لاح في الصبح الشريا لم رأى
  - (٢) كأنما النار في تلهبها
  - (٣) زنجية شبكت أناملها
  - (٤) وكأن أجرام النجوم لوعتها
  - (٥) عزماته مثل النجوم ثوابقا
  - (٦) أبدل فإن المال شعر كلما
  - (٧) ولما بدا لي منك ميل مع العدا
  - (٨) صدلت كما صد الرمي تطاولت
  - (٩) رُبَّ حِيٍّ كـ"ميت" ليس فيه
  - (١٠) وعظام تحت التراب وفوق الأرض
  - (١١) كأن انتضاء البدر من تحت غيمه
- كعنقود ملاحية حين نورا  
والفحش من فوقها يغطيها  
من فوق نارنجية لتخفيها  
درر نثرن على بساط أزرق  
لو لم يكن للثاقبات أقول  
أو سعته حلقاً يزيد باتاً  
عليّ ولم يحدث سواك بديل  
به مدة الأيام وهو قتيل  
أمل يرتجى لنفع وضرّ  
منها آثار حمد وشكر  
نجاة من الأباء بعد وقوع

(ز) وكان يسألهم عن المحسنات البدعية فيما يأتي:

- (١) كَانَ مَا كَانَ وَ زَالَ فَاطْرَحْ قَلِيلًا وَ قَالَ  
أَيُهَا الْمَعْرَضُ عَنْكَ

(٢) لَيْتَ الْمَنِيَّةَ حَالَتْ دُونَ نَصْحَكَ لِي  
فَيُسْتَرِيعَ كَلَانَا مِنْ أَذَى التَّهْمَ

(٣) ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، (٤) ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيِّتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأعراف: ١٢٢]

(٥) خَلَقُوكُمْ خَلْقَوْا مَا خَلَقُوكُمْ  
فَكَأَنَّهُمْ خَلَقُوكُمْ وَمَا خَلَقُوكُمْ

(٦) عَلَى رَأْسِ حُرُّ تَاجِ عَزِيزِكُمْ  
وَفِي رَجُلٍ عَبْدٍ قِيدَ ذُلُّ يَشِينَهُ

(٧) نَهَبْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوْيَتْهُ  
لَهْنَتَ الدُّنْيَا بِأَنْكَ خَالِدٌ

(٨) وَاسْتَوْطَنُوكُمُ الْسُّرُّ مِنِي وَهُوَ مَنْزَلُهُمْ  
وَلَا أَفْوُهُ بِهِ يَوْمًا لِغَيْرِهِمْ

(٩) مِنْ قَاسِ حَدَوَاكَ يَوْمًا  
بِالسَّحْبِ أَخْطَأْ مَدْحَكَ

(١٠) السَّحْبُ تَعْطِي وَتَبْكِي  
وَأَنْتَ تَعْطِي وَتَضْحِكَ

(١١) أَرَأُوكُمْ وَوْجُوهُكُمْ وَسِيوفُكُمْ  
فِي الْحَادِثَاتِ إِذَا دَجُونَ بِنَحْوِهِمْ

(١٢) مِنْهَا مَعَالِمُ الْهُدَى وَمَصَابِحُ  
إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ مَتَاعٌ

(١٣) مَا مَضَى فَاتَ وَالْمُؤْمَلُ غَيْبٌ  
وَسَابِقُ أَيْمَانِ وَجْهَتِهِ

(١٤) فِي السَّبِقِ لَا مَلِمْ يَجِدُ مَشْبِهَا  
لَا عِيبٌ فِيهِمْ سُوَى أَنَ النَّزِيلَ

(١٥) عَاشَرُ النَّاسُ بِالْحَمِيمِ  
يَسْلُو عَنِ الْأَهْلِ وَالْأَرْطَانِ وَالْحَشْمِ

لِلْمَزَاحِمَةِ

ويستيقظ وقل لمن يتعاطى المزاح منه  
 (١٦) فلم تضع الأعادى قدر شأنى ولا قالوا فلان قدر شأنى

(١٧) أيّ شيء أطيب من ابتسام التغور، ودoram السرور، وبكاء الغمام، ونوح الحمام.

(١٨) كمالك تحت كلامك.

(١٩) **﴿وَيُولَجُ اللَّيلَ فِي النَّهَارِ وَيُولَجُ النَّهَارَ فِي اللَّيلِ﴾** [الحج: ٦١]

(٢٠) يا خاطب الدنيا الدنيا إلهها شرك الردى وقراررة الأكدار

دار متى ما أضحكتك في يومها أبكت غداً تبّا لها من دار

(٢١) مدحت مجده والإخلاص ملتزمي فيه وحسن رجائي فيك مختتمي

ولا يصعب على المعلم اقتداء هذا المنهج

والله الهادي إلى طريق النجاح.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## خطبة الكتاب

الحمد لله الذي قصرت عبارة البلوغ عن الإحاطة بمعانٍ آياته، وعجزت ألسن الفصحاء عن بيان بدائع مصنوعاته. والصلوة والسلام على من ملك طرق البلاغة إطناباً وإيجازاً، وعلى آله وأصحابه الفاتحين بهديهم إلى الحقيقة بمحاجزاً.

وبعد! فهذا كتاب في فنون البلاغة الثلاثة، سهل المنال، قريب المأخذ، بريء من وصمة التطويل المملُّ وعيب الاختصار المخلُّ، سلكنا في تأليفه أسهل الترتيب، وأوضح الأساليب، وجمعنا فيه خلاصة قواعد البلاغة، وأمهات مسائلها، وتركنا ما لا تمس إليه حاجة التلامذة من الفوائد الزوائد؛ وقوفاً عند حد اللازم، وحرضاً على أقوالهم أن تضيع في حل معقد، أو تلخيص مطول، أو تكميل مختصر. فتم به مع كتب الدُّرُوس النحوية سلم الدراسة العربية في المدارس الابتدائية والتجاهيرية.

والفضل في ذلك كله للأميرين الكبيرين نُبِلاً، والإنسانيين الكاملين فضلاً، ناظر المعارف المتاجفي عن مهاد الراحة في خدمة البلاد، الواقف في منفعتها على قدم الاستعداد صاحب العطوفة محمد زكي باشا ووكيلها ذي الأيدي البيضاء في تقدم المعرف نحو الضراط المستقيم، وإدارة شؤونها على المحور القوي صاحب السعادة يعقوب أرتين باشا.

فهمما اللذان أشارا علينا بوضع هذا النظام المفید، وسلوك سبيل هذا الوضع الجدید؛ تحقيقاً لرغائب أمیر البلاد. وولی أمرها الناشي في مهد المعرف، العارف بقدرها، مجدد شهرة الديار المصرية، ومعيد شبيبة الدولة الحمدية العلوية مولانا الأفخم عباس حلمي باشا الثاني، أدام الله سعادته وأقرّ به عيون آله ورجاله وسائر رعيته آمين.

حفني ناصف      محمد دياب      سلطان محمد      مصطفى طموم

مقدمة

## في الفصاحة والبلاغة

الفصاحة: في اللغة تبَيَّن عن البيان والظهور، يقال: أَفْصَحُ الصَّبِيُّ فِي مَنْطَقَه إِذَا بَانَ وَظَهَرَ كَلَامُهُ، وَتَقَعُ فِي الاصْطِلَاحِ وَصَفَّا لِلْكَلْمَةِ، وَالْكَلَامِ، وَالْمُتَكَلِّمِ.

- ١- فصاحة الكلمة: سلامتها من تنافر الحروف، ومخالفة القياس، والغرابة.

فتافر الحروف: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان، وعسر النطق بها . . .

مقدمة: أي هذه مقدمة. فهي خبر لمبدأ محنوف، ولذا نُكِرُّها؛ لأنّ الأصل في الخبر التكثير. في الفصاحة والبلاغة: أي في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وأقسامهما. وإنما جعل الكلام فيه مقدمة؛ لأن المراد بالمقدمة هنا ما يُذكَر قبل المقصود ليرتبط به ذلك المقصود، ويتنفع به الطالب فيه. ولاشك أن بيان معنى الفصاحة والبلاغة مما يرتبط به مقاصد هذا الفن، ويتنفع به الطالب فيها. إذا بان وظاهر كلامه: وأيضاً يقال: فصح الأعجمي، وأفصح: إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللُّكْنة وجاحت، فلم يلحن. وهذا المعنى وإن لم يكن نفس البيان والظهور، لكنه يؤول إليه بنوع من الاستلزم، فلهذا قال: "تبَعَ عنَّ الْبَيَانِ وَالظَّهُورِ" ولم يقل: هي البيان والظهور. وأشار به إلى أن المراد هو مطلق الدلالة، سواء كانت بطريق المطابقة، أو بغيرها من أنواع الدلالة. وصفاً للكلمة إلخ: لكن بالمعنى الذي تقع وصفاً لأحد هذه الموصفات لا تقع به وصفاً للآخر، بل بالمعنى المغاير حتى صار فصاحة المفرد والكلام والمتكلّم كأنها حقائق مختلفة، غير مشتركة في أمر يصلح تعريفاً وبياناً لها، فلذا أفرد كلاً منها بتعريف، وقال مقدماً لتعريف فصاحة الكلمة على فصاحة الكلام والمتكلّم؛ لتفقههما عليها: فصاحة الكلمة إلخ.

سلامتها من تنافرٍ إِلَّا أي من كل واحد من هذه الثلاثة، حتى لو وجد في الكلمة شيء منها لا تكون فصيحةً. وإنما ينحصر فصاحة الكلمة في السلامة من هذه الثلاثة؛ لأن المُخْلَلَ في فصاحتها إِمَّا عيبٌ في ماذقها وحروفها وهو التنافر، أو في صورتها وصيغتها وهو خالفة القياس، أو في دلالتها على معناها وهو الغرابة؛ إذ لا يتصور فيها شيء آخر سوى هذه الثلاثة يكون مُخْلَلًا بفصاحتها. وعسر النطق بها: الظاهر أن الثقل في الكلمة سبب لتعسر النطق بها، فهذا العطف من قبيل عطف المسبب على السبب، ويحتمل أن يكون عطف تفسير، بناءً على أن الثقل في الكلمة ليس إلا عسر النطق بها.

نحو: **الظُّلْم** للموضع الخشن، **وَهُمْ يَخْرُجُونَ** لنبات ترعاه الإبل، **وَالنَّقَاحُ** للماء العذب الصافي، **وَالْمُسْتَشْزِرُ** للمفتول.

ومخالفة القياس: كون الكلمة غير جارية على القانون الصرفي، كجمع **بُوق** على بوقات في قول المتنبي:

فَإِنْ يَكُونُ بَعْضُ النَّاسِ سِيفًا لِلْدُّوْلَةِ فَفِي النَّاسِ بُوقاتٌ هُنَّا، وَطُولُ  
إِذ القياس في جمعه للقلة أبواق، وكموعدة في قوله:  
إِنَّ بَنَىَ لِلثَّانِيَّ زَهْدَةً مَا لِي فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدَدَةٍ  
والقياس مودة بالإدغام.

والغرابة: كون الكلمة غير ظاهرة المعنى نحو: **تَكَأَأَ** بمعنى اجتماع، **وَافْرَنْقَعَ** بمعنى انصرف، **وَاطْلَخَمَ** بمعنى اشتد.

والمستشرز للمفتول: أي نحو وصف هذه الكلمات؛ ليكون المثال مطابقاً للممثل له. ثم هذه الكلمات متفاوتة في التنافر وإيجاب الثقل، فبعضها كـ "هُمْ يَخْرُجُونَ" متناه فيه، وبعضها كـ "مستشرز" دون ذلك.

غير جارية على القانون: أي لا باندراجها فيه، ولا بكونها في حكم المستثنى منه، وبين شذوذها عقب بيان القانون، فنحو: أبى يأبى من الشواذ الثابتة في اللغة الواقعية في كلام الفصحاء، ليست من المخالفات في شيء؛ لأنها في حكم المستثناء. بوق إخ: **البُوق** بالضم، هو الذي ينفع فيه، وجمعه للقلة بوقات - كما في البيت - على خلاف القانون. **للقلة أبواق**: وللكثرية بواقن. **وَالْمَرَادُ بـ "بعض الناس"** في البيت نفس المدوح يعني سيف الدولة.

وكموعدة: والقول بأن مخالفات القياس في الشعر جائز للضرورة الشعرية لا يحددي شيئاً؛ لأن الجواز لا ينافي انتفاء الفصححة، فإن كثيراً من الألفاظ مع كونها جائزة، مخللة بالفصاحة، وهذا ظاهر جداً. **غير ظاهرة المعنى**: أي غير ظاهرة الدلالة على المعنى الموضوع له، فلا يصدق هذا التعريف على المتشابه والمحمل، حتى يلزم اشتتمال القرآن على الغريب؛ لوقوعهما فيه، وذلك؛ لأن كلاً منها وإن كان غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد لكنه ظاهر المعنى الموضوع له؛ لسهولة انتقال الذهن منهما إلى معناهما الموضوعان له. **وَاطْلَخَمَ** بمعنى اشتد: فإن مثل هذه الألفاظ؛ لعدم تداولها فيما بين العرب العرباء ليست بظاهر الدلالة على معانيها، بل يحتاج في معرفتها إلى أن ينفرد، ويبحث عنها في الكتب المنسوبة من اللغة.

## ٢- وفصاحة الكلام: سلامته من تنافس الكلمات مجتمعة، ومن ضعف التأليف،

### ومن التعقيد مع فصاحة كلماته.

**فالتنافس:** وصف في الكلام، يوجب ثقله على اللسان، وعسر النطق به نحو:

في رفع عرش الشرع مثلث يشرع

وليس قرب قبر حرب قبر

ونحو

كريم متى أمدحه أمدحه، والورى معى، وإذا ما لمته لمته وحدى

ونحو

**مجتمعة:** بأن لا يكون في اجتماع كلماته تنافس، وإنما قال هذا؛ لأن المعتبر في فصاحة الكلام هو سلامته من تنافس كل واحدة من كلماته للأخرى، لا السلامة من تنافس أجزاء كلمة واحدة، فإن ذلك من فصاحة الكلمة.

ومن ضعف التأليف إلخ: والمراد هنا أيضاً هو سلامته من كل واحد من هذه الثلاثة، لا من المجموع من حيث المجموع، ودلالة هذا الكلام عليه أظهر مما قال في فصاحة الكلمة، لأنه أتى هنا بكلمة "من" في كل واحد من الثلاثة، ومن الظاهر أن تكرار حرف الجر في مثل هذا المقام يؤذن بذلك. ومثل ما ذكرنا في فصاحة الكلمة من وجه الحصر يجري في فصاحة الكلام أيضاً، فعييه في مادته تنافس الكلمات، وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف، وفي دلالته معناه التعقيد. مع فصاحة كلماته: حال من الضمير في "سلامته". واحترز به عن مثل قولنا: "شعره مستشرر"، فإنه وإن كان كلاماً حالياً عن تنافس الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد إلا أن فيه كلمة غير فصيحة، وهي مستشرر؛ لأن حروفها متنافرة، فلا يكون كلاماً فصيحاً.

**عسر النطق به:** سواءً كان منشأ الثقل وعسر النطق اجتماع مجموع كلمة مع أخرى، أو اجتماع بعض حروف الكلمة مع بعض حروف من الأخرى، فقوله: نحو:

في رفع عرش الشرع مثلث يشرع

وكذا قوله:

[وقبر حرب بمكان قفر] وليس قرب قبر حرب قبر

من الأول؛ إذ لا شك أن منشأ الثقل فيهما التقاء مجموع كل كلمة مع مجموع الأخرى. وقوله:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى وإذا ما لمته لمته وحدى

من الثاني؛ لأن موجب الثقل فيه اجتماع الحاء والهاء في الكلمة معهما في الكلمة أخرى، وإن كان مجرد الجمع بين الحاء والهاء بدون التكرير لا يخل بالفصاحة.

**ضعف التأليف:** كون الكلام غير جار على القانون التحوي المشهور كإضمار قبل الذكر لفظاً، ورتبة في قوله:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنممار

غير جار إلخ: مع كونه مما جوزه البعض، فإنه إذا كان مخالفًا للقانون المجمع عليه، كتقدم المسند المخصوص فيه بـ "إنما" في قوله: إنما قائم زيد، فإن تأخيره واجب بالإجماع كان فاسداً لا ضعيفاً. وهذا معنٰ ما قال في الحاشية: ضعف التأليف ينشأ إلخ. لفظاً ورتبة: وكذا معنٰ وحكماء لأن القانون هو تقدم المرجع بأحد هذه الوجوه الأربع، فمخالفته إنما يكون إذا لم يتقدم المرجع بشيء من هذه الوجوه، لا بأن لم يتقدم لفظاً ورتبة فقط. ولعل المصنف أراد بالذكر رتبة مقابل الذكر لفظاً، وهو معنٰ عام شامل للذكر على الوجهين الآخرين أيضاً. وبالجملة إذا كان الإضمار في كلام قبل ذكر مرجعه بأحد هذه الوجوه الأربع، كان التأليف ضعيفاً كما في قوله: "جزى بنوه أبا الغيلان" كنية الرجل الذي جراه بنوه. عن كبر: أي بعد كبر، فـ "عن" هنها معنٰ بعد، كما قيل: في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَنَّ طَبَقَانْ طَبِيقٍ﴾. [الإنشقاق: ١٩]

سنممار: قيل: هو اسم رجل رومي بن الحورنق (وهو قصر) بظاهر الكوفة للنعمان الأكبر فأعجبه، وخفف أن يحيى لغيره مثله، فرماه من أعلى القصر فمات، فضرب العرب به المثل في سوء المكافآت، فقالوا: "جزاه جراء سِنَمَار". فقد ذكر فيه ضمير "بنوه" قبل ذكر مرجعه أعني: "أبا الغيلان" لفظاً ورتبة، ومعنٰ وحكماء. أما الأول: فظاً، وأما الثاني: فلأن الذكر رتبة عبارة عن أن يكون المرجع مع كونه مؤخراً لفظاً في رتبة التقدم، وتقديره: كـ "ضرب غلامه زيد"، على أن زيداً فاعلاً، فإن مرجع الضمير في "غلامه" وهو زيد، وإن كان مؤخراً بحسب اللفظ لكنه مقدم بحسب الرتبة، والتقدير؛ لكونه فاعلاً. والمرجع هنها؛ لكونه مفعولاً في رتبة التأخير. وأما الثالث: فلأن المراد بالذكر معنٰ هو أن يذكر ما يقتضي معناه، وإن لم يذكر لفظه كقوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨] فإن الضمير عائد إلى العدل الذي يقتضيه ويتضمنه ﴿أَعْدِلُوا﴾، وظاهر أنه لم يتقدم في البيت ذكر لفظ المرجع، ولا ذكر ما يقتضي معناه.

وأما الرابع: فلأن معنٰ الذكر حكماء أن لا يتقدم ما يدل على معناه، ولا يتقدم لفظه صريحاً أو تقديرأً، ولكن يوجد نكتة تقضي بالإضمار قبل الذكر، فيجعل المرجع هذه النكتة متقدماً حكماء، كما يجعل المذوف لكتة =

**ضعف التأليف:** ينشأ من العدول عن المشهور إلى قول له صحة عند بعض أولى النظر، فإن خالف تأليف الكلام القانون المجمع عليه كحجر الفاعل، ورفع المفعول، وتقدير المسند المخصوص فيه فإنما فاسد غير معتر، والكلام في تركيب له صحة واعتبار.

والتعقيد: أن يكون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد، والخفاء إما من جهة اللفظ بسبب تقديم أو تأخير أو فصل، ويسمى تعقيداً لفظياً كقول المتنبي:

**جَفَحْتُ، وَهُمْ لَا يَجْفِخُونَ بِهَا بِهِمْ شَيْمٌ عَلَى الْحَسْبِ الْأَغْرِّ دَلَائِلُ**

فإن تقديره: جفحت بهم شيم دلائل على الحسب الأغر، وهم لا يجفخون بها. وإنما من جهة المعنى بسبب استعمال مجازات وكنایات لا يفهم المراد بها، ويسمى تعقيداً معنوياً (هذا التعقید)

نحو: قولك: نَشَرَ الْمَلِكُ أَسْتَنَتِهِ فِي الْمَدِينَةِ، مَرِيداً جَوَاسِيسَهُ، وَالصَّوَابُ نَشَرَ عَيْوَنَهُ،

= كاثابت كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فإنه جعل مرجع الضمير وهو الشأن من قبيل المذكور حكماً لنكتة الإجمال والتفصيل؛ ليتمكن في ذهن السامع. ومن البيّن أنه لم يوجد في البيت نكتة لإبراد الضمير قبل الذكر فكان تأليفه مخالفًا للقانون النحوي المشهور من كون المرجع مذكوراً بأحد الوجوه الأربع المذكورة، فكان ضعيفاً مُحلاً بالفصاحة، وإن كان ذلك مما جوّزه بعضهم كالأخفش وابن جني.

خفى الدلالة: للمتكلّم، وإن كان ظاهر الدلالة على معناه الموضوع له، بخلاف الغرابة، فإنّها عبارة عن كون الكلام خفي الدلالة على المعنى الموضوع له كما سبق. والخفاء: أي خفاء المراد يكون خلل واقع. من جهة اللفظ إنّ: أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد. ويسمى: هذا التعقید الذي أوجبه خلل من جهة اللفظ والتركيز لذلك الكلام تعقيداً لفظياً، وذلك كقول المتنبي:

**جَفَحْتُ، وَهُمْ لَا يَجْفِخُونَ بِهَا بِهِمْ شَيْمٌ عَلَى الْحَسْبِ الْأَغْرِّ دَلَائِلُ**

الجفخ: الفخر، والشييم جمع شيء: وهي الخلقة، والأغر: الأبيض الواضح، ففيه من التقديم والتأخير ما خفي به الدلالة على المراد. جفخت وهم إنّ: فهمنا وقع التعقيد، وخفاء المراد؛ خلل من جهة اللفظ بسبب التقديم والتأخير والفصل. وإنما من جهة المعنى: عطف على قوله: إِنّا من جهة اللفظ" أي يكون الخفاء خلل واقع إما من جهة اللفظ أو إما من جهة المعنى.

لا يفهم المراد بها: لخفاء القرائن الدالة على المراد بها. نشر عيونه: فإن العين؛ لكونه اسمًا للجزء الذي له مزيد اختصاص بالشخص الجاسوس بحيث يتوقف تتحققه بوصف كونه جاسوساً عليه؛ إذ لو لاه انتفت عنه الجاسوسية، تستعمل مجازاً في الجاسوس بخلاف اللسان، فإنه وإن كان جزءاً منه لكن ليس له مزيد اختصاص بكونه جاسوساً، فلا يصح إطلاقه عليه؛ لأنّه لا يصح إطلاق اسم كل جزء على الكل مجازاً، وإنما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بتحقق ما صار به الكل حاصلاً بوصفه الخاص.

وقوله:

**سأطلبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمْوعَ لِتَجْمُداً**

حيث كنى بالجمود عن السرور، مع أن الجمود يكتنى به عن البخل وقت البكاء.

بدوام لقاء الأحبة

بالدموع

-٣- وفصاحة المتكلم: **ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام فصيح صفة راسخة**

في أي غرض كان.

**والبلاغة: في اللغة: الوصول والانتهاء**، يقال: بلغ فلان مراده إذا وصل إليه، وبلغ

وتسبّب عيناي: فكى سكب الدموع عن وجود الحزن الذي يحصل كثيراً عن فراق الأحبة. وأصاب في هذه الكلنائية؛ لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفاً، ولكنه أخطأ. وقت البكاء: وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب؛ لأنه الذي يفهم من حمودها بسرعة لا دوام السرور، والفرح الذي قصده. وفي معنى هذا البيت وجهان: أحدهما أن عادة الزمان والإخوان المعاملة بنيقض المطلوب، وعكس المقصود، فأطلب خلاف المراد لأغالط الزمان والإخوان فيأتون بالمراد، وهذا على وجه الظرافة والتخييل الشعري. والثاني: أن المراد بطلب الفراق طيب النفس به، وتوطينها على المكره المؤدي إلى إفاضة الدموع؛ ليحصل عن ذلك دوام السرور بدوام التلاقي؛ فإن الصير مفتاح الفرج.

ملكة يقتدر بها: وإنما قال: ملقة: كيفية نفسانية رسخت برسوخ أمثلها وبيواليها في النفس "يقتدر بها"، ولم يقل: "يعبر"؛ لأنه لا يشترط النطق بالفعل. ثم المراد بالقدرة القدرة المباشرة، فلا ينتقض بالحياة؛ لأن الاقتدار بها ليس بال المباشرة، بل بتوسط سليقة عربية أو تعلم ومارسة. بكلام فصيح: وإنما قال: "بكلام فصيح" ولم يقل: "بلغفظ فصيح"؛ ليعم المفرد والمركب كما في التلخيص؛ لأن مقصود المتكلم لا يكون في الأكثر إلا الإخبار أو الطلب، وكل منهما يعبر بالمركب الإسنادي والكلام.

أي غرض كان: من أنواع المعانى كالمدح والذم وغيرهما، حتى لو حصل لشخص مملكة الاقتدار على التعبير عن مقاصده بكلام فصيح بالنظر إلى نوع خاص فقط كالمدح مثلاً، لا يكون فصيحاً. الوصول، والانتهاء: ونقل عن "التاج والقاموس": بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده، فعلى هذا أيضاً يكون معناها الوصول، وإن كان وصولاً مخصوصاً، وهو الوصول بالعبارة إلى كنه المراد، فلهذا قال هنـا: "البلاغة في اللغة الوصول والانتهاء"، ولم يقل: تنسى عن الوصول والانتهاء، كما قال في بيان معنى الفصاحة.

الركب المدينة إذا انتهى إليها، وتقع في الاصطلاح: وصفاً للكلام والمتكلم.

**بلاغة الكلام:** مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. الحال ويسمى بالمقام: هو الأمر

العامل للمتكلم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة. والمقتضى ويسمى

**الاعتبار المناسب:** هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة، مثلاً: المدح حال

صفة راسخة

للكلام والمتكلم: لا للكلمة؛ لأن هذا أمر يتعلق بالسماع ولم يسمع من العرب اتصف الكلمة بالبلاغة. ثم البلاغة أيضاً لا تقع وصفاً للكلام والمتكلم بمعنى واحد بل بمعانٍ مختلفة بحيث صارت بلاغة الكلام والمتكلم كألفها حقيقتان مختلفتان غير مشتركتين في أمر يصلح تعريفاً لها، فلذا بادر بالتقسيم أولاً، وتعريف كل على حدة بعد ذلك، مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً، ثم التقسيم ثانياً. وقدم تعريف بلاغة الكلام؛ لكونها مأخوذة في تعريف بلاغة المتكلم. مع فصاحته: حال من الضمير المحور في "مطابقته" الذي هو فاعل المصدر. وهذا شرط لتحقيق البلاغة غير داخل في مفهومها؛ ولهذا لم يذكره بعضهم. ثم لما كان معرفة مقتضى الحال موقوفاً على معرفة الحال ضرورة أن معرفة المضاف من حيث أنه كذلك، يتوقف على معرفة المضاف إليه، قدم تعريف الحال ثم بين المقتضي.

ويسمى بالمقام: ظاهر هذا الكلام يدل على ترافق الحال والمقام. وقيل: اعتبر في مفهوم الحال توهם كونه زماناً؛ لورود الكلام فيه، وفي مفهوم المقام توهם كونه محلاً له. فهما متغيران بهذا الاعتبار، متهدنان في القدر المشترك الذي هو الأمر العامل للمتكلم على أن يورد عبارته التي يؤدي بها أصل المراد على صورة مخصوصة من الإطناب والإيجاز وغيرهما. ويسمى الاعتبار المناسب: وفي هذا التسمية إشارة إلى أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال، لا موجبه الذي يمتنع تخلفه عنه. وإنما أطلق عليه لفظ المقتضى؛ ليكون تبيئاً على أن المناسب والمستحسن كالمقتضى والموجب في نظر البلاغة.

هو الصورة المخصوصة إن: هذا صريح في أن مقتضى الحال هو نفس تلك الصورة المخصوصة، لكن قوله في تعريف علم المعاني: "هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال" يأتي عنه؛ إذ من الظاهر أن الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هي التأكيد والذكر والمحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الصورة المخصوصة التي جعلت مقتضيات الأحوال، فكيف يصح قوله: "الأحوال التي بها يطابق مقتضى الحال"؟ وإلا يلزم أن تكون تلك الأحوال سبباً لمطابقة الكلام نفس تلك الأحوال، إلا أن يفرق بين الأحوال التي جعلت مقتضيات الأحوال وبين تلك الأحوال التي ذكرها المصنف رحمه الله في تعريف علم المعاني، بأن يراد بالأول: الأحوال الكلية كالتأكيد الكلي والتعريف الكلي، وبالثاني: الجزئيات الموردة في الألفاظ كالتأكيد المخصوص بـ"إن" مثلاً في إن زيداً قائماً. ولا شك أن اللفظ بسبب اشتتماله على الجزئي، يطابق الكلي ويتوافقه، ويصح أن يقال: =

يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، وذكاء المخاطب حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز، فكل من المدح والذكاء حال، وكل من الإطناب والإيجاز مقتضى. وإيراد الكلام على صورة الإطناب والإيجاز مطابقة للمقتضى.

**وبلاعنة المتكلم:** ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام بلغ في أي غرض كان. **ويعرف التنافر بالذوق، ومخالفة القياس بالصرف، وضعف التأليف، والتعقيد اللغظي.**

= "إن زيداً قائم" قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص مطلق التأكيد من حيث اشتتماله على فرد من أفراده. وهذا مثل ما فرق من جعل مقتضى الحال الكلام المشتمل على الصورة المخصوصة لا نفسها بين الكلامين المتطابقين، بأن جعل أحدهما كلياً، والآخر جزئياً؛ لدفع استحالة مطابقة الشيء لنفسه. ثم المصنف <sup>ش</sup> بعد ما بين معنى الحال والمقتضى أراد أن يوضحهما مع زيادة بيان معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما. ملكة إلخ: قد مر في تعريف فصاحة المتكلم من بيان فائدة القيود ما يعني عن بيانها هنها.

ويعرف التنافر بالذوق: المقصود من هذا الكلام بيان ما يحتاج إليه في حصول البلاغة من العلوم وغيرها؛ ليعلمها طالب البلاغة ويحصلها، فيمكن له حصول البلاغة. وتفصيل ذلك أنه قد علم مما ذكر من تعريف البلاغة بأنما مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها أنه لا بد في حصول البلاغة من شيئين: أحدهما: معرفة الأسباب المخلة بالفصاحة؛ ليحترز بهذه المعرفة عن إيراد الكلام غير فصيح؛ لأنه متى فقد الاحتراز عن واحد من تلك الأسباب، انتفت الفصاحة، فانتفت البلاغة أيضاً؛ لما علمنا من كون الفصاحة شرطاً لتحقيق البلاغة. والثاني: معرفة الأحوال ومقتضياتها ضرورة أن إيراد الكلام مطابقاً لمقتضى الحال لا يتأنى بدون هذه المعرفة. والأسباب المخلة بالفصاحة أمور بعضها يعرف بعلم، وبعضها لا يعلم بعلم أصلاً، بل بالذوق على ما قال: "ويعرف التنافر بالذوق". أي على ما هو المذهب الصحيح من أن كل ما عده الذوق السليم ثقيلاً، متعرسر النطق، فهو متنافر. ولا مدخل فيه لقرب المخارج أو بعدها على ما قيل. والذوق: قوة للنفس بها يدرك لطائف الكلام ووجوه تحسينه، وهو سليقٌ كما للعرب العرباء، وكسي كما للمؤلدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين بنكائهم وأسرارهم.

بالصرف: أي يعرف بالصرف؛ إذ به يعرف أن موددة في قوله: "ما لي في صدورهم من موددة" مخالف للقياس؛ لأن من قواعدهم أن المثلين إذا اجتمعوا في الكلمة، وكان الثاني منها متخرجاً كاً ولم يكن زائداً لغرض، وجب الإدغام. وضعف التأليف والتعقيد: يعرف كل منهما بالنحو، أما الأول: ظاهر، وأما الثاني؛ فلأن سببه: إما ضعف التأليف، أو اجتماع أمور مخالفة للأصل. والنحو يبين ما هو الأصل، وما هو خلافه.

بالنحو، والغرابة بـ**كثرة الاطلاع على كلام العرب، والتعقيد المعنوي بالبيان والأحوال**  
يعرف  
ومن مقتضياتها **بالمعاني**، فوجب على طالب البلاغة معرفة اللغة، والصرف، والنحو، والمعانى،  
والبيان مع كونه **سليم الذوق** كثير الاطلاع على كلام العرب.

## علم المعانى

هو علم يعرف به **أحوال اللفظ العربي** التي بها يطابق مقتضى الحال، فتختلف صور **الكلام**؛ لاختلاف **الأحوال**، مثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدِيرِي أَشْرُّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَسِدًا﴾ [الجن: ١٠]، فإن ما قبل "أم" صورة من الكلام **تخالف** صورة ما بعدها؛ لأن الأولى فيها فعل الإرادة مبني للمجهول، .....

**بكثرة الاطلاع** إلخ: لأن من تيسر له كثرة الاطلاع على كلامهم، حصل له الإحاطة بالألفاظ المانوسة. وعلم أن مaudاتها مما هو غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له فهو غريب. **باليبيان**: إذ به يعرف احتلاف طرق الدلالة في الوضوح وتمييز السالم عن التعقيد المعنوي من المشتمل عليه. **بالمعاني**: وهذا ظاهر من تعريفه الآتي عن قريب.  
**سليم الذوق** إلخ: إلا أن تعلق المعانى والبيان بالبلاغة؛ لما كان أزيد من تعلق غيرهما بها؛ لأنهما لا يبحثان إلا عمما يتعلق بالبلاغة، سموا هذين العلين بالبلاغة. ولما كان موضوع علم البيان أخص تحققها من موضوع علم المعانى، ونازلا منه منزلة الشعبة من الأصل؛ لأن المعانى يبحث عن الألفاظ من حيث دلالتها على الخواص سواء كانت مستعملة في المدلولات الوضعية أو العقلية، والبيان عن الألفاظ المستعملة في المدلولات العقلية من حيث تفاوتها في الجلاء والخفاء، قدم المعانى على البيان.

يعرف به إلخ: أي هو علم يستبط به إدراك كل فرد من جزئيات **أحوال اللفظ العربي**، كما يدل عليه التعبير بـ"يعرف". وإنما خص اللفظ بالعربي؛ لأن الصناعة لم توضع إلا لمعرفة **أحواله** لكن لا مطلقا، بل من حيث أنها التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، فخرج بذلك علم البيان؛ لأن للأمور المذكورة فيه من تحقيق المجاز بأنواعه والكتابية ونحوهما لم تذكر فيه من حيث أنه يطابق لها اللفظ مقتضى الحال، بل من حيث ما يقبل منها وما لا يقبل، وخرج بذلك أيضا المحسنات البدعية من التجنيس والترصيع ونحوهما؛ لأنها إنما يؤتى بها بعد حصول المطابقة بغيرها. فتختلف صور **الكلام** إلخ: أي فتحتختلف الصور المخصوصة التي يورد عليها الكلام، وهي التي سميت **بمقتضيات الأحوال**؛ لكون **الأحوال** مختلفة غير واقعة على هرج واحد يستدعي كل منها ما يناسبه.

والثانية فيها فعل الإرادة مبني للمعلوم، والحال الداعي لذلك نسبة الخير إليه سبحانه في الثانية، ومنع نسبة الشر إليه في الأولى. وينحصر الكلام على هذا العلم في ثانية أبواب وخاتمة.

## باب الأول

### في الخبر والإنشاء

كل كلام فهو إما خبر أو إنشاء.

والخبر: ما يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه، أو كاذب، كـ "سافر محمد و علي مقيم".  
أي كلام والإنشاء: ما لا يصح أن يقال لقائله ذلك كـ "سافر يا محمد، وأقم يا علي"، المراد

ومنع نسبة الشر إليه إن: مع أن المراد بالمريد هنا أيضا هو الله عزوجل. فقد أحسنوا الأدب في ذكر الشر مذنوف الفاعل، وإبرازهم لاسمه تعالى عند إرادة الخير والرشد. ثانية أبواب وخاتمة: انحصر الكل في الأجزاء، لا الكلي في الجزئيات؛ لأن علم المعاني عبارة عن هذا المجموع، ولا يصدق على كل واحد منها.

في الخبر والإنشاء: لما كان ما ذكره من تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء وتعريفهما وبعض الأحكام، ككون كل جملة ذات ركين مما لا اختصاص له بواحد من الخبر والإنشاء جمعهما المصنف في الباب الواحد، وذكر فيه هذه الأمور التي يشتراكان فيها. ثم بعد الفراغ عن بيانها قسم ذلك الباب إلى قسمين: أحدهما: في الكلام على الخبر وبيان ما يختص به من أحواله، الآخر: في الكلام على الإنشاء وأحواله المختصة به. وهذا الذي فعله أحسن وأنسب من الجعل لكل من الخبر والإنشاء باباً على حدة، كما جعل صاحب التلخيص وغيره.

إنه صادق فيه: لأن القائل يقصد بذلك الكلام حكاية معنى حاصل في الواقع، فهذه الحكاية إن كانت مطابقة لما في الواقع يقال له: "إنه صادق فيه"، وإن لم تكن مطابقة له يقال له: إنه كاذب، كـ "سافر محمد"، و "علي مقيم"، فقصد القائل بالأول: حكاية ثبوت السفر لـ محمد، وبالثاني: حكاية ثبوت الإقامة لـ علي في الواقع، فإن حصل الطلاق بين تلك الحكاية وما وقع في نفس الأمر بأن وجد اتصاف محمد بالسفر واتصاف علي بالإقامة ثبت صدقه، وإلا ثبت كذبه. ما لا يصح: لأنه لا يقصد به الحكاية عن معنى حاصل في الواقع حتى ثبت صدقه. مطابقة الحكاية، أو كذبه بعدم مطابقتها، بل القصد به إحداث مدلوله، وإيجاده بذلك اللفظ كـ "سافر يا محمد، وأقم يا علي"، فإنه لم يقصد به حكاية شيء، بل إحداث مدلوله وهو طلب السفر والإقامة.

بصدق الخبر مطابقته للواقع، وبكذبه عدم مطابقته له، فجملة "عليّ مقيم" إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج فصدق، وإلا فكذب. ولكل جملة ركنان: محكوم عليه، ومحكوم به، ويسمى الأول مسند إليه كالفاعل ونائبه، والمبتدأ أحدهما الآخر الذي له خبر. ويسمى الثاني مسندًا كال فعل، والمبتدأ المكتفي بمرفوعه.

## الكلام على الخبر

الخبر، إما أن يكون جملة فعلية أو اسمية.

فال الأولى موضوعة لإفاده الحدوث في زمن مخصوص مع الاختصار. وقد تفيد الاستمرار التجددي بالقرائن إذا كان الفعل مضارعا، كقول طريف:

**أوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةً بَعْثُوا إِلَيْهِ عَرِيفُهُمْ يَتَوَسَّمُ**

مطابقته للواقع: والمراد بنفس الأمر ما عليه الأمر في نفسه، مع قطع النظر عن اعتبار الذهن وتعمله، ويقال له: الخارج أيضا؛ لكونه خارجا عن اعتبار العقل، وللتبيه على هذا أورد بعد ذكر الواقع هنا لفظ الخارج في قوله بعيد هذا: إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج، بأن تكون في الخارج، كما فهمت من اللفظ. وإلا: أي وإن لم تكن النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج، بأن تكون في الخارج على خلاف ما دل عليه الكلام. ولكل جملة سواء كانت خيرية أو إنسانية. والمبتدأ المكتفي بمرفوعه: وهو القسم الثاني من المبتدأ أي الصفة الواقعية بعد حرف النفي، أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر مثل: ما قائم الزيدان، وأقام الزيدان، فإن الصفة في هذين المثالين مسندة إلى ما بعدها، وهو فاعلها يسد مسد الخبر.

لإفاده الحدوث: أي لإفاده حدوثحدث المدلول عليه بالفعل الواقع فيها من الأزمنة الثلاثة، سواء كان معينا كالجملة الفعلية التي وقع الفعل فيها ماضيا، أو مهما كالجملة الفعلية التي فعلها مضارع إذا قلنا إنه محتمل للحال والاستقبال. مع الاختصار: وهذا احتراز عن مثل قولنا: زيد قائم الآن، أو أمس، أو غدا، فإن دلالته على الزمان المخصوص ليس إلا بانضمام قولنا: "الآن أو أمس أو غدا"، بخلاف الفعل؛ فإنه يدل على أحد تلك الأزمنة بصيغة من غير حاجة إلى انضمام أمر آخر يدل عليه. أو كلما إلخ: الهمزة هنا للاستفهام التقريري، والواو للعطف على مقدر أي أحضرت العرب في عكاظ، وكلما وردت عكاظ - هو سوق بين نخلة والطائف تجتمع فيها قبائل العرب - فيتفاحرن ويتناشدون، وهذا مفعول "وردت" بمعنى جاءت، "قبيلة" فاعله.

والثانية موضوعة مجرد ثبوت المسند للمسند إليه نحو: الشمس مضيئة، وقد تفيد الجملة الأساسية الاستمرار بالقرائن إذا لم يكن في خبرها فعل نحو: العلم نافع.

والأصل في الخبر أن يلقى لإفاده المخاطب الحكم الذي تضمنه الجملة، كما في قولنا: أي ما وضع المركب الخبرى له وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها حضر الأمير، أو لإفاده أن المتكلم عالم به نحو: أنت حضرت أمس. ويسمى الحكم: فائدة الخبر، وكون المتكلم عالما به لازم الفائدة.

وقد يلقى الخبر لأغراض أخرى:

١ - كالاستر哈ام في قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقَرِيرٌ﴾ (القصص: ٢٤).

= بعثوا إلى عريف القوم القيم بأمرهم ورئيسهم المتولى للبحث عنه، والكلام في شأنهم حتى اشهر بذلك، وعرف به. يتوجه أي يصدر منه ذلك التوسم، وتفسر الوجه متعددًا شيئاً فشيئاً، ولحظة فلحظة. فهذه الجملة الفعلية تدل على الاستمرار التجددى بمعونة المقام، وبقرينة السياق؛ لأن تعين المطلوب إنما يحصل بعد التفاس المتعدد كثيراً في وجوه الحاضرين في السوق.

مجرد ثبوت المسند: أي من غير إفادتها الحدوث، ومن غير اقتضائها التجدد نحو: الشمس مضيئة، وهذا بحسب أصل الوضع. إذا لم يكن: إذ لو كان في خبرها فعل، فالدلالة الفعل على الحدوث والتتجدد لا تفيد الشبه على وجه الاستمرار نحو: العلم نافع. حضر الأمير: من لا يعلمه؛ إذ يريد به المتكلم إعلام وقوع الحضور للأمير. المتكلم عالم به: وذلك فيما إذا كان المخاطب عالما بأصل الحكم.

لازم الفائدة: نحو: أنت حضرت أمس، فإنه يكتنف فيه إفاده المخاطب أنه حضر أمس؛ لكنه معلوم له، بل يريد إفاده أن المتكلم يعلم به؛ لأنـه كلما استفید من الخبر الأول استفید الثاني، ولا عكس؛ جواز أن يكون الأول معلوماً قبل الخبر بدون الثاني، فحيثـنـد يـفـيدـ الخبرـ الثـانـيـ دونـ الأـولـ؛ لامتناع تحصيلـ الحـاـصـلـ فالـلـزـومـ بيـنـهـماـ ليسـ باـعـتـارـ وجودـهـماـ فيـ الواقعـ؛ لـظـهـورـ أنهـ لاـ يـلـزـمـ منـ تـحـقـقـ الحـكـمـ الخـبـرـ، فـضـلاـ عـنـ كـوـنـ مـخـبـرـهـ عـالـمـ بـالـحـكـمـ، بلـ باـعـتـارـ استـفـادـهـمـاـ مـنـ الـخـبـرـ. فـعـلـىـ هـذـاـ جـعـلـ الـحـكـمـ نـفـسـهـ فـائـدـةـ الـخـبـرـ، وـنـفـسـ كـوـنـ الـمـتـكـلـمـ عـالـمـ بـهـ لـازـمـهـ، لـاـ استـفـادـهـمـاـ كـمـاـ جـعـلـ الـمـصـنـفـ ﷺـ. إـنـاـ هـوـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ أـنـ مـاـ يـسـتـفـادـ مـنـ الشـيـءـ أـحـقـ بـأنـ يـسـمـىـ فـائـدـةـ مـنـ نـفـسـ الـاستـفـادـةـ.

وقد يلقى الخبر: على خلاف الأصل، وبطريق المحاجـةـ لأـغـرـاضـ أـخـرىـ، غـيرـ إـفـادـهـ إـحـدىـ الـفـائـدـتـينـ. ربـ إـلـيـ: فإـنـهـ لاـ يـمـكـنـ حـمـلـ هـذـاـ القـوـلـ عـلـىـ إـلـافـادـةـ؛ لأنـهـ خـطـابـ مـنـ يـعـلـمـ الـجـهـرـ وـمـاـ يـخـفـىـ. فـكـيـفـ يـرـادـ بـهـ إـفـادـهـ الـحـكـمـ أـوـ لـازـمـهـ؟ بلـ إـنـاـ سـيـقـ؛ لـأـجـلـ طـلـبـ الرـحـمـ وـالـعـطـفـ. إـنـاـ عـدـيـ فـقـيرـ بـالـلـامـ؛ لأنـهـ ضـمـنـ مـعـنـيـ سـائـلـ وـطـالـبـ.

- ٢- وإظهار الضعف في قول زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظَمُ مِنِّي﴾ . [مريم: ٣]
- ٣- وإظهار التحسر في قول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعَتُهَا أَنَّى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتَ﴾ . [آل عمران: ٣٦]
- ٤- وإظهار الفرح بمقابل، والشماتة بمدبر في قوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ . [بني إسرائيل: ١٨]
- ٥- وإظهار السرور في قولك: أخذت جائزة التقدم لمن يعلم ذلك.
- ٦- والتوييخ في قولك للعاشر: الشمس طالعة.
- 
- أضرب الخبر: حيث كان قصد المخبر بخبره إفاده المخاطب، ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة حذرا من اللغو، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم، ألقى إليه الخبر مجردا عن التأكيد نحو: أخوك قادم.
- 
- وهن العظم مني: فإنه أيضا ليس للإفادة، بل للتخلص وإظهار الضعف. وإنما خص العظم بالذكر؛ لأنه عمود البدن وبه قوامه، فإذا وهن تداعى وتساقطت قوته. وضعتها أنثى: فمرادها بهذا القول إظهار التحسر والحزن على ما فات من رجائها، وهو كون الذكر في بطئها. وزهق الباطل: أي ذهب وهلك من قوله: زهقت نفسه إذا خرجت، و"الحق" الإسلام، و"الباطل" الشرك، فالمقصود منه إظهار الفرح بإقبال الإسلام، وإظهار الشماتة بإدبار الشرك. لمن يعلم ذلك: فإنه لا يكون حينئذ للإفادة، بل مجرد إظهار السرور. والجاية: الصلة والعطاء. الشمس طالعة: فإن كون الشمس طالعة مما يعلمه كل أحد، فلا يكون المراد به الإفادة، بل الغرض التوييخ على عشرته وزنته.
- قدر الحاجة: أي على مقدار حاجة المخبر في إفادة أحد الأمرين، أو حاجة المخاطب في استفادتهم، فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها. حذرا من اللغو: فإنه مخل بالبلاغة إما على تقدير الزيادة، فلزم اللغو في الكلام ظاهر، وإما على تقدير النقصان؛ فلأنه لم يحصل الغرض حينئذ داخل بالمقصود، فيكون الكلام لغوا غير مفيد.
- مجردا عن التأكيد: أي تأكيد الحكم، وإن كان يجوز هنا التأكيد اللفظي، والمعنى في أحد الطرفين نحو: أخوك قادم، إذا ألقيته إلى من لا يعلم الحكم، فإنه لو أورد تأكيد الحكم ههنا، وقيل: إن أخاك قادم، لكن لغو؛ لحصول الغرض، وهو قبول معنى الخبر بلا مؤكدة؛ لأن المخل الحالي يتمكن فيه كل نقش يرد عليه، وإن كان يصح أن يقال في ذلك المثال: أخوك أخوك قادم، أو أخوك نفسه قادم.

وإن كان متربداً فيه طالباً لمعرفته، حسُن توكيده نحو: إن أحاحاً قادم، وإن كان منكراً، وجب توكيده بمُؤكَد أو مُؤكَدين أو أكثر حسب درجة الإنكار نحو: إن أحاحاً قادم، أو إنه لقادم، أو والله إنه لقادم.

فالخبر بالنسبة لخلوه من التوكيد، واستعماله عليه ثلاثة أضرب كما رأيت، ويسمى الضرب الأول: ابتدائية، والثاني: طلبياً، الثالث: إنكارياً. ويكون التوكيد بـ "إن" أي التأكيد استحساناً ..... وأن، ولام الابتداء، وأحرف التنبيه، والقسم، ونونِي التوكيد، والحروف الزائدة، والتكرير، و"قد"، و"أما" الشرطية. .... أي الخلوع عن التأكيد ..... أي الكلام المؤكَد وجوباً

وإن كان متربداً فيه إلخ: طالباً لمعرفته، وهذا ليس احتراماً عن شيء، بل هو لازم للتردد بحسب الطبع والعادة، فإن الجاري طبعاً أن الإنسان إذا تردد في شيء، صار متتشوقاً إليه وطالباً للإطلاع على شأنه، وإلا كان منسياً غير متربد فيه. حسن توكيده: أي حسن في باب البلاغة تقويته بمُؤكَد واحد؛ ليزيل ذلك المؤكَد التردد، ويتمكن الحكم بـ "إن" فلو زاد على مؤكَد واحد، أو لم يؤكَد أصلاً لم يستحسن نحو: إن أحاحاً قادم بالتأكيد بـ "إن" إذا أقيمت إلى من يتردد فيه.

حسب درجة الإنكار إلخ: أي قوة وضعفاً، فإن كان الإنكار في الجملة، كفى فيه التأكيد بمُؤكَد واحد، وإن بولغ في الإنكار، بولغ في التأكيد بمُؤكَدين أو أكثر بحيث يقاومه في إزالته، هذا على طبق ما قال المصنف رحمه الله، وعلى هذا فالفرق بين المؤكَد الواحد في صورة الإنكار، وبينه في صورة التردد بالوجوب والاستحسان، وقيل: إنه يزيد توكيده الخبر الذي خوطب به المترد على توكيده الطليبي بحسب قوة إنكاره وضعفه، فعلى هذا لا يجوز الاكتفاء في صورة الإنكار بمُؤكَد واحد نحو: "إن أحاحاً قادم"، مؤكداً بـ "إن"، أو "إنه لقادم" بزيادة اللام، أو "والله إنه لقادم" بزيادة اللام والقسم. ابتدائية: أي ضرباً ابتدائية؛ لكونه غير مسبوق بطلب وإنكار.

طلبياً: أي ضرباً طلبياً؛ لأنَّه مسبوق بالطلب، أو لكونه للطالب. إنكارياً: أي ضرباً إنكارياً؛ لكونه مسبوقاً بالإنكار، أو لكونه المخاطب به منكراً. ويكون التوكيد بـ "إن" إلخ: بكسر الهمزة وبفتحها على ما هو مذهب بعضهم، وأكثرهم لم يعدواها من مؤكَدات النسبة؛ لكون ما بعدها في حكم المفرد. وأحرف التنبيه إلخ: وهي ألا، أما، ها، وأحرف القسم، ونونِي التوكيد أي "الثقيلة والخفيفة"، والحروف الزائدة وهي سبعة أحرف: "إن"، وأن، مخففتين، وما، ولا، ومن، والباء، واللام، والتكرير أي تكرير الجملة، و"قد" التي للتحقيق، وأما الشرطية، هذا آخر الكلام على الخبر.

## الكلام على الإنشاء

الإنشاء إما طبّي، أو غير طبّي.

فالطبّي: ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب. وغير الطبّي: ما ليس كذلك.

وال الأول يكون بخمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء. أما

الأمر: فهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وله أربع صيغ: فعل الأمر نحو: **نُحْذِّرُ**

**الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ** [مريم: ١٢] والمضارع المقوون باللام نحو: **لَيُفْقِدُ دُوْسَعَةٍ مِنْ سَعْتِهِ** في غير الفاعل المخاطب

[الطلاق: ٧] واسم فعل الأمر نحو: "حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ" ، .....

طبّياً: أي ضرباً طبّياً؛ لأنّه مسبوق بالطلب، أو لكونه للطالب. إنكارياً: أي ضرباً إنكارياً؛ لكونه مسبوقاً بالإنكار، أو لكونه المخاطب به منكراً. ويكون التوكيد بـ"إن" إلخ: بكسر الهمزة وبفتحها على ما هو مذهب بعضهم، وأكثرهم لم يعودوا من مؤكّدات النسبة؛ لكون ما بعدها في حكم المفرد.

وأحرف التنبيه إلخ: وهي ألا، أمّا، ها، وأحرف القسم، ونوني التوكيد أي "الثقيلة والخفيفة"، والحرروف الرائدة وهي سبعة أحرف: "إن، وأن، مخففتين، وما، ولا، ومن، والباء، واللام"، والتكرير أي تكرير الجملة، و"قد" التي للتحقيق، وأما الشرطية، هذا آخر الكلام على الخبر.

ما يستدعي مطلوباً: إذ الطلب بدون المتعلق غير منصور. وقت الطلب: لأن الطلب حقيقته: عبارة عن إرادة تحصيل شيء، أو الحبة والشهوة لحصوله. وظاهر أن الإرادة لا يتعلّق بتحصيل الحاصل من حيث هو حاصل، وكذا الشهوة في حصول المشتهي لا تبقى بعد حصوله. فلو أوردت صيغة الطلب في الحاصل لم تتحمل على معناها الحقيقي، بل على ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان، والتقوى في قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ** [النساء: ١٣٦] وقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِي أَنْتَ اللَّهُ** [الأحزاب: ١]. ما ليس كذلك: كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود والقسم، وهو ذلك. والأول يكون إلخ: وأما الثاني، فسيجيئ من المصنف أنه ليس من مباحث علم المبني؛ ولذا لم يتعرضوا به.

على وجه الاستعلاء: أي طلباً كائناً على جهة طلب الأمر العلو، سواء كان عالياً في نفسه أو لا، بأن يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة، لا على جهة التواضع والخضوع كما في الدعاء، ولا على جهة المساواة كما في الالتماس. صيغ: المراد بصيغة الأمر ه هنا، ما دل على طلب الفعل على وجه الاستعلاء، سواء كان اسماً أو فعل. حي على الفلاح: أي أقبل عليه، فـ"حي" اسم بمعنى الأمر.

وال المصدر النائب عن فعل الأمر نحو: "سعياً في الخير".

قد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلي إلى معانٍ آخر، تفهم من سياق الكلام

### وقرائن الأحوال:

١ - كالدعاء نحو: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرْ نِعْمَتَكَ﴾ [آل عمران: ١٩].

٢ - والالتماس كقولك لمن يساويك: أعطني الكتاب.  
في الرتبة بدون الاستعلاء والتضرع

٣ - والتمني نحو:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصُبْحٍ، وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكِ بِأَمْثَلٍ

٤ - والإرشاد نحو: ﴿إِذَا تَدَائِيْتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمٍّ فَاكْتُبُوهُ وَلَا يَكْتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [آل عمران: ٢٨٢].

٥ - والتهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [آل عمران: ٤٠].

سعياً في الخير: أي اسع فيه، فـ "سعياً" هنا قائم مقام فعل الأمر المعنوف لازماً. وقرائن الأحوال: وهي نحو ستة وعشرين ذكرها أهل الأصول، وذكروا العلاقة أيضاً بين المعنى الأصلي لصيغ الأمر وبين تلك المعاني، وذكر المصنف ح بعضها من تلك المعاني، ولم يتعرض لبيان العلاقة أصلاً؛ نظراً للاختصار. كالدعاء: أي الطلب على سبيل التضرع والخضوع. والتمني: وهو طلب محظوظ لا طماعية فيه، وذلك في مقام لا يقدر المأمور على تحصيل المطلوب نحو:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكِ بِأَمْثَلٍ

فليس المراد طلب الانجلاء من الليل؛ لأنّه لا يقدر على ذلك، بل تمني الانجلاء فقط. قوله: "وما الإصباح منك بأمثل" أي أفضل، كلام تقديرٍ، فكأنّه يقول: هذا الليل لا طماعية في زواله وانكشافه، وعلى تقدير الانكشاف فالإصباح لا يكون أفضل منه عندي؛ لأنّي أقصاسي هومي هارا كما أقصاسيها ليلاً.

والإرشاد: جعله بعضهم قسماً من الندب، وفرق بعضهم بينه وبين الندب بأن الندب لمصلحة الآخرة،

والإرشاد لمصلحة الدنيا نحو: ﴿إِذَا تَدَائِيْتُمْ بِدَيْنِ﴾ [آل عمران: ٢٨٢]، فإن الله تعالى أرشد في هذه الآية العباد عند المداينة بكتابة الدين. والتهديد: أي تخويف بمحاصبة وعيده مبين أو محمل نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [آل عمران: ٤٠].

٦ - والتعجيز نحو:

يا لَبَكْرٍ أُنْشِرُوا لِي كُلِّيَا      يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

٧ - والإهانة نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

٨ - والإباحة نحو: ﴿كُلُوا وَا شَرُّبُوا﴾ [البقرة: ٦٠].

٩ - الامتنان نحو: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمُ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

١٠ - والتخيير نحو: خذ هذا أو ذاك.

١١ - والتسوية نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦].

١٢ - والإكرام نحو: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ أَمْنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦].

= أي فسترون جزاءه أمامكم، فهو يتضمن وعيها بمحلا. والتهديد مع الوعيد المبين كأن يقول السيد لعبد: دُم على عصيانك، فالعصا أمامك.

والتعجيز: وهذا في مقام إظهار عجز من يدعى أن في وسعه وطاقته أن يفعل الأمر الفلاحي نحو:

يا لَبَكْرٍ أُنْشِرُوا لِي كُلِّيَا      يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

إذ ليس المراد به أمرهمحقيقة بإنشار الكليب، وإنما المراد إظهار عجزهم عن ذلك؛ لأنهم إذا حاولوه بعد سماع صيغة الأمر ولم يمكنهم ظهر عجزهم. والإهانة: أي إظهار ما فيه تصغير المهازن وقلة المبالغة به نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾، فليس المراد أمرهم بكونهم حجارة أو حديدا؛ لعدم قدرتهم على ذلك، بل المقصود إظهار قلة المبالغة بهم. والإباحة: والإذن في الفعل لمن يستأذن فيه بلسان المقال أو بلسان الحال نحو: ﴿كُلُوا وَا شَرُّبُوا﴾، معنى أنه يباح لكم الأكل والشرب.

والامتنان: فإن اقتران قوله تعالى: ﴿رَزَقْنَاكُمُ اللَّهُ﴾ قرينة الامتنان على العباد. والتخيير: والفرق بين التخيير والإباحة على ما قالوا: إنه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير، ويحوز في الإباحة. والتسوية: بين شيئاً، وذلك في مقام يتوجه المخاطب أن أحد هما أرجح من الآخر نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ فإنه ربما يتوجه أن الصبر نافع، فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه، فليس المراد بالصيغة الأمر بالصبر، بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الأمرين. والإكرام: وهذا إذا استعملت صيغة الأمر في مقام يحصل من حصول المطلوب إكرام المأمور نحو: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ أَمْنِينَ﴾

وأما النهي: فهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء، وله صيغة واحدة، أي واحدة نوعية وهي المضارع مع "لا" النافية، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وقد تخرج صيغته عن معناها الأصلي إلى معانٍ آخر، تفهم من المقام والسياق:

١ - كالدعاء: نحو: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاء﴾ [الأعراف: ١٥٠].

أي لا تفرح بما يهلك إياي

٢ - والالتماس: كقولك لمن يساويك: لا تبرح من مكانك حتى أرجع إليك.

٣ - والتمني: نحو: لا تطلع في قوله:

يا ليل طُلُ يا نوم زُلُ يا صبح قِف لا تطلع

٤ - والتهديد: كقولك لخادمك، "لا تطع أمري".

وأما الاستفهام: فهو طلب العلم بشيء، .....

عن الفعل: أي عن الفعل المأمور منه الصيغة نحو: "لا تزن"، فإنه طلب الكف عن الزنا المأمور منه هذه الصيغة، فلا ينقض التعريف بنحو: كُف عن القتل؛ لأنّه طلب الكف عن القتل، وهو غير الفعل المأمور منه صيغة الأمر. وجه الاستعلاء: أي عد الآتي بصيغته لنفسه عاليًا، وقد مر في الأمر تفصيله. وهي المضارع: فهو واحد بال النوع، وإن كان تحته أشخاص كثيرة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ همّا عن الفساد.

معناها الأصلي: وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء إلى معانٍ آخر، ليس فيها طلب الكف على وجه الاستعلاء. المقام والسياق: سواء كان فيها طلب بدون الاستعلاء. لا تطلع: فصيغة "لا تطلع" هنا ليس للطلب؛ إذ ليس الصبح مما يخاطب بذلك ويفهم الخطاب، بل مجرد التمني، أو لم يكن فيها طلب أصلًا، ومثاله ما ذكره بقوله:

يا ليل طُلُ يا نوم زُلُ يا صبح قِف لا تطلع

والتهديد: أي التحويق والتوعيد، كقولك لخادمك: لا تطع أمري، وإنما كان هذا تهديداً للعلم الضروري بأن المطلوب من الخادم امثاله الأمر، لا ترك إطاعة الأمر فهو للتهديد، فكأنك قلت: "لا تطع أمري فسترى ما يلزمك على ترك الإطاعة". بشيء: بالأدوات المخصوصة، فلا يرد نحو: "علمني" على صيغة الأمر.

وأدواته: الهمزة، وهل، ما، ومن، ومتي، وأيان، وكيف، وأين، وأنني، وكم، وأيُّ.

١ - فالمهمزة لطلب التصور أو التصديق، والتصور: هو إدراك المفرد كقولك: أعلى مسافر أم خالد؟ تعتقد أن السفر حصل من أحدهما، ولكن تطلب تعينه، ولذا يجاب بالتعيين، فيقال: "عليّ" مثلاً، والتصديق: هو إدراك النسبة نحو: مسافر عليّ؟ تستفهم عن حصول السفر وعدمه، ولذا يجاب بـ "نعم" أو "لا"، والمسئول عنه في التصور ما يلي الهمزة، ويكون له معادل يذكر بعد أم، وتسمى متصلة، فتقول في الاستفهام عن المسند إليه: أنت فعلت هذا أم يوسف؟ وعن المسند: أراغب أنت عن الأمر أم راغب فيه؟ وعن المفعول: ..... .

وأدواته إلخ: أي كلماته من المحروف الدالة عليه، والأسماء المتضمنة لمعناه. الهمزة وهل، ما إلخ: وهذه الأدوات إما ١ - مختصة بطلب التصور، أو ٢ - بطلب التصديق، أو ٣ - غير مختصة بشيء منهما، فالقسم الثالث هو الهمزة، والثاني "هل"، والأول بقية الكلمات. لطلب التصور: أي تصور المستفهم عنه بوجه مخصوص لم يكن حاصلاً بهذا الوجه، وإن كان تصوره بوجه آخر ضروري؛ لظهور استحالة طلب ما لم يتصور أصلاً.

التصديق: فهي غير مختصة بواحد منهما. إدراك المفرد: أي غير النسبة التامة الخبرية؛ لأن التصور مقابل التصديق، وقد فسر التصديق بعد هذا بإدراك النسبة، وأراد بالنسبة هناك النسبة التامة الخبرية، فلا بد أن يكون بالمراد بالمفرد هنا مقابل هذه النسبة. ولكن: لم تعلم المحكوم عليه بهذا الحكم على وجه التفصيل والتعيين، فتقصد علمه بهذا الوجه. تطلب تعينه: فيكون المطلوب بالسؤال هو تصور المحكوم عليه بهذا الوجه، لا التصديق مخصوصه قبل السؤال. على مثلاً: يحصل لك تصور المحكوم عليه بخصوصه وإنه على. تستفهم: وتطلب التصديق بأن حصوله يعني متحقق في الواقع أو لا. بـ "نعم" أو "لا": فيحصل لك التصديق بوقوع تلك النسبة أو لا وقوعها. ما يلي الهمزة: من المسند إليه أو المسند أو شيء من متعلقاتهما.

وتسمى متصلة: أي حقه أن ترد فيه الهمزة بـ "أم" المتصلة؛ لتدل على أن الاستفهام تعين أحد المفرددين، المتصل أحدهما بالهمزة، والآخر بـ "أم" مع حصول أصل التصديق بالحكم. أنت فعلت هذا إلخ: إذا كنت تعلم أن شخصاً صدر منه الفعل، وشككت في كونه، المخاطب أو غيره، فالسؤال هنا لطلب تعين المسند إليه والفاعل. أراغب أنت عن الأمر إلخ: إذا حصل لك التصديق بأنه قد وقع رغبته من المخاطب، ولكن لا تعرف أنها عن الأمر، أو فيه؟ فالسؤال هنا لطلب تصور المسند بخصوصه وتعيينه.

أيّا يقصد أم خالدا؟ وعن الحال: أراكبا جئت أم ماشيا؟ وعن الظرف: أيام الخميس قدمت أم يوم الجمعة؟ وهكذا. وقد لا يذكر المعادل نحو: أنت فعلت هذا؟ أراغب أنت عن الأمر؟ أيّا يقصد؟ أراكبا جئت؟ أيام الخميس قدمت؟ والمسؤول عنه في التصديق النسبة، ولا يكون لها معادل، فإن جاءت "أم" بعد "ها" قدرت منقطعة، وتكون بمعنى "بل".

## ٢ - و "هل" لطلب التصديق فقط نحو: هل جاء صديقك؟ والجواب "نعم" أو لا" ، ولذا يمتنع معها ذكر المعادل، .....

أيّا يقصد إلخ: إذا عرفت أن مخاطبك قصد أحدها، منك وحالدا، ولكن ما عرفت هل وقع هذا القصد عليك أم على حالدا؟ فالسؤال هنا لتعيين المفعول. أراكبا جئت إلخ: إذا كان الشك في حال المحيء هل هي الركوب أو المشي؟ مع حصول التصديق بوقوع المحيء من المخاطب، فالمقصود من السؤال هنا طلب تعيين الحال. أيام الخميس قدمت إلخ: إذا كنت شكت في زمان القدوم بأنه أي يوم؟ هو مع القطع بوقوع القدوم من المخاطب، فالسؤال هنا لطلب تصور الظرف وتعيينه. وهكذا: قياس سائر المعمولات.

لا يذكر المعادل: أي لفظاً، لكنه يعتبر تقديرًا، فنقول في الاستفهام عن المستند إليه بحذف المعادل نحو: "أنت فعلت هذا؟" وعن المستند: أراغب أنت عن الأمر؟ وعن المفعول: أيّا يقصد؟ وعن الحال: أراكبا جئت؟ وعن الظرف: أيام الخميس قدمت؟ وهكذا قياس باقي المعمولات. النسبة: أي الرابطة بين المستند إليه والمستند، لا أحدهما، أو شيء من قيودهما حتى يكون هو أولى بالإيلاء من غيره، بل إيلاء الكلام بتمامه الهمزة على النظم الطبيعي من غير تقديم؛ لما يشعر أن تقديمها إنما هو لقصد الاستفهام عنه يدل على أن المطلوب هو التصديق بالنسبة. ولا يكون لها معادل: فإن الهمزة في هذا القسم تغنى غناء "أم" فلا حاجة إلى ذكر المعادل بعد الهمزة. بمعنى بل: التي تدل على أن الكلام السابق وقع غلطاً، أو بمعنى "بل" التي تكون مجرد الانتقال من كلام إلى آخر أهم منه، لا لتدارك الغلط.

طلب التصديق فقط: أي دون طلب التصور نحو: هل جاء صديقك؟ إذا كان المطلوب التصديق، وأريد السؤال هل حصل المحيء لصديق المخاطب أو لم يحصل؟ والجواب "نعم" أي حصل بحيئه، أو "لا" أي لم يحصل. ولذا: أي ولاختصاص "هل" لطلب التصديق، يمتنع معها ذكر المعادل.

فلا يقال: هل جاء صديقك أم عدوك؟ و"هل" تسمى بسيطة: إن استفهم بها عن وجود شيء في نفسه نحو: هل العنقاء موجودة؟ ومركبة: إن استفهم بها عن وجود

شيء لشيء نحو: هل تبيض العنقاء وتفرخ؟

٣ - و"ما" يطلب بها شرح الاسم نحو: ما العسجد، أو اللجين؟ أو حقيقة المسمى، نحو: ما الإنسان؟ أو حال المذكور معها، كقولك لقادم عليك: ما أنت؟

٤ - و"من" يطلب بها تعين العقلاء كقولك: من فتح مصر؟  
شخصاً أو جنساً

٥ - و"متى" يطلب بها تعين الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً نحو: متى جئت؟  
ومتى تذهب؟.....

فلا يقال إلخ: لأن ذكر المعادل ووقوعه مفرداً بعد "أم" يدل على كون السؤال عن التصور، وتعين أحد الأمرين بعد حصول التصديق بنفس الحكم فكيف يتصور هنا استعمال "هل" التي لطلب التصديق؛ لأن مقتضاهما جهل أصل الحكم؟ نعم لو ذكرت "أم" معها منقطعة بمعنى "هل" الإضراية، فقيل مثلاً: "هل زيد قائم أم عمرو قائم؟" على سبيل الإضراب لم يمتنع.

عن وجود شيء: أي عن التصديق بوقوع النسبة بين موضوع ما ومحمول هو نفس وجود ذلك الموضوع نحو: هل العنقاء موجودة؟ فيحاب بأنها موجودة أو لا. عن وجود شيء لشيء: أي عن التصديق بوجود المحمول المغایر؛ لوجود الموضوع في نفسه للموضوع. هل تبيض العنقاء وتفرخ: فيحاب بأنها تبيض وتفرخ، أو لا، ثم هذه التسمية ليست باعتبار "هل" في نفسها، بل باعتبار مدخولها؛ لأن مدخل الأول لما كان حكاية عن نفس وجود الموضوع وصيورته في نفسه، بخلاف مدخل الثاني؛ فإنها حكاية عن الموضوع على حال وصفة، سميت الأولى بسيطة، والثانية مركبة.

شرح الاسم: أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح، مع قطع النظر عن كونه موجوداً في نفس الأمر نحو: ما العسجد أو اللجين؟ طالباً أن يشرح هذا الاسم ببيان مدلوله، فيحاب بإيراد لفظ أشهر ويقال: هو الذهب أو الفضة. أو حقيقة المسمى: أي تصور ماهية من حيث وجودها في نفس الأمر نحو: ما الإنسان؟ أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ وماهية الموجدة، فيحاب بأنه حيوان ناطق. ما أنت؟: أي عالم أم جاهل، فيحاب بتعيين الوصف، ويقال: "هو عالم" مثلاً. من فتح مصر: فيحاب بـ"زيد"، ونحوه مما يدل تشخيصه، أو جنساً كما يقال: من جبريل؟ بمعنى: أبشر هو، أم ملك، أم جن؟ فيحاب: بـ"الملَك"، ومثله مما يدل على تعيين جنسه. متى جئت: في الماضي والجواب: سحراً ونحوه. متى تذهب: في المستقبل، فيقال: بعد شهر مثلاً.

- ٦ - و"أيان" يطلب بها تعين الزمان المستقبل خاصة، وتكون في موضع التهويل كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦].
- ٧ - و"كيف" يطلب بها تعين الحال نحو: كيف أنت؟
- ٨ - و"أين" يطلب بها تعين المكان نحو: أين تذهب؟
- ٩ - و"أني" تكون بمعنى كيف نحو: ﴿أَنِّي يُحِبِّي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ . [البقرة: ٢٥٩].
- ١٠ - و"أين" تكون "من أين" نحو: ﴿يَا مَرِيمُ أَنِّي لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى متى نحو: زر أني شئت.
- ١١ - و"كم" يطلب بها تعين عدد مبهم نحو: ﴿كَمْ لَبِشْتُ﴾ [الكهف: ١٩].

تعين الزمان المستقبل: فيقال: "أيان يشر هذا الغرس؟" فيحاب: بعد عشر مثلا. موضع التهويل: أي في الموضع الذي يقصد فيه التهويل بشأن المسؤول عنه، وتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ ، فقد استعملت "أيان" مع يوم القيمة للتهليل، والتفحيم بشأنه. تعين الحال: أي الصفة التي عليها الشيء كالصحة، والمرض، والركوب والمشي نحو: كيف أنت؟ أي على أي حال من الصحة، والمرض أنت؟ ونحو: كيف جئت؟ أي راكبا، أو ماشيا. أين تذهب: والجواب إلى المسجد وشبهه.

وأني تكون: لها استعمالات سواه كانت حقيقة في جمعها، أو حقيقة في البعض ومحازا في البعض. أحدها: أن تكون بمعنى "كيف" ولكن يجب حينئذ أن يكون بعدها فعل بخلاف كيف؛ فإن إيلاء الفعل بها غير واجب نحو: ﴿أَنِّي يُحِبِّي هَذِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أي كيف يحبني بمعنى على أي حال وصفة يحبني؟ وهذا على سبيل الاعتراف بالعجز عن معرفة كيفية الإحياء والاستظام؛ لقدرة المحبى، ولا يقال: "أني زيد؟" بمعنى كيف هو موالة الاسم إياها، ويقال: "كيف زيد؟" وثانيها: أن تكون بمعنى من أين؟ فتكون في تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا (وهما الظرفية والابتدائية). وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل نحو قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿يَا مَرِيمُ أَنِّي لَكِ هَذَا﴾ أي من أين لك هذا الرزق الذي لا يشبه رزق الدنيا، وهو آتٍ في غير حينه، والأبواب مغلقة عليك، لا سبيل للداخل به إليك، وثالثها: أن تكون بمعنى متى وحينئذ أيضا يليها الفعل نحو: زر أني شئت، أي متى شئت. كم لبشت: أي كم يوما؟ أو كم سنة؟ أو كم ساعة؟ فمميز "كم" هنا محنوف، ومثال ما مميزه مذكور قولنا: "كم درهما لك؟"

١٢ - و "أَيْ" يطلب بها تمييز أحد المترشحين في أمر يعمهما نحو: **﴿أَيُّ الفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً﴾** [مريم: ٧٣]، ويسأل بها عن الزمان، والمكان، والحال، والعدد، والعاقل، وغيره حسب ما تضاف إليه.

وقد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معناها الأصلي لمعان آخر تفهم من سياق الكلام: كـ

- ١ - التسوية نحو: **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُم﴾** [البقرة: ٦].
- ٢ - والنفي نحو: **﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾** [الرحمن: ٦٠].

أمر يعمهما: يعني إذا كان هناك أمر يعم شيئاً أو عوضياً، وكان واحداً منهما محكماً عليه بحكم، وهو مجھول عند السائل أو أريد تمييزه، فيسأل بـ "أَيْ" عن المميز له، وحينئذ يكون الجواب ما يفيد التمييز سواء كان علماء، أو صنفاً، أو نوعاً، أو جنساً، أو فصلاً، أو خاصة، لكن أرباب المعمول اصطلاحوا على أن الجواب هو الفصل، أو الخاصة لا غير، وذلك؛ لأنهم لما رأوا أن السؤال بـ "أَيْ" عن المميز، وكان المقصود في علومهم تمييز الماهيات، والمميز لها ليس إلا الفصل أو الخاصة، حكموا بأن الجواب عن السؤال بـ "أَيْ" هو الفصل أو الخاصة.

أي الفريقيْن خير مقاماً: هذا حكاية لكلام المشركين لعلماء اليهود، فالفرقيْة أمر يعم الفريقيْن، وقد اعتقاد المشركون أن أحد الفريقيْن ثبت له الخيرية، فسألوا عما يميز هذا الفريق، فكأنهم قالوا: "نحن خير أم أصحاب محمد ﷺ؟"، والجواب الذي يحصل به التمييز هو الجواب بالتعيين، ولذا أجahem اليهود بقولهم: "أنتم" لكتهم مرأون في هذا الجواب كاذبون، ولو قالوا: " أصحاب محمد ﷺ" لكانوا صادقين في الجواب، ناطقين بالحق. ويسأل بها: أي عن كل ما يميز الميمون الذي أضيفت كلمة "أَيْ" إليه من الزمان والمكان والحال والعدد والعاقل وغيره، ويكون تعين واحد منها.

حسب ما تضاف: الكلمة أي إليه، لا عن الفصل والخاصية فقط كما اصطلاح أرباب المعمول. تفهم من سياق الكلام: وتناسب معناها الأصلي، فيكون استعمالها في تلك المعاني مجازاً. **أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**: فإن الكلمة الممزقة وأم هبنا قد خرجتا عن معناها الأصلي، الذي هو الاستفهام، عن أحد المستويين في علم المستفهم مجرد معنى الاستواء. فإن اللفظ الحامل لمعنىين قد يجرد لأحد هما ويستعمل فيه وحده كما في صيغة النداء؛ فإنها كانت الاختصاص الندائي، فجردت لمطلق الاختصاص في قوله: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة"؛ ولذا بطل مقتضى الاستفهام من الصدارة وكوفئها لأحد الأمرين. هل جزاء الإحسان إلا الإحسان: أي ما جزاء الإحسان ما بطاقة إلا الإحسان بالثواب فـ "هل" هبنا بمعنى الجهد والنفي.

- ٣ - والإنكار نحو: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، ﴿إِلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].
- ٤ - والأمر نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، ونحو: ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، معنى انتهوا وأسلموا.
- ٥ - والنهي نحو: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ [التوبه: ١٣]، أي لا تخشوا إياهم.
- ٦ - والتشويق نحو: ﴿هَلْ أَدْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيُّكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠].
- ٧ - والتعظيم نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ٨ - والتحقير نحو: أهذا الذي مدحته كثيرا؟
- ٩ - والتهكم نحو: أعقلك يسوغ لك أن تفعل كذا؟  
أي الاستهزاء

والإنكار: وفي هذه الصورة يكون المنكر ما يلي الهمزة اسمها كان، أو فعل، ففي قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ المنكر هو المفعول وهو غير الله سبحانه، لا نفس الدعاء؛ لأن الدعاء مسلم، والمنكر إنما هو كون المدعو غير الله تعالى، في قول الله تعالى: ﴿إِلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾ المنكر الفعل، وهو النفي، فيكون المراد الإثبات؛ لأن إنكار النفي إثبات أي كاف الله عبده.

هل أدلّكم إلخ: فحقيقة الاستفهام فيها غير مراد، وإنما المراد تشويق النفوس؛ ليكون الأمر بالإيمان، والجهاد الواقع بعده من قوله سبحانه: ﴿تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُحَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُولُكُمْ وَأَنْفَسُكُمْ﴾ [الصف: ١١]، أوقع في النفوس؛ لأنه خبر بمعنى الأمر كما يدل عليه الجواب بقوله تعالى: ﴿يَغْرِي لَكُمْ﴾، ومن الظاهر أن الأمر الوارد على النفوس بعد تشوق وتطلع منها إليه أوقع فيها وأقرب من قبولاها.

من ذا الذي إلخ: الاستفهام هنا للنفي، لكن المقصود منه التعظيم والبيان؛ لكرياء شأنه تعالى، بأنه لا أحد يستقل بأن يدفع ما يريده هو سبحانه شفاعة واستكانة؛ فضلاً أن يعاوه عناداً ومقابلة، ولعلك قد تفطنت من هذا أن الاستفهام المستعمل للتعظيم لا يجب أن يكون لتعظيم ما دخلت عليه كلمة الاستفهام، بل ربما يكون لتعظيم ما يتعلق به بنحو من التعلق. أهذا الذي: فالاستفهام هنا لقصد الاحتقار والاستخفاف بالمشار إليه، مع أنك تعرفه، ولهذا جيء باسم الإشارة الدالة على التحقير أيضاً. أعقلك يسوغ: فليس المراد به السؤال عن كون عقل المخاطب مسوجاً بما ذكر، بل المقصود الاستخفاف بشأن عقله.

١٠ - والتعجب نحو: ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

١١ - والتنبيه على الضلال نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذَهَّبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].

١٢ - والوعيد نحو: أتفعل كذا، وقد أحسنت إليك؟

وأما التمني: فهو طلب شيء محبوب لا يرجى حصوله؛ لكونه مستحيلاً، أو بعيداً عن الواقع، كقوله:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبُرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَسِيقُ

وقول المعسر: ليت لي ألف دينار. وإذا كان الأمر متوقع الحصول، فإن ترقبه يسمى ترجياً، ويعبر عنه بـ "عسى" أو "لعل" نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

ما لِهَذَا الرَّسُولِ إِلَّا: فإن الغرض من هذا الاستفهام التعجب؛ لأنهم لما رأوا الرسول ﷺ يأكل كما يأكل غيره، ويتردد في الأسواق كما يتrepid غيره فيها، تعجبوا من حاله، بناء على زعمهم أن الرسول يجب أن يكون مستحيلاً عن الأكل، والتعيش. فَأَيْنَ تَذَهَّبُونَ: إذ ليس القصد منه الاستعلام عن مذهبهم، بل التنبيه على ضلالتهم، وأنهم لا مذهب لهم ينحوون به. أتفعل كذا إِلَّا: فإنه يدل على كراهة الإساءة، مقابلة الإحسان المقتضية للنجر بالوعيد، فيحمل على الوعيد بهذه القرينة. أَلَا لَيْتَ الشَّابَ إِلَّا: هذا مثال لكون التمني مستحيناً؛ فإن استحالة عود الشباب بما لا كلام لأحد فيها، وإنما الكلام في أنه مستحيل عادة أو عقلاً. ولعل الحق أنه إن أريد بالشباب قوة الشبوبية كان عوده محلاً عادة، وإن أريد به زمان الأزيداد القوى النامية كان عوده محلاً عقلاً؛ لاستلزماته أن يكون للزمان زمان. وقول المعسر: الذي لا طماعية له في حصول ألف دينار.

ليت لي ألف دينار: وهذا مثال لكون التمني ممكناً بعيد الواقع، فعلم منه التمني إذا كان أمراً ممكناً، فلا بد أن يكون بعيد الواقع بحيث لا يكون لك توقع، وطماعية في حصوله؛ لأنه إذا كان مما لا لك توقع وطماعية في وقوعه، انقلب التمني بالترجي. بعسى: نحو قوله تعالى: ﴿فَقَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، فإن إيتان الله بالفتح لرسوله ﷺ على أعدائه متوقع الحصول، متربق الواقع بلاشباهة. أو لعل: نحو قوله تعالى ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ فإن المراد هنا بالأمر الذي يحدثه الله تعالى، هو أن يقلب قلب الزوج من بغض الزوجة إلى محبتها، ومن الرغبة عنها إلى الرغبة فيها، ومن عزيمة الطلاق إلى الندم عليه، ورجوعها على ما يدل عليه سياق الآية، ولا شبهة أنه أمر متوقع الواقع، مرجحاً الحصول.

وللتمني أربع أدوات: واحدة أصلية: وهي لـ**ليت**، وثلاثة غير أصلية: وهي "هل" لـ**الاستفهام** نحو: **فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُونَا** [الأعراف: ٥٣]، و"لو" نحو: **فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** [الشعراء: ١٠٢]، و"لعل" نحو قوله:

**أَسِرَّبَ الْقَطَّا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلَّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ**

ولاستعمال هذه الأدوات في التمني ينصب المضارع الواقع في جواها.

وأما النداء: فهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعوه، وأدواته ثمانية: "يا، والهمزة،

وهي لـ**ليت**: لأنها موضوعة للتمني. غير أصلية: لأنها مستعملة في التمني بطريق التوسيع والمجاز. **فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ**: فإنه يقال لقصد التمني، والقرينة عليه زيادة "من"؛ لأنها لا تزداد في الاستفهام الغير المنقول إلى النفي، فعلم أن "هل" هنا متضمنة للتمني المستلزم لنفي التمني.

**فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**: بالنصب بإضمار "أن" بعد الفاء، فالنصب قرينة على أن "لو" ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب الفعل بـ"أن" مضمرة بعد الفاء إلا بعد الأشياء الستة التي هي: الاستفهام، والتمني، والعرض، والأمر، والنهي، والنفي. فلو حملت على أصلها لم يكن النصب المضارع بعدها وجه. وأما حملها على الخصوص التمني، فلما بين التمني ومعناها الأصلي من التلاقي في التقدير؛ فلذلك شاع استعارتها لذلك.

هويت أطير: فإن طيران المتكلم إلى من هواء، ليس مما يتوقع حصوله ويترجح وقوعه؛ لكونه مستحيلا، فلا تحمل كلمة "لعل" هنا على أصلها الذي هو الترجي، بل على معنى التمني المستعمل في الحالات، والمكانت التي لاطماعية في وقوعها.

الواقع في جواها: وهذا ظاهر في كلمة "لو"؛ لأن الشرطية ليست من الأشياء التي ينصب المضارع في جواها، وكذلك في "لعل" على مذهب البصريين؛ إذ لا جواب للترجح عندهم، فنصب المضارع في جواهما يكون قرينة على خروجهما عن أصلهما واستعمالهما في معنى التمني، لكنه غير ظاهر في "هل"؛ لأن الاستفهام الذي هو أصلها أيضا من الأشياء التي ينصب المضارع بعدها، فنصب الجواب بعد "هل" لا يدل = على خروجها عن أصلها، وتضمينها لمعنى "ليت"، فلعله أراد أن الاستعمال في معنى التمني علة لنصب الجواب في جميع هذه الأدوات، وإن كان يمكن ذلك في بعضها بغير هذا الاستعمال أيضا، أو أراد بصيغة الجمع ما فوق الواحد، وقد سد بهذه الأدوات كلمة "لو" و"لعل" فقط.

طلب الإقبال: أي طلب المتكلم إقبال المخاطب. بحرف نائب: سواء كان ذلك الحرف ملفوظا كـ"يا زيد"، أو مقدرا، كـ**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** [يوسف: ٢٩].

وأي، وآي، وأيا، وهيا، ووا"، فالمهمزة وأي للقريب، وغيرهما للبعيد، وقد ينزل باعتبار أصل الوضع البعيد منزلة القريب، فينادى بالهمزة، وأي إشارة إلى أنه لشدة استحضاره في ذهن المتكلم، صار كالحاضر معه كقول الشاعر:

أَسُكَّانَ نُعْمَانَ الْأَرَاكِ تَيَقْنُوا بِأَنَّكُمْ فِي رَبِيعِ قَلْبِي سُكَّانُ

وقد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادى بأحد الحروف الموضوعة له، إشارة إلى أن المنادى عظيم الشأن، رفيع المرتبة، حتى كان بعد درجته في العظم عن درجة المتكلم بعد في المسافة، كقولك: أي مولاي، وأنت معه، أو إشارة إلى انحطاط درجته كقولك: أيها هذا من هو معك، أو إشارة إلى أن السامع غافل نحو نوم أو ذهول كأنه غير حاضر في المجلس كقولك للساهي: أيها فلان. وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها أي طلب إقبال الأصلي لمعان آخر تفهم من القرائن:

١ - كإغراء نحو: قولك من قبل يتظلم "يا مظلوم".

---

نعمان الأراك: بالفتح فيهما، اسم واد بين عرفات وطائف. بإنكم في ربيع إلخ: الرابع - بالفتح - المنزل، والباء في "بأنكم" زائدة، وهو في محل مفعولي تيقنوا. فنودي "سكان نعمان الأراك" مع كونهم بعيدين بالهمزة الموضوعة للقريب، تنبئها على أنهم حاضرون في القلب لا يغيبون عنه أصلا حتى صاروا كالمشهودين الحاضرين. بعد في المسافة: فيستبعد المتكلم نفسه عن مرتبته، ويعد ذاته في مكان بعيد عن حضرته، كقولك: أي مولاي وأنت معه، وكقولك: "يا الله" مع أنه تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد.

أيها هذا من هو معك: إشارة إلى أنه لانخفاض درجته، كأنه بعيد عن الحضور. نحو نوم أو ذهول: فيجعل نحو النوم والذهول. منزلة البعيد في إعلاء الصوت. كأنه غير حاضر إلخ: وقد لا يكون السامع غافلاً حقيقة، لكنه يجعل كالغافل؛ لعظم الأمر المدعو له حتى كأنه غافل عنه، مقصراً لم يف بما هو حقه من السعي والاجتهداد، كقولك من حضر عندهك: أيها فلان، تهيئاً للحرب. يتظلم: أي يظهر ظلم الغير ويشتكي منه. يا مظلوم: فإنك لا تريدين بهذا النداء طلب إقباله؛ لكونه حاصلاً، بل تريدين إغراءه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى.

٢ - والزجر نحو:

أَ فَوَادِي مَتَى الْمَتَابُ أَلَمَّا تَصُحُّ وَالشَّيْبُ فَوْقَ رَأْسِي أَلَمَّا

٣ - والتحير والتضجر نحو: أيا منازل سلمى أين سلماك!.

ويكثر هذا في نداء الأطلال، والمطاي، ونحوها.

٤ - والتحسر، والتوجع كقوله:

أَيَا قَبَرَ مَعْنَى كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهْ وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحْرُ مُتَرَعاً

٥ - والتذكرة نحو:

أَيَا مَنْزَلَى سَلَمَى سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلْ الْأَرْمُونُ الْلَّاتِي مَاضَيْنَ رَوَاجِعُ

وغير الطلب يكون بالتعجب، والقسم، وصيغ العقود: كبعث واشتريت، ويكون  
بعير ذلك، وأنواع الإنشاء غير الطلبلي ليست من مباحث علم المعاني؛ فلذا ضربنا

صفحا عنها.  
أي لم نعرض

أ فوادي إلخ: فليس المراد فيه النداء حقيقة؛ لأنه لا معنى لنداء الإنسان نفسه، وإنما الغرض منه الزجر واللامة؛ ليحصل به الندامة والميل إلى التوبة. نداء الأطلال إلخ: فإنها لا تصلح لمعنى النداء، وإنما المقصود من ندائها التحير، والتضجر. مترعا: لترع: المملوء، وكان الظاهر أن يقول: "مترعين" بصيغة التشيبة، لكن وحده؛ لأن أصل العبارة البرّ مترع، والبحر مترع أيضا. ومعنى البيت أنه ينادي القبر فيقول: أتعجب من مواراتك الذي بدفنه دفن جوده الذي ملأ البرّ والبحر، فالمقصود من نداء القبر مجرد إظهار الوجع والحسرة.

أيا منزلي سلمى: فإن الغرض من هذا النداء التذكرة، لما مضى من التأنس، والألفة بها. بغير ذلك: كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم. فلذا: ولأن أكثر أقسامه نقلت عن الخبرية إلى الإنسانية، فيستغني بأبحاثها الخبرية عن الإنسانية.

## الباب الثاني

### في الذكر والمحذف

أريد إفادة السامع حكماً، فأي لفظ يدل على معنى فيه، فالالأصل ذكره، وأي ظ علم من الكلام لدلالة باقيه عليه فالالأصل حذفه، وإذا تعارض هذان الأصلان لا يعدل عن مقتضى أحدهما إلى مقتضى الآخر، إلا لداعٍ، فمن دواعي الذكر:

١- زيادة التقرير والإيضاح نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُنَّ مُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

٢- وقلة الثقة بالقرينة؛ لضعفها أو ضعف فهم السامع نحو: زيد نعم الصديق

دة السامع حكماً: لعل الاقتصار على إفادة الحكم؛ لكونه أغلب، وإن فهذا البيان يأتي على تقدير إفاده علم المتكلم بالحكم أيضاً. وإذا تعارض هذان الأصلان: بأن يكون اللفظ الواحد مع كونه دالاً على ف فيه من معانيه مما يعلم من الكلام؛ لدلالة باقيه عليه. إلا لداع: لثلا يلزم الترجيح بلا مرجع، فلا بد من رفة دواعي كل منهما. التقرير والإيضاح: المراد بالتقرير الإثبات في ذهن السامع، وبالإيضاح الكشف لالة اللفظية مع الدلالة العقلية حينئذ، فلذًا جعل داعي الذكر زيادة التقرير والإيضاح لأنفسهما نحو: ﴿أُولَئِكَ هُنَّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُنَّ الْمُفْلِحُونَ﴾ فإن في ذكر "أولئك" الثاني من زيادة التقرير والإيضاح ما لو حذف سبت القرينة على حذفه، لم يكن. وليس المراد أن "أولئك" الثاني لو لم يذكر هنا كان مخدوفاً حتى يرد أنه لا يذكر كان ما بعده وهو "هم المفلحون" معطوفاً على خبر "أولئك" الأول أعني "على هدى" من غير احتياط اعتبار حذف أولئك الثاني، فلا يكون الآية مثلاً لاختيار الذكر على الحذف.

ضعف فهم السامع: فيكون مقتضى الاحتياط أن يذكر ولا يمحى نحو: زيد نعم الصديق، تقول ذلك إن لك ذكر زيد، فإن سبق ذكر زيد وإن كان قرينة للحذف، لكن طول عهد السامع به، أو ذكر الكلام وإن غيره أورث ضعف تلك القرينة وخفائها، فيضعف التعميل عليها والثقة بها. فصار الاحتياط أن يذكر زيد فهو السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة.

تقول ذلك إذا سبق لك ذكر زيد، وطال عهد السامع به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره.

٣ - والتعريض بغباءة السامع نحو: عمرو قال كذا، في جواب ماذا قال عمرو؟

٤ - والتسجيل على السامع حتى لا يتأتي له الإنكار، كما إذا قال الحاكم

لشاهد: هل أقرّ زيد هذا بأنّ عليه كذا؟، فيقول الشاهد: نعم زيد أقرّ بأنّ عليه كذا.

٥ - والتعجب إذا كان الحكم غريباً نحو: عليّ يقاوم الأسد، تقول ذلك مع

سبق ذكره.

٦ - والتعظيم، والإهانة، إذا كان اللفظ يفيد ذلك، كأن يسألك سائل: هل

رجع القائد؟ فتقول: رجع المنصور، أو المهزوم.

ومن دواعي الحذف:

١ - إخفاء الأمر عن غير المخاطب نحو: أقبل، ترید علیاً مثلاً.

والتعريض بغباءة السامع: إما لقصد أنها وصفه، أو لقصد إهانته نحو: عمرو قال كذا، في جواب ماذا قال عمرو؟ فذكر عمرو في السؤال قرينة على حذفه في الجواب، لكن مع ذلك لم يحذف؛ لقصد التعريض بغباءة السامع، والتبيه على أنه غيري لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلا هكذا. والتسجيل على السامع: أي كتابة الحكم، وتقريره عليه بين يدي الحاكم حتى لا يتأتي له الإنكار [كما في المثال المذكور] فذكر زيد مع قيام قرينة الحذف، وهي السؤال من شأنه؛ لئلا يجد سبيلاً للإنكار بأن يقول للحاكم: إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري، فأجاب، ولذلك سكتُ ولم أطلب الأعتذار فيه.

غريباً: أي إظهار التعجب منه؛ لأن نفس التعجب لا يتوقف على الذكر، بل يكون بغراية الحكم سواء ذكر، أو لم يذكر نحو: عليّ يقاوم الأسد، تقول ذلك مع سبق ذكره الذي هو القرينة على الحذف، لكن مع ذلك لم يحذف؛ لأن في ذكره إظهار التعب منه. وأما نفس التعجب فمنشأه مقاومة الأسد سواء ذكر "عليّ" أو حذف. رجع المنصور أو المهزوم: فذكره بعنوان المنصور يفيد تعظيمه، وبعنوان المهزوم إهانته. عن غير المخاطب: من الحاضرين، وهذا عند قيام القرينة على المذوق للمخاطب دون غيره منهم نحو: أقبل، ترید علیاً مثلاً، عند قيام القرينة عليه عند المخاطب دون سائر الحاضرين.

- وتأتي الإنكار عند الحاجة نحو: **لئيمٌ خسيسٌ**، بعد ذكر شخص معين.
- والتتبّيه على تعين المذوق ولو ادعاء نحو: **خالقُ كُلّ شيءٍ** [الأنعام: ١٠٢] ووهاب الألوف.
- واختبار تبّه السامع أو مقدار تبّهه نحو: نوره مستفاد من نور الشمس، وواسطة عقد الكواكب.
- وضيق المقام إما لتوّجع نحو:
- قالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزْنٌ طَوِيلٌ**
- وإما لخوف فوات فرصة نحو قول الصياد: "غزال".
- أي بهذا غزال
- **والتعظيم، والتحقير** لصونه عن لسانك، أو صون لسانك عنه، فال الأول نحو: نحوم سماء، والثاني نحو: **قَوْمٌ إِذَا أَكَلُوا أَخْفَوْا حَدِيثَهُمْ**.

**شخص معين:** فتريد ذلك الشخص ومحذفه؛ ليتيسر لك الإنكار عند لومه لك على سبه أو تشكيه منك، ويعكن لك أن تقول: ما سميك، ما عيتك. ولو ادعاء: **فَلَعْلَةُ الْحَذْفِ التَّبَيِّهُ عَلَى مُطْلَقِ التَّعْيِنِ كَانَ حَقِيقَةً**، بأن لا يصلح ذلك الوصف حقيقة إلا له، أو ادعاء بأن يدعى أن ذلك الوصف له لا لغيره. والأول نحو: **خالقُ كُلّ شيءٍ** أي الله سبحانه وتعالى، فلم يذكره تعينه بذلك الوصف حقيقة؛ لظهور أن لا خالق سواه. والثاني نحو: **وهاب الألوف** أي السلطان، فمحذفه؛ لادعاء تعينه بهذا الوصف، وإن كان يمكن في الواقع أن يتصرف بذلك غيره.

**واختبار تبّه السامع:** عند القرينة هل يتتبّه بها، أم لا يتتبّه بها إلا باصرحة أو اختبار، مقدار تبّهه ومبلغ ذكائه هل يتتبّه بالقرائن الخفية أم لا، نحو: نوره مستفاد من نور الشمس وواسطة عقد الكواكب، فمحذف المسند إليه في قوله: "واسطة عقد الكواكب" اختبارا للسامع بأنه يتتبّه أم لا.

**قلت علیل:** فلم يقل أنا علیل؛ لضيق المقام عن إطالة الكلام بذكر المسند إليه بسبب توجع، وسامة إليه من علته. **والتعظيم والتحقير:** إيهاما لصونه عن مخالطة لسانك؛ تعظيمها له، أو صون لسانك عنه تحقيرا له، وادعاء للحسنة فيه. فال الأول أي المحذف للتعظيم نحو: نحوم سماء أي هم نحوم سماء، فلم تذكره تعظيمها وصونها له عن لسانك. **قوم إذا:** أي هم قوم، فمحذفه تحقيرا له وإيهاما لصون اللسان عنه.

-٧ والمحافظة على وزن، أو سجع، فالأول نحو:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٌ وَرَأْيٌ مُخْتَلِفٌ

والثاني نحو: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبِّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: الآية ٣].

-٨ والتعيم باختصار نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُونَ إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي جميع عباده؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم.

-٩ والأدب نحو قول الشاعر:

قَدْ طَلَبَنَا فِلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّوْ دَدِ الْمَجْدِ، وَالْمَكَارِمِ مَثَلاً

-١٠ وتنزيل الم التعدي منزلة اللازم لعدم تعلق الغرض بالمعمول نحو: ﴿هَلْ

والمحافظة على وزن: أي في البيت بأن يختل الوزن بذكره. أو سجع: أي في النثر بأن يكون ذكره يفسد ذلك السجع. فالأول: أي المحافظة على وزن البيت نحو:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٌ وَرَأْيٌ مُخْتَلِفٌ

أي: نحن بما عندنا راضون، فحذف الخبر هنا؛ لحافظة الوزن إذ لو ذكر لم يستقم وزن البيت. والثاني: أي المحافظة على سجع في النثر نحو: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبِّكَ وَمَا قَلَى﴾ أي: وما قلاك، فحذف ضمير المفعول؛ لرعاية السجع السابق والآتي. والتعيم: أي تعيم الفعل وتعلقه بكل ما يمكن أن يتعلق به؛ لأن حذف المعمول، إذا لم يوجد قرينة على تعينه كما في الآية يؤذن بالعموم أي بعموم الفعل وتعلقه بكل معمول معلوم جنسه في ضمن الفعل؛ لأن تقدير بعضه دون بعض حينئذ يعود إلى ترجيح أحد المتساوين على الآخر بلا مرجح، فيكون جميع الخصوصيات منوية، فيحصل التعيم مع الاختصار، بخلاف ما لو ذكر ذلك المعمول بصيغة العموم، فإنه وإن كان يفيد العموم أيضا لكن يفوت الاختصار حينئذ.

قد طلبنا: فحذف مفعول "طلبنا"؛ ولم يقل طلبنا لك مثلا؛ لقصد التأدب مع المدح بترك مواجهته بالتصريح بطلب مثل له. وتنزيل الم التعدي إلخ: كون الغرض منه مجرد إثباته للفاعل من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فلا يؤتى بمفعول مذكور، ولا منويًّا أصلًا؛ لعدم تعلق الغرض بالمعمول والمفعول نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي من يحدث له حقيقة العلم ومن لا يحدث له تلك الحقيقة، فنزل الفعل منزلة اللازم؛ إذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئاً مخصوصاً والذين لا يعلمون ذلك الشيء، بل المراد الذين وجد لهم معنى العلم، والذين لم يوجد لهم.

**يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** ﴿الرَّمَضَانُ: ٩﴾.

- ١١- ويعد من الحذف إسناد الفعل إلى نائب الفاعل فيقال: حذف الفاعل للخوف منه، أو عليه، أو للعلم به، أو الجهل نحو: سرق الماتع، **وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴿النساء: ٢٨﴾.

### الباب الثالث

#### في التقديم والتأخير

من المعلوم أنه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعة واحدة، بل لا بد من تقديم بعض الأجزاء وتأخير البعض، وليس شيء منها في نفسه أولى بالتقدم من الآخر؛ لاشتراك جميع الألفاظ، من حيث هي ألفاظ في درجة الاعتبار، فلا بد من تقديم هذا على ذاك من داعٍ يوجبه.

إلى نائب الفاعل: الظاهر أن عدم الإتيان بالفاعل في الفعل المبني للمفعول ليس من قبيل الحذف؛ إذ على تقدير جعل الفاعل محنوفاً، اعتبر إسناد ذلك الفعل إلى الفاعل المذوق، مع أن ذلك الفعل لا يصلح لإسناد إليه، لكنه قد يطلق عليه الحذف أيضاً اعتباراً لصلوح نفس التركيب للإتيان به من غير نظر إلى بناء الفعل للمفعول، فكانه اعتبر الحذف أولاً ثم البناء.

للخوف منه: بأن يخشى بذكره، وإظهاره من غائبة. **سرق الماتع**: فحذف السارق في هذا المثال، إما للخوف منه أو عليه إن كان معلوماً، وإن كان مجهولاً كان حذفه للجهل به. **وخلق الإنسان ضعيفاً**: مثال لحذف الفاعل للعلم به؛ إذ من المعلوم لكل أحد أنه لا خالق سوى ذاته تعالى. دفعة واحدة: لكونه من الأمور الغير القار الذوات التي يستحيل فيها اجتماع بعض الأجزاء مع البعض.

من حيث هي ألفاظ: أي مع قطع النظر عن عروض معنى يوجب الصدارة في درجة الاعتبار كما قال في الحاشية: هذا بعد مراعاة الخ. **لاشتراك جميع الألفاظ**: هذا بعد مراعاة ما يجب له الصدارة كألفاظ الشرط وألفاظ الاستفهام.

فمن الداعي:

- ١ - التشویق إلى المتأخر، إذا كان المتقدم مشعراً بغرابة نحو: **والذى حارت البرية فيه حيوانٌ مُستَحدَثٌ مِنْ جَمَادٍ**
- ٢ - وتعجیل المسّرة أو المسّاءة نحو: العفو عنك صدر به الأمر، أو القصاص حكم به القاضي.
- ٣ - وكون المتقدم محط الإنكار والتعجب نحو: أ بعد طول التجربة تخدع بهذه الزخارف؟.
- ٤ - وسلوك سبیل الترقی أي الإلیتیان بالعام أولاً ثم الخاصل بعده؛ لأن العام إذا

**إذا كان المتقدم شعراً بغرابة:** بحيث يوجب التشویق إلى المتأخر، ولذا إذا ذكر، تمكن في ذهن السامع؛ لأن الحصول بعد الشوق أمكن في النفس من المنساق بلا شوق وانتظار. **فيه:** أي في أنه يعاد، أو لا يعاد. **مستحدث:** والمراد باستحداث الحيوان من جماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية من القبور؛ لكونها مستحدثة من التراب الذي تنبت منه، فتقديم المسند إليه ههنا يوجب الاشتياق إلى أن الخبر عنه ما هو؛ لكونه مشعراً بغرابة، وهي حيرة البرية فيه. **المسّرة أو المسّاءة:** يعني إذا كان اللفظ مشعراً بالمسّرة أو المسّاءة، وكان الغرض حصول واحد منها للسامع بالتعجل، قدّم هذا اللفظ؛ ليحصل المسّرة أو المسّاءة بمستهل الكلام، واللفظ المسّموع أولاً نحو: العفو عنك صدر به الأمر، أو القصاص حكم به القاضي، ففي تقدیم لفظ "العفو" تعجیل المسّرة للسامع، وفي تقدیم لفظ "القصاص" تعجیل المسّاءة له.

**تخدع بهذه الزخارف:** فتقديم هذا القيد يفيد أنه محط الإنكار ومناط التعجب، لا نفس الانخداع؛ إذ لو كان المقصود جعل الانخداع نفسه مناط التعجب والإلکار، قدّم الانخداع، وقيل: "أ تخدع بهذه الزخارف بعد طول التجربة؟" ويدل على كون المتقدم مناط التعجب والإلکار تصريحهم في "أ يخدع بالزريب بعد المشيب؟" وأ "أ بالزريب يخدع بعد المشيب؟" وأ بعد المشيب يخدع بالزريب؟" بأن مناط التعجب في الأول نفس الانخداع، وفي الثاني كونه بالزريب، وفي الثالث كونه بعد المشيب. **ثم الخاصل بعده:** لغرض من أغراض ذكر الخاصل بعد العام كإيضاح بعد الإبهام؛ لأن العام إذا لم يقدم، بل ذكر بعد الخاصل لا يكون له فائدة نحو: هذا الكلام صحيح فصيح بلیغ، ففي هذا الكلام سلوك سبیل الترقی؛ لأن قولنا: "صحيح" عام شامل للفصیح والبلیغ وغيرهما، فيفيد =

ذكر بعد الخاص، لا يكون له فائدة نحو: هذا الكلام صحيح فصيح بلين، فإذا قلت: فصيح بلين لا تحتاج إلى ذكر صحيح، وإذا قلت: بلين لا تحتاج إلى ذكر صحيح، ولا فصيح.

٥- ومراعات الترتيب الوجودي نحو: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةً وَلَا نَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٦- والنص على عموم السلب، أو سلب العموم، فال الأول يكون بتقديم أداة العموم على أداة النفي نحو: كل ذلك لم يكن أي لم يقع هذا ولا ذاك، والثاني يكون بتقديم أداة النفي على أداة العموم نحو: لم يكن كل ذلك أي لم يقع المجموع، فيحتمل ثبوت البعض، ويحتمل نفي كل فرد.

= تقديره فائدة الإيضاح بعد الإبهام. فإذا ذكرت الخاص أولاً وقلت: "فصيح بلين" لا تحتاج إلى ذكر صحيح هو أعم منهما، وكذا إذا قلت: "بلين" لا تحتاج إلى ذكر ما هو أعم منه، فلا تقول: "صحيح ولا فصيح"؛ لأن الحكم بالخاص حكم بالعام؛ لاستلزماته له، فلا فائدة في ذكر العام بعد الخاص.

ومراعات الترتيب الوجودي: فيقدم في اللفظ ما هو مقدم في الوجود نحو: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةً وَلَا نَوْمًا﴾، فروعى فيه الترتيب الوجودي، وقدمت السنة على النوم في الذكر؛ لكونها متقدمة عليه في الوجود؛ لأن السنة عبارة عن الفتور الذي يتقدم النوم. والنص على إلخ: يعني إذا اجتمع في كلام أداة العموم وأداة النفي، فتعين أن المراد في هذا الكلام هل هو عموم السلب وشمول النفي، أو سلب العموم ونفي الشمول، لا يتضح إلا بتقديم أحد أداة العموم وأداة النفي على الآخر. على أداة النفي: ودحولها عليها؛ لكونه صريحاً في الدلالة على عموم النفي وشمول السلب نحو: "كل ذلك لم يكن"، فإن تقدير "كل ذلك لم يكن" يفيد سلب الكون عن كل فرد أي لم يقع هذا ولا ذاك، وذلك معنى عموم السلب. على أداة العموم: لأنه صريح في إفادته سلب العموم ونفي الشمول نحو: "لم يكن كل ذلك"، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد أي لم يقع المجموع، لا عن كل فرد. فيحتمل ثبوت البعض إلخ: مثل هذا الترتيب نص على أحد السلب العموم، وإن كان يحتمل عموم سلب أيضاً، ولذا جعل المصنف السبب الداعي للتقدير هو النص على أحد هذين المعنين. والحاصل أنه إذا اقتضى مقام عموم السلب، وقصد المتكلم أن يفيده بحيث يكون كلامه ناصاً عليه، ولا يلتبس على السامع أصلاً، فلا سبيل إلى هذه الإلزامة إلا بتقديم لفظ العموم على النفي. وكذا إذا اقتضى مقام سلب العموم، فطريق إفادته على وجه النص ليس إلا بتقديم أداة النفي على لفظ العموم، فظهور أن النص على إفادته عموم السلب أو سلب العموم، سبب داعٍ لتقدير أداة العموم أو أداة النفي في المقام الذي يقتضي أحد هذين المعنين.

٧- وتفوية الحكم إذا كان الخبر فعلا نحو: **الهلال ظهر**, وذلك لتكرار الإسناد.

٨- والتخصيص نحو: ما أنا قلت, و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

٩- والمحافظة على وزن, أو سجع, فالأول نحو:

**إِذَا نَطَقَ السَّفِيهُ فَلَا تُعْجِبُهُ فَخَيْرٌ مِّنْ إِجَابَتِهِ السُّكُوتُ**

والثاني نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُوْهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُوْهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾، [الحاقة: ٣٠] ولم يذكر لكل من التقديم والتأخير دواع خاصة؛ لأنه إذا تقدم أحد ركني الجملة، تأخر الآخر، فهما متلازمان.

وتفوية الحكم: أي تقريره في ذهن السامع وتشييته فيه؛ دفعاً لتوهم كونه مما يرمى به من غير تحقيق. وذلك لتكرار الإسناد: ووجه تكرار الإسناد في هذه الصورة أن المبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه، صرفه إلى نفسه، فيعتقد بينهما حكم. ثم إذا كان الخبر فعلا، صرفه إليه ضميره ثانيا، فصار الإسناد بهذا الاعتبار مكررا، وكان قولهنا: "الهلال ظهر". بمثابة أن يقال: "ظهر الهلال، ظهر الهلال". والتخصيص: يعني تخصيص الفعل بمعنىه وقصره عليه نحو: ما أنا قلت، فتقسم المسند إليه في هذا الكلام لأجل اختصاصه بانتفاء القول عنه أي أن انتفاء القول مقصور علىي، وهو نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فإن تقديم المفعول هنا لقصد التخصيص، والمعنى خصّك بالعبادة. والحافظة إلخ: فإن تقديم الخبر في البيت، وهو قوله: "فخیر من إجابته" على المبتدأ الذي هو السكوت لمحافظة وزن البيت، وتقدم ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُوْهُ﴾، و﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ﴾ على الفعل في الآية لمحافظة السجع.

فهمما متلازمان: فما يكون داعياً لتقديم أحد ركبي الجملة يكون داعياً لتأخير الآخر، ففي بيان دواعي أحد الأمرين من التقديم والتأخير غنية عن بيان دواعي الآخر، فلذا لم يذكر لكل منها دواعي على حدة. في التعريف: أي في بيان الأمور المقتضية لإبراد أجزاء الكلام معرفة.

## الباب الرابع في التعريف والتنكير

ذا تعلق الغرض بتفهيم المخاطب ارتباط الكلام بمعينٍ فالمقام للتعريف، وإذا لم يتعلّق لغرض بذلك فالمقام للتنكير؛ ولتفصيل هذا الإجمال نقول: من المعلوم أن المعرف: لضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمحلى بـ "أَلْ" ، والمضاف لواحد مما ذكر، والمنادى.

أما الضمير: فيؤتى به لكون المقام للتalking، أو الخطاب، أو الغيبة مع الاختصار نحو: أنا رجوتك في هذا الأمر، وأنت وعدتني بإنجازه.

---

في التعريف: أي في بيان الأمور المقتضية لإيراد أجزاء الكلام معرفة. والتنكير: أي في بيان الأسباب لإيراده نكرة، وإنما قدم التعريف؛ لأنّه الأصل في المسند إليه الذي هو أشرف أجزاء الكلام وأقدمها، ثم إنّه قبل ذكر للأمور المقتضية لإيراد كل من أقسامهما بخصوصه ذكر مقام التعريف والتنكير.

المقام للتعريف لأنّ وضع المعرف على أن يستعمل للشيء المعين بذلك: أي بتفهيم المخاطب ارتباط الكلام معين. فالمقام للتنكير: فإنه لا يدل بالوضع على المعين، هذا بيان لمقام التعريف والتنكير على الإجمال.

ولتفصيل هذا: فمقتضي التفصيل أن يذكر المقتضى لإيراد كل واحد من هذه الأقسام السبعة بخصوصه، ولذا ذكر نكتة إيراد كل واحد واحد، وقدم الضمير على سائر الأقسام؛ لكونه أعرف المعرف. مع الاختصار: وإنما قال: "مع الاختصار" احترازا عن مثل قول الخليفة: أمير المؤمنين يأمر بكلّ، فإنه وإن كان قد أُوتي فيه بضمير المتكلّم؛ لكون المقام كون المقام للتalking، لكن ليس فيه اختصار نحو: أنا رجوتك في هذا الأمر، فقد أُوتي فيه بضمير المتكلّم؛ لكون المقام للتalking مع حصول الاختصار، وجمع بين "أنا" و"التاء" إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلة أو منفصلة، وكذا يقال في مثال الخطاب في وجه الجمع بين الضمير المتصل والمنفصل وهو قوله: "أنت وعدتني بإنجازه"، ولما كان هذا المثال متضمناً لمثال الغيبة أيضاً، لم يذكر لها مثلاً على حدة. ثم المثال الأول وإن كان أيضاً متضمناً لمثال الخطاب، لكنه لم يكفي به، بل أورد للخطاب مثلاً على حدة؛ لأنه بصدق تفصيل الخطاب وزيادة البحث فيه، فناسب أن يذكر له مثلاً بالاستقلال، ثم يفصل فيه الكلام ويبحث عن حاله، فلذا أورد مثاله أولاً.

والأصل في الخطاب أن يكون لمشاهد معين، وقد يخاطب غير المشاهد إذا كان مستحضرًا في القلب نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وغير المعين إذا قصد تعميم الخطاب لكل من يمكن خطابه نحو: اللئيم من إذا أحسنت إليه أساء إليك.

وأما العلم: فيؤتى به لإحضار معناه في ذهن السامع باسمه الخاص نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

وقد يقصد به مع ذلك أغراض أخرى: كـ

١ - "التعظيم" في نحو: ركب سيف الدولة.

٢ - والإهانة في نحو: ذهب صخر.

لمشاهد معين: أما لكونه لمشاهد؛ فلأن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر، وهو لا يكون في الأغلب إلا مشاهداً وأما كونه معيناً؛ فلأن وضع مطلق المعرف على أن يستعمل في معين. وقد يعدل عن هذا الأصل ويخاطب غير المشاهد. إذا كان مستحضرًا في القلب؛ لجعل ذلك الحضور بمنزلة المشاهدة نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فإن المخاطب فيه وهو ذاته تعالى وإن لم يكن مشاهداً، لكنه لاستحضراته في القلب جعل بمنزلة المشاهد، وخطاب المشاهد.

وغير المعين: وكذا يخاطب غير المعين إذا قصد تعميم الخطاب لكل من يمكن خطابه على سبيل البدل، لا على سبيل التناول دفعة نحو: اللئيم من إذا أحسنت إليه أساء إليك، فإنه لا تريد بهذا مخاطباً بعينه قصداً إلى أن سوء معاملته لا يختص واحداً دون واحدٍ، فكأنك قلت: إذا أحسن إليه، وفائدة العدول عن هذه العبارة إلى الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته كأنك أحضرت كل واحد من يمكن خطابه، فخاطبته بذلك، وصورت سوء معاملته في ذهنه باسمه الخاص: بمعناه بحيث لا يطلق باعتبار وضعه لهذا المعنى المخصوص على غيره، وإن أطلق على الغير باعتبار وضع آخر كما في الأعلام المشتركة نحو في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾، فإن إبراهيم وإسماعيل علماً أوتا بهما؛ لأجل إحضار معناهما في ذهن السامع باسمهما الخاص.

وقد يقصد به مع ذلك: أي إحضار معناه باسمه الخاص أغراض أخرى باعتبار معناه الأصلي قبل العلمية؛ فإن الأعلام كثيراً ما يلاحظ فيها إلى معانيها الأصلية. ركب سيف الدولة: مما كان الاسم صالحاً للتعظيم والمقام. ذهب صخر: مما كان الاسم دالاً على الإهانة، والمقام يقتضيها.

٣- والكنية عن معنى يصلح اللفظ له في نحو: **﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾** [اللهب: ١]

وأما اسم الإشارة: فيؤتى به إذا تعين طريقة لـإحضار معناه، كقولك: يعني هذا مشيرا إلى شيء لا تعرف له اسمًا ولا وصفا، أما إذا لم يتعين طريقة لذلك، فيكون لأغراض أخرى:

### ١- كإظهار الاستغراب نحو:

**كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ  
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً**

**أَيْ صَيْرَ**

**تَبَّتْ يَدَا إِلَّخ**: ما ينتقل من معناه الأصلي إلى ما يصلح كنمية عنه، ففي قوله تعالى نحو: **﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾** عبر بأبي لهب عن مسماه، وقد باعتبار معناه الأصلي، يعني ملازم "اللهب" الكنمية عن كونه جهنمية؛ لأنّه لازم ملازمته "اللهب"؛ فإن اللهب الحقيقي لهب نار جهنم، فيكون انتقالاً من المزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر كاف في الكنمية.

إحضار معناه: بأن لا يكون للمتكلّم إلى إحضار شيء يعنيه في ذهن المخاطب طريق سوى الإشارة الحسية، كقولك: "يعني هذا" مشيرا إلى شيء لا تعرف له اسمًا ولا وصفا؛ فإنك لا تجد حينئذ طريقة إلى إحضاره سوى الإشارة. كإظهار الاستغراب: هذا في مقام يكون للمشار إليه اختصاص بحكم بديع نحو: كم عاقل عاقل أي كامل العقل متناه فيه، فإن تكرار اللفظ بقصد الوصفية، يفيد ذلك كما يقال: "مررت برجل رجل" أي كامل في الرجولية، [وكذا "كم جاهل جاهل" أي كامل الجهل].

أعيت مذاهبه: أي أعيته وأعجزته طرق معاشه، فلا ينال منها إلا قليلا. هذا: أي كون العاقل محروما، والجاهل ممزوقا. حائرة: أي متّحيرة؛ إذ لم تفهم السر في ذلك. التحرير: أي المتقن للعلوم من خبر العلوم أي أتقنها. زنديقا: أي كافرا نافيا للصانع الحكيم. فالحكم البديع الذي اختص به المشار إليه، هو تصوير المشار إليه الأوهام حائرة، والعالم التحرير زنديقا. وإنما أظهر اسم الإشارة هبنا للاستغراب؛ لأن الإشارة به في الأصل إلى محسوس، ففي التعبير به عن الأمر المعقول، وهو كون العاقل محروما، والجاهل ممزوقا إظهاره في صورة المحسوس، فكانه يقول: هذا المعنين الذي صار كالمحسوس، هو المختص بهذا الحكم البديع العجيب، وهذا أمر مستغرب جدا.

٢ - وكمال العناية به نحو:

هَذَا الَّذِي تَعْرُفُ الْبَطْحَاءُ وَطَائِهُ      والبيت يَعْرُفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

٣ - وبيان حاله في القرب والبعد نحو: هذا يوسف، وذلك أخوه، وذلك غلامه.

أي حال معناه  
٤ - والتعظيم نحو: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّٰتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبِّ لَهُ﴾ [آل عمران: ٢٠].

٥ - والتحقيق نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ الْهَتَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ

الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢].

به: أي بمعنى اسم الإشارة المعتبر عنه به، وبتميزه، وتلك العناية والاهتمام إما للتعظيم أو الإهانة حسب ما يرد عليه من صفة مدح أو ذم على وجه لا يتطرق إلى عظمته، أو ذاته الالتباس أصلاً نحو قول الفرزدق في مدح الإمام زين العابدين عليه السلام وتعظيمه:

هَذَا الَّذِي تَعْرُفُ الْبَطْحَاءُ وَطَائِهُ      والبيت يَعْرُفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

أي هذا المدوح الممتاز عما عداه الذي تراهرأي العين اختص بحكم لا يشترك فيه غيره، وهو كونه في الفضائل بحيث يعرفه ماليس له روح وعقل، فضلاً عن ذوي العقول.

في القرب والبعد: لأن المراد بالقرب هئاناً مقابل البعاد، فيشمل التوسط أيضاً نحو: هذا يوسف، في بيان حاله من القرب الحقيقي، "وذلك أخوه" في بيان حاله من التوسط الذي هو القرب الإضافي أي بالنسبة إلى البعاد، "وذلك غلامه" في بيان حاله من البعاد. والتعظيم: أي تعظيم معناه بسبب دلالته على القرب أو البعاد. أما الأول؛ فلأن عظمة الشيء يقتضي التوجيه إليه والتقارب منه نحو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّٰتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾، فقد أورد هنا اسم الإشارة الموضوع للقرب؛ قصداً لتعظيم القرآن، وإشعاراً بأنه مع قربه قد بلغ في كماله بحيث لا يكتنه، ولا يدرك إلا بالإشارة.

وأما الثاني: فوجه ذلك أن البعيد مسافة؛ لكونه لا ينال بالأيدي شأنه العظمة، فنزل أعظم درجة المشار إليه، وشرف منزلته بمنزلة بعد المسافة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبِّ لَهُ﴾ أي ذلك الرفيع المنزلة في البلاغة العزيز المرتبة في علومه وأسلوبه، هو الكتاب الكامل الذي يستحق أن يسمى كتاباً حتى كأنه لا كتاب سواه. والتحقيق: يعني إن اسم الإشارة كما يؤتى به بسبب دلالته على القرب والبعد؛ لقصد تعظيم المشار إليه ما بوجهه الذي ذكر، كذلك قد يؤتى به بسبب هذه الدلالة؛ لقصد تحقيقه، فيحمل القرب على دنو المرتبة، وسفالة الدرجة، =

وأما الموصول: فيؤتى به إذا تعين طریقاً لإحضار معناه كقولك: الذي كان معنا  
أمس مسافراً، إذا لم تكن تعرف اسمه، أما إذا لم يتعين طریقاً لذلك فيكون لأغراض  
أخرى: كـ

١ - التعليل نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلا﴾ [الكهف: ١٠٧].

٢ - وإخفاء الأمر عن غير المخاطب نحو:

وأخذتُ ما جادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتَ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

٣ - والتبني على الخطأ نحو:

= وبعد على بعد عن ساحة عز الحضور والخطاب نحو قول الكفرة مشيراً للنبي ﷺ: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَدْكُرُ أَهْتَكُمْ﴾، فمقصودهم لعنة الله عليهم بإيراد اسم الإشارة المفهم للقرب تحير شأنه ﷺ، كأنهم يقولون: "أهذا الحقير الذي يذكر آهتكم؟" بنفي الألوهية عنها، نحو: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتَمَم﴾، فذلك الحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب والحضررة، يدع اليتيم، فقد عبر باسم الإشارة الموضوع للبعد قصداً لحقارته.  
لإحضار معناه: بأن لا يكون للمتكلم علم سوى اتصافه بمحضه جملة هي الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس مسافراً، إذا لم تكن تعرف اسمه ولا أحواله المختصة به سوى الصلة. التعليل: بأن يكون التعبير عن المخبر عنه بالموصول بصلته؛ مشعراً بعلة ثبوت المخبر عنه نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلا﴾، فهذا التعبير مشعر بأن إيمانهم وأعمالهم الصالحة علة لكون الجنات لهم. وإخفاء الأمر: حيث لا يعرفه على وجه انتساب الصلة إلا المخاطب نحو:

وأخذتُ ما جادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتَ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

فالتعبير عن هذا الشيء الذي جاد به الأمير بالموصول بصلته لإخفائه عن غير المخاطب من الحاضرين، حيث لا يعرفه على هذا الوجه إلا المخاطب.

والتبني على الخطأ: أي تبني المتكلم للمخاطب على خطائه وغلطه نحو: إن الذين ترونهم بصيغة المجهول، المعنى على البناء للفاعل أي تظنوهم؛ لأن استعمال الإراعة يعني الظن بصورة المبني للمجهول، وإن كان المعنى على البناء للفاعل.

إِنَّ الَّذِينَ تُرَوَّنُهُمْ إِخْرَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

٤ - وتفخيم شأن الحكم به نحو:

إِنَّ الَّذِي سَمَّكَ السَّمَاءَ بَنِي لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعْزُّ وَأَطْوُلُ

٥ - والتهويل تعظيمًا وتحقيراً نحو: ﴿فَغَشِّيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]

ونحو: من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال.

٦ - والتهكم نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

وأما المُلْكِي بـ "أَلْ": فيؤتى به إذا كان الغرض الحِكاية عن الجنس نفسه نحو: الإنسان

يشفي غليل صدورهم: أي عطش قلوبهم وحقدتهم. أن تصرعوا: أي تصابوا وتملكوا بالحوادث، ففي هذا التعبير من التنبية على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قوله، لو قلت: أن القوم الفلان يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا. وتفخيم شأن الحكم به: وتعظيمه من جهة إسناده إلى ذلك الموصول بصلته نحو: "إن الذي سَمَّكَ السَّمَاءَ" أي: رفعها دعائمه أي قوائم ذلك البيت أعز وأطول من دعائم كل بيت، فالإتيان بالموصول مع صلته وإسناد الحكم إليه يدل على فخامة شأن الحكم به؛ لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم وأرفع منها في مرأى العين.

والتهويل تعظيمًا وتحقيراً: أي تهويل معناه لقصد تعظيمه، أو تحقيره نحو: ﴿فَغَشِّيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيَهُمْ﴾ فإن في هذا الإيمان الكائن في الموصول من التهويل والتعظيم ما لا يخفى؛ لما فيه من الإيماء إلى أن تفصيله تضر عنه العبارة نحو: من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال، فالموصول في قوله: "قال ما قال" يدل على أنه بلغ من التحقيق غاية لا تدرك، ولا تفي العبارة بتفاصيلها. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾: فإن قولهم: ﴿الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ إنما هو على وجه التهكم والاستهزاء منهم، كما قال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، كيف؟ وهم لا يقرون بـ نـزـولـ الذـكـرـ عليه ﷺ.

عن الجنس نفسه: أي من غير اعتبار؛ لما صدق عليه من الأفراد، ولكن لا بد فيه من اعتبار حضور الحقيقة الجنسيـةـ فيـ الـ ذـهـنـ؛ ليتميزـ عنـ اـسـمـ الجـنسـ النـكـرةـ، فإنـ الغـرضـ منهـ، وإنـ كانـ هوـ الحـكاـيةـ عنـ الجنسـ منـ حيثـ هوـ، لكنـ لاـ باـعتـبارـ كـوـنـهـ حـاضـرـاـ فيـ الـذـهـنـ نحوـ: الإـنـسـانـ حـيـوانـ نـاطـقـ، فإنـ المرـادـ بـلفـظـ الإـنـسـانـ نفسـ معـناـهـ الجنـسـيـ، ومـفـهـومـهـ الـذـهـنـيـ، لاـ فـردـ مـنـ أـفـرـادـهـ؛ لأنـ التـحدـيدـ إنـماـ يـكـونـ لـلـحـقـيقـةـ نفسـهاـ، لاـ لـأـفـرـادـهاـ، وـتـسـمىـ "أـلـ" جـنـسـيـةـ، وـأـيـضاـ تـسـمىـ "أـلـ" طـبـعـيـةـ.

حيوان ناطق، وتسمى "أَلْ" جنسية. أو الحكاية عن معهود من أفراد الجنس وعهده، إما بتقدم ذكره نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَي فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [إِيمَانٌ: ١٥]، وإما بحضوره بذاته نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [آلِّيَّاتٍ: ٣]، وإنما معرفة السامع له نحو: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وتسمى "أَلْ" عهدية، أو الحكاية عن جميع أفراد الجنس نحو: ﴿إِنَّ الْأَنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، وتسمى "أَلْ" استغراقية. وقد يراد بـ"أَلْ" الإشارة إلى الجنس في فردٍ ما نحو:

عن معهود إِلَّا: أي عن فرد معهود بين المتكلم والمخاطب، من أفراد الجنس واحداً كان أو أكثر. وعهده: المفاد باللام أما بتقدم ذكره، فيكون هذا الذكر طريق العهد؛ لكونه قرينة نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَي فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾، فذكر الرسول أولاً منكراً بإرادته بعض الرسل، ثم لما أعاده وهو معهود بالذكر أدخل "أَلْ" العهدية إشارة إلى المذكور بعينه. وإنما بحضوره بذاته: فيكون هذا الحضور طريق عهده نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فـ"اليوم" إشارة إلى اليوم الحاضر بذاته، المعهود في الخارج.

إنما بمعرفة السامع له: بواسطة القرائن، فتقوم هذه المعرفة مقام ذكره نحو: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ أي المعلومة لك، قيل: وكانت تلك الشجرة سمرة، وكان رسول الله ﷺ جالساً في أصلها، وعلى ظهره ﷺ غصن من أغصانها، وتسمى "أَلْ" عهدية أي عهدية خارجية. جميع أفراد الجنس: وذلك بأن يشار بـ"أَلْ" إلى كل فرد مما يتناوله الجنس بحسب الوضع نحو: ﴿إِنَّ الْأَنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾، فقد أشير إلى كل فرد من أفراد جنس الإنسان بدليل الاستثناء وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ لأن شرط الاستثناء المتصل الذي هو الأصل في الاستثناء، دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً، وهذا الشرط لا يتحقق إلا بالعموم وإرادة الجميع، وتسمى "أَلْ" استغراقية حقيقة. أو إلى كل فرد مما يتناوله بحسب مفاهيم العرف نحو: "جمع الأمير الصاغة" أي صاغة بلده أو ملكته؛ لأن هذا هو المفهوم عرفاً لإصاغة الدنيا، وتسمى "أَلْ" استغراقية عرفية.

الإشارة إلى الجنس: لكن لا لقصد من حيث هو، بل من حيث تتحققه في ضمن فرد ما، وهذا الكلام يدل على أن هذه اللام من فروع لام الجنس، وليس قسماً برأسها. ولعله لهذا الوجه لم يجعل لهذا القسم اسماً على حدة، وهو عندهم مسمى بالعهد الذهني، وأكثرهم على أن لام الاستغراق أيضاً من فروع لام الجنس. وقالوا: إن المنظور له في الاستغراق والعهد الذهني كليهما الحقيقة الجنسية، لكن في الأول من حيث تتحققها في جميع الأفراد، وفي الثاني من حيث تتحققها في بعض الأفراد، فالألقاسان الأصلية لـ"لام" عندهم العهد الخارجي ولام الجنس نحو: "ولقد أمرُ على الْلَّيْمَ يَسْبُّنِي" فَمَضَيْتُ ثَمَّهُ قُلْتُ لَا يَعْنِي

ولقد أمرُ على اللَّهِمَ يَسُنْتِي فَمَضَيْتُ ثَمَّهُ قلتُ لَا يَعْنِينِي

وإذا وقع الخلٰى بـ "أَلْ" حبرا، أَفَادَ الْقُصْرُ نَحْوُهُ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ** [البروج: ١٤].

وأما المضاف لمعرفة: فيؤتى به إذا تعين طريقة لإحضار معناه أيضاً ككتاب سيبويه، وسفينة نوح عليه السلام.

أما إذا لم يتعين لذلك، فيكون لأغراض أخرى: كـ

١ - تعدد التعداد أو تعسره نحو: أجمع أهل الحق على كذا، وأهل البلد كرام.

٢ - والخروج من تبعة تقديم البعض على البعض نحو: حضر أمراء الجندي.

٣ - والتعظيم للمضاف نحو: كتاب السلطان حضر، أو المضاف إليه نحو: هذا خادمي، أو غيرهما .....

= فالمراد بـ "اللَّهِمَ" جنسه في ضمن فرد ما؛ لأن المروي إنما يتصور على الأفراد الخارجية، لا على حقيقة الجنس من حيث هي، ولذا كان في المعنى، كالنكرة وعُوْمَل معاملتها، وصح وصفه بالجملة.

وإذا وقع الخلٰى بـ "أَلْ": أي بأي قسم من الأقسام المذكورة. أَفَادَ الْقُصْرُ: أي أَفَادَ قصر ذلك الخبر على المبدأ، سواء كان هذا القصر تحيقاً بأن لا يوجد في غير ذلك المبدأ المقصور عليه نحو: **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ** أو مبالغة لكماله في المقصور عليه، فيعد وجوده في غيره كالعدم نحو: زيد الشجاع، أي هو الكامل في الشجاعة حتى أن شجاعة غيره كالعدم؛ لقصورها فيه عن رتبة الكمال، فكأنما مقصورة على زيد. وأما المضاف لمعرفة: من المذكورة، فيؤتى به إذا تعين طريقة لإحضار معناه أيضاً في ذهن السامع، كـ "كتاب سيبويه، وسفينة نوح عليه السلام" إذا لم يكن لإحضاره طريق سوى الإضافة.

ـ كـ تعدد التعداد أو تعسره: فيؤتى بالإضافة لإغراقها عن التعداد والتفصيل نحو: أجمع أهل الحق على كذا، فإنه يتعدد تعداد كل من كان على الحق وتسميتهم، وأهل البلد كرام، فتعدد أهل البلد وتسميتهم ولو أمكن متعرضاً قطعاً. تقديم البعض على البعض: ودفع الخرج الناشي ذلك التقديم بأن يورث التقديم عداوة، أو أذى خاطر نحو: حضر أمراء الجندي، فإنه لو قيل: فلان وفلان، توهم منه تعظيم بعضهم على بعض بالتقديم، وفيه غيظ المتقدم عليه. كتاب السلطان حضر: ففي إضافة الكتاب إلى السلطان، تعظيم الكتاب الذي هو المضاف بأنه كتاب السلطان. هذا خادمي: فإن في إضافة الخادم إلى ياء المتكلّم، تعظيم المتكلّم نفسه بأن له خادماً.

نحو: أخو الوزير عندي.

٤ - والتحقيق للمضاف نحو: هذا ابن اللص، أو المضاف إليه نحو: اللص رفيق هذا، أو غيرهما نحو: أخو اللص عند عمرو.

٥ - والاختصار لضيق المقام نحو:

**هَوَاهِي مَعَ الرَّكِبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدُ**

بدل أن يقال: الذي أهواه.

وأما المنادى: فيؤتى به إذا لم يعرف للمخاطب عنوان خاص نحو: يا رجل، ويافتى، وقد يؤتى به للإشارة إلى علة ما يطلب منه نحو: يا غلام أحضر الطعام، ويا خادم أسرّج الفرس، أو لغرض يمكن اعتباره ههنا مما ذكر في النداء.

أخو الوزير عندي: ففي الإخبار بعندي الوزير للمتكلم، تعظيم للمتكلم بأن أخا الوزير لديه، وهو غير المضاف والمضاف إليه أعني قوله: "أخو الوزير". هذا ابن اللص: تحيرا للمضاف بأنه ابن اللص. اللص رفيق هذا: تحيرا للمسار إليه بهذا الذي هو المضاف إليه بكون اللص رفيقه. أخو اللص عند عمرو: تحيرا لعمرو بأن أخا اللص جليسه، وهو غير المضاف والمضاف إليه. والاختصار: أي في مقام يناسبه الاختصار، ولذا زاد قوله: "الضيق المقام"؛ فإن ضيق المقام بسبب من الأسباب مقام الاختصار نحو: "هواي" أي مهوي، ومحبوي. اليمانيين: جمع يمان، وأصله يماني نسبة لليمين أعلى إعلال قاضٍ.

مُصْعِدٌ: من أصعد في الأرض مضى فيها. وجثماني بمكة موثق: أي جسمي وشخصي بمكة مقيد، فقوله: "هواي" هو المقصود بالتمثيل ووجه اختياره، بدل أن يقال: أي "الذي أهواه" وهو ذلك هو الاختصار، فإن الاختصار هو المطلوب هنا لضيق المقام؛ لأنه قاله حال كونه في السجن، والحبس على الرحيل، وهو حال ضيق الصدر وفرط الضجر، فاختار الاختصار؛ لعدم الارتياح إلى الإكثار. عنوان خاص: وكان الغرض طلب إقباله، فينادى بعنوان عام نحو: يا رجل، ويافتى، إشارة إلى حصة معينة من ذلك العنوان العام، فهو التعريف بمنزلة اللام في العهد الخارجي. يا غلام .. ويا خادم: ففي النداء بهذا العنوان، إشارة إلى أن طلب إحضار الطعام، وإسراج الفرس منهمما؛ لكونهما سببين للإحضار، والإسراج. مما ذكر في النداء: في بحث الإنشاء وبيان أحواله كما علمت سابقاً.

وأما النكرة: فيؤتى بها إذا لم يعلم للمحكي عنه جهة تعريف، كقولك: جاء ههنا رجل، إذا لم يعرف ما يعينه من علم، أو صلة، أو نحوهما.

وقد يؤتى بها لأغراض أخرى: كـ

١ - التكثير والتقليل نحو: لفلان مال، **﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾** [التوبه: ٧٢] أي

مال كثير، ورضوان قليل.

٢ - والتعظيم والتحقير نحو:

**لَهُ حَاجَبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ** وليس لهُ عن طالب العُرف حاجبٌ

٣ - والعموم بعد النفي نحو: **﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾** [المائدة: ١٩]، فإن النكرة في

سياق النفي تعم.

إذا لم يعرف ما يعينه: فيكون التكثير هنا؛ لعدم القدرة على أزيد من ذلك أو إدعاء، وذلك بأن تتجاهل وتريد تخيل أنك لا تعرف منه إلا جنسه نحو قوله تعالى: **﴿هَلْ نَدْلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَشِّرُكُمْ﴾** [سبأ: ٧]، فنكروه عليهم السلام مع أنه كان أشهر عندهم من الشمس، تجاهلاً كأفهم لم يكونوا يعرفون منه عليهم السلام إلا أنه رجل ما.

التكثير والتقليل: أي كإفاده تكثير معناه وتقليله لمناسبة مقام ذلك التكثير والتقليل نحو: لفلان مال، **﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾** فالتكثير في الأول للتکثير، وفي الثاني للتقليل على ما يقتضيه المقام أي مال كثيرون ورضوان قليل. والتعظيم والتحقير: والفرق بين التعظيم والتکثير، أن التعظيم راجع إلى رفعه الشأن وعزته

القدر، والتکثير راجع إلى الكميّات في المقادير والأعداد. وكذا الفرق بين مقابليهما وهما التحقير والتقليل، أن الأول يرجع إلى الامتنان ودناءة القدر، والثاني إلى قلة الأفراد والأجزاء، إما حقيقة أو تقديرًا كما في الرضوان. له حاجب: فإن التكثير في الحاجب الأول للتعظيم، وفي الثاني للتحقير؛ لأن مقام المدح يقتضي أن

الحاجب أي المانع عن كل ما يشن أي يعيّب المدح عظيم، وال الحاجب عن المعروف والإحسان ينسلب حقيبه، فكيف عظيمه؟ والعموم بعد النفي: أي عموم معنى تلك النكرة الواقعة بعد النفي بأن ينسحب عليها حكم النفي نحو: **﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾**؛ لأن معناه ما جاءنا أحد من بشير على أنه سلب كلي، فإن النكرة في سياق النفي تعم؛ ضرورة أن انتفاء فرد منهم لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد.

٤ - وقصد فرد معين، أو نوع كذلك نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾.

[النور: ٤٥].

٥ - وإخفاء الأمر نحو: قال رجل: إنك انحرفت عن الصواب، تخفي اسمه حتى لا يلحقه أذى.

## الباب الخامس

### في الإطلاق والتقيد

إذا اقتصر في الجملة على ذكر المسند، والمسند إليه، فالحكم مطلق، وإذا زيد عليهما شيء مما يتعلق بهما أو بأحدهما، فالحكم مقيد، والإطلاق يكون حيث لا يتعلق بالغرض بتقييد الحكم بوجه من الوجوه؛ ليذهب السامع فيه كل مذهب ممكן، والتقييد حيث يتعلق الغرض بتقييده .....

وقصد فرد معين: أي شخص معين من حيث صدق مفهوم الجنس والنكرة عليه، وليس المراد بالمعين المتعيين في الخارج حتى يكون منافياً؛ لكون النكرة موضوعة للوحدة الشائعة المبهمة، لا للوحدة المخصوصة المعينة. أو نوع كذلك: أو نوع معين من أنواع اسم الجنس المنكر، وذلك؛ لأن التكير كما يدل على الوحدة شخصاً كذلك يدل على الوحدة نوعاً نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ أي كل فرد مما يصدق عليه الدابة من نوع من الماء مختص بجنس تلك الدابة. وإخفاء الأمر: أي إخفاء المتكلم الأمر عن المخاطب نحو: قال رجل: إنك انحرفت عن الصواب تخفي اسمه حتى لا يلحقه أذى من المخاطب؛ إذ لو قلت: قال زيد، لكاد يتضرر من المخاطب.

على ذكر المسند والمسند إليه: وقطع النظر عن تعلقهما ببعضهما. مما يتعلق بهما أو بأحدهما: ولوحظ تعلقهما، أو تعلق أحدهما به. فالحكم مقيد: هذا بيان لمعنى المطلق والمقييد، وأما بيان مقامهما فهو ما ذكره بقوله: "والإطلاق يكون حيث لا يتعلق الغرض بتقييد الحكم بوجه من الوجوه"؛ ليذهب السامع فيه كل مذهب ممكناً، ويجوز تعلقه بكل ما يمكن تعلقه به.

بووجه مخصوص، لو لم يراع تفوت الفائدة المطلوبة؛ ولتفصيل هذا الإجمال نقول: إن التقييد يكون بالمعايير، ونحوها، والنواسخ، والشرط، والنفي، والتتابع وغير ذلك. أما المفاعيل ونحوها: فالتقييد بها يكون لبيان نوع الفعل، أو ما وقع عليه، أو فيه، أو لأجله، أو بمقارنته، أو بيان المبهم من الهيئة والذات، أو بيان عدم شمول الحكم. وتكون القيود مخط الفائدة، والكلام بدونها كاذباً أو غير مقصود بالذات نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَا يَعِيشُونَ﴾ [الأنياء: ١٦].

وأما النواسخ: فالتقييد بها يكون للأغراض التي تؤديها معاني ألفاظ النواسخ

بووجه مخصوص: من الوجوه التي سينتهي ذكرها بحيث لو لم يراع ذلك التقييد، تفوت الفائدة المطلوبة؛ فإن ذلك التقييد يدل على أن المطلوب ليس هو ما يفيده الحكم فقط، بل هو مع زيادة ما يفيده ذلك التقييد، فلو لم يراع ذلك التقييد لم يحصل ما هو المطلوب من الفائدة. ونحوها: كالحال، والتمييز، والاستثناء. والنواسخ: وهي من الأفعال، والمحروف ما ينسخ ويزيل حكم المبتدأ، والخبر. لبيان نوع الفعل: كما في المفعول المطلق الذي يكون لبيان النوع نحو: أكرمت إكراماً أهل الحسب. وإنما خص الكلام بهذا الكلام بهذا القسم من المفعول المطلق؛ احترازاً عن المفعول المطلق للتاكيد، فإن مفهومه ليس بزائد على ما يفهم من الفعل، فلا يزيد فائدته عن فائدة مطلق الحكم. وقع عليه: الفعل من المفعول به كقولك: حفظت القرآن.

أو فيه: أي أو بيان ما وقع فيه الفعل من الظرف والمفعول فيه نحو: حلست أمامك. أو لأجله: أي أو بيان ما وقع لأجله الفعل من المفعول له، مثل: ضربت تادياً. أو بمقارنته: أي أو بيان ما وقع الفعل بمقارنته من المفعول معه، كقولنا: سرت، وطريق المدينة. من الهيئة والذات: أي من الهيئة في الحال، والذات في التمييز، مثل: ضربت قائماً، وطبت نفساً. عدم شمول الحكم: كما في الوصف المخصوص، كقولك: جاعني رجل عالم، فإنك إذا قلت: جاعني رجل كان شاملاً للجاهل والعالم كلّيهما، فإذا قلت: "عالم" أخرجت الجاهل، فيكون التقييد به لبيان عدم شمول الحكم للجاهل. وتكون القيود: في المقيد بما أي قيود كانت.

غير مقصود بالذات: ضرورة أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي، فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَا يَعِيشُونَ﴾ فإن قيد "اللاعبين" هو المقصود بالنفي، والكلام بدونه كاذب بالضرورة. وأما النواسخ: المراد بالنواسخ ه هنا الأفعال الناسحة لحكم المبتدأ والخبر كـ"كان وأخواتها" وـ"ظن وأخواتها" وأفعال المقاربة. فالتقييد: أي فتقيد الحكم الذي في الجملة الداخلية عليها هذه النواسخ.

كالاستمرار، أو الحكاية عن الزمن في كان. والتوقيت بزمن معين في ظل، وبات، وأصبح، وأمسى، وأضحى، أو بحالة معينة في دام، والمقاربة في كاد، وكرب، وأوشك، واليقين في وجد، وألفي، ودرى، وتعلم، وهلم جرا. فالجملة في هذا تتعقد من الاسم والخبر، أو من المفعولين فقط. فإذا قلت: إلى غير ذلك ظنت زيداً قائماً فمعناه زيد قائم على وجه الظن.

وأما الشرط: فالقييد به يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط، كالزمان في متى وأيان، والمكان في أين وأنى وحيثما، والحال في كيفما، واستيفاء ذلك، وتحقيق الفرق بين الأدوات يذكر في علم النحو، وإنما يفرق هنا بين "إن" و"إذا" و"لو" لاختصاصها بمزايا تعد من وجوه البلاغة. فـ"إن" و"إذا" للشرط في الاستقبال، وـ"لو" للشرط في الماضي، والأصل في اللفظ أن يتبع المعنى، فيكون فعلاً أي الشرط

عن الزمن في كان: في قوله: كان زيد منطلقًا، فإن تقييد الحكم فيه بــ"كان" للغرض الذي هو مفاد كان، وهو الحكاية عن الزمان الماضي، سواء كان مستمراً أو منقطعاً، فكأنك قلت: زيد منطلق في الزمان الماضي. وأما الاستمرار مطلقاً، فكما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلَيْهَا﴾ [النساء: ١٤٨]. في ظل وبات إلخ: فإن معنى "ظل" اتصاف المخبر عنه بالخبر ثماراً، ومعنى "بات" اتصافه به ليلاً، ومعنى "أصبح" اتصافه به في الصباح، ومعنى "أمسى" اتصافه به في المساء، ومعنى "أضحك" اتصافه به في الضحى. من الاسم والخبر: والتواصخ إنما هي تكون قيوداً للحكم فيها، وهذا في غير أفعال القلوب. ومن المفعولين فقط: وهذا في أفعال القلوب؛ لأن المفعولين فيها هما المبدأ، والخبر، وتلك الأفعال قيود.

ظننت زيداً قائماً: فالجملة في هذا انعقدت من المفعولين، وفعل الظن قيد للحكم. يكون للأغراض: في مقام يقتضي تلك الأغراض. كالزمان: أي كعوم الزمان في الاستقبال في متى وأيان، وعموم المكان في أين، وأنى، وحيثما، وعموم الحال في كيفما، فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معانٍ تلك الأدوات. وجوه البلاغة: ولم يتعرض لها النحويون. فــ"إن" وــ"إذا": تشتريكان في أنهما للشرط في الاستقبال، معنى أنهما تفيدان تعليق المتكلم في الحال وقوع مضمون الجزء بوقوع مضمون الشرط في المستقبل. وــ"لو" للشرط في الماضي: معنى أنها تدل على أن الجزء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط، ثم لما كان معنى "إن" وــ"إذا" الشرط في الاستقبال ومعنى "لو" للشرط في الماضي.

مضارعا مع "إن" و "إذا"، أو ماضيا مع "لو" نحو: ﴿وَإِنْ يَسْتَغْشُوا بِمَا كَالْمُهْل﴾ [الكهف: ٢٩]، "إذا ترد إلى قليلٍ تقنع"، ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهُدَّا كُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]. والفرق بين "إن" و "إذا" أن الأصل عدم الجزم بوقوع الشرط مع "إن"، والجزم بوقوعه مع "إذا"؛ وهذا غلب استعمال الماضي مع "إذا"، فكأن الشرط واقع بالفعل بخلاف "إن"، فإذا قلت: إن أبرء من مرضي، تصدق بألف دينار كنت شاكا في البرء. وإذا قلت: إذا برئت من مرضي تصدقت كنت جازما به، أو كاجازم، وعلى ذلك، فالأحوال النادرة تذكر في حيز "إن"، والكثيرة في حيز "إذا" ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا نَاهَذُهُ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْبَرُوا

---

أو ماضيا مع "لو": ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة؛ لأن الدلالة على المعنى بما يطابقه هو مقتضى الظاهر، ومخالفته بلا فائدة، لا يجوز في باب البلاغة نحو: ﴿وَإِنْ يَسْتَغْشُوا بِمَا كَالْمُهْل﴾ قيل: "المهل" ما أذيب من جواهر الأرض، وقيل: هو ورد الزيت فوق فيه، مع إن فعل مضارع، وكذا مع إذا في قوله: "إذا ترد إلى قليل تقنع" وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهُدَّا كُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وقع الفعل الماضي مع "لو". والفرق بين "إن" و "إذا": مع كونهما تشركان في أهمية للشرط في الاستقبال، وإنما قال [المصنف]: الأصل؛ لأنهما قد تستعملان على خلاف ذلك فتستعمل "إن" في مقام الجزم، وتستعمل "إذا" في مقام الشك لاعتبارات خطابية، لكن هذا الاستعمال ليس على الأصل، الذي تستعملان فيه بالحقيقة اللغوية. وهذا: أي والأجل أن الأصل في "إذا" الجزم بالواقع، وفي "إن" عدم الجزم به. غلب استعمال الماضي: لدلالة الماضي على تحقق الواقع؛ نظرا إلى نفس اللفظ، وإن نقل هنا إلى معنى الاستقبال.

واقع بالفعل: وهو يناسب مفاد "إذا" الذي هو الجزم بالواقع، فناسب استعمال الماضي معها لفظا، وإن صار بدخولها معنى المستقبل. بخلاف "إن": فإنه غلب استعمال المستقبل معها كما هو مقتضى تبعية اللفظ للمعنى؛ لعدم وجود ما يقتضي العدول عن هذا المقتضى فيها. أو كاجازم: أي كالظان غلبة الظن؛ فإن المراد بالجزم في قوله: إن أصل "إذا" الجزم بوقوع الشرط ما يشمل اليقين وغلبة الظن. وعلى ذلك: أي على كون أصل "إن" عدم الجزم بالواقع، وأصل "إذا" الجزم بالواقع. في حيز إذا: لكون النادر غير مقطوع به في الغالب بخلاف الكبير؛ فإنه يقطع به في الأكبر.

بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ ﴿الأعراف: ١٣١﴾، فلكون بخيء الحسنة محققا، -إذ المراد بها مطلق كثرة الواقعة الحسنة الشامل لأنواع كثيرة كما يفهم من التعريف بـ"أَلْ" الجنسية - ذكر مع "إذا"، وعبر عنه بالماضي؛ ولكون بخيء السيئة نادرا - إذ المراد بها نوع مخصوص الدالة على الجزم كما يفهم من التكير، وهو الجذب - ذكر مع "إن"، وعبر عنه بالمضارع.

ففي الآية من وصفهم بـانكار النعم، وشدة التحاميل على موسى عليه السلام ما لا يخفى، ولو للشرط في الماضي؛ ولذا يليها الفعل الماضي نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمَعُوهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وما تقدم يعلم أن المقصود بالذات من الجملة الشرطية، هو الجواب، فإذا قلت: إن اجتهد زيد أكرمته، كنت مخبرا بأنك ستكرمه ولكن في

أنواع كثيرة: مثل: الخصب، والرخاء، وغنو المال، وكثرة الأولاد، وغير ذلك من سائر أنواع الحسنات. بـ"أَلْ" الجنسية: فإنه يدل على أن المراد حقيقة الحسنة، لكن لا من حيث هي؛ لعدم وجودها في الخارج، بل من حيث تتحققها في ضمن أي فرد لأي نوع. بالماضي: المشعر بتحقق الواقع؛ لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرة واتساعه بالنسبة إلى الحسنة المطلقة؛ إذ المراد بها نوع مخصوص كما يفهم من التكير الدال على التقليل. ذكر مع "إن": الدالة على عدم الجزم بالواقع، وعبر عنه بالمضارع المشعر بعدم التحقق؛ فإن كلاً منهما يناسبه النادر. بـانكار النعم إلخ: فإنما تدل على أن الحسنة كثيرة الدور فيما بينهم وقطعية الحصول بهم، وأن السيئة مع كونها قليلة غير قطعية الواقع بهم، وذلك من كمال فضله تعالى ورحمته، ثم هؤلاء الذين لا يشكرون الله تعالى، بل يدعون أنهم أحقاء باختصاص هذه الحسنات، وينسبون السيئة إلى موسى عليه السلام، ويتشارعون به، فهم أقبح الناس كفرا، وأسوءهم إنكارا. للشرط في الماضي: أي للدالة على استبعان الأول من طرفيها للثاني، وتعليق الثاني على الأول في الماضي مع الإشعار باتفاقهما وصدق تقديرهما في الواقع.

ولذا: أي والأجل كونهما للشرط في الماضي. يليها الفعل الماضي: إذ الأصل في اللفظ أن يتبع المعنى كما ذكره قبيل هذا نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمَعُوهُمْ﴾ ففيه تعليق لأسماعهم على علم الخير فيهم في الماضي مع اتفاقهما في الواقع. وما تقدم: من كون الشرط قيداً كالمفعول، ونحوه. يعلم أن المقصود بالذات إلخ: والمعتبر في أصل الإلادة من الجملة الشرطية هو الجواب، والجزاء والشرط ليس مقصوداً لذاته، بل إنما ذكر على أنه قيد للحكم فيه. إن اجتهد زيد أكرمته: فالمقصود بالذات والمعتبر لأصل الإلادة هو الإخبار بإكرام زيد. وأما الشرط، فهو قيد فيه ليس بمقصود لذاته.

حال حصول الاجتهاد، لا في عموم الأحوال، ويترفع على هذا أنها تعد خبرية أو إنسانية باعتبار جوابها.

وأما النفي: فالتجييد به يكون بسلب النسبة على وجه مخصوصٍ مما تفيده أحرف النفي، وهي ستة: لا، وما، وإن، ولن، ولم، ولما. فـ "لا" للنفي مطلقاً، وـ "ما" وـ "إن" لنفي الحال إن دخلا على المضارع، وـ "لن" لنفي الاستقبال، وـ "لم" وـ "لما" لنفي الماضي إلا أنه بـ "لما" ينسحب على زمن التكلم ويختص بالمتوقع، وعلى هذا فلا يقال: لما يقام زيد، ثم قام. ولا: لما يجتمع النقضان، كما يقال: لم يقم ثم قام، ولم يجتمعوا. فـ "لما" في النفي تقابل "قد" في الإثبات، وحيثند يكون منفياً قريباً من الحال، فلا يصح: لما يجيء محمد في العام الماضي.

---

على هذا: أي ذكرنا الذي من كون المقصود بالذات، الجواب. باعتبار جوابها: فإن كان الجواب خيراً كانت الشرطية خبرية، وإن كان إنشاء كانت إنسانية، إذ لم يخرج الجواب بسبب ذلك القيد عن كونه جملة خبرية، أو إنسانية. فلا للنفي مطلقاً: أي غير مقيد بنفي الماضي، أو الحال، أو الاستقبال بخلاف "ما" كما قال: وـ "ما"، وإن لنفي الحال. إن دخلا على المضارع: وهذا عند الإطلاق، وأما عند التقييد بزمان من الأزمنة، فلما قيد به. وـ "لم" وـ "لما": تشتراط في أهتما لنفي الماضي، وتفترقان في بعض الأحكام على ما قال: إلا أنه أي هذا النفي، بـ "لما" ينسحب على زمن التكلم ويجب أن يتصل بحال النطق. وأما بـ "لم" فقد ينسحب ويتصل نحو: **لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ** [الإخلاص: ٣] وقد ينقطع، مثل: **لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً** [الإنسان: ١] وأيضاً يختص هذا النفي بالمتوقع الحصول بخلاف "لم" ، فإن نفيها يكون المتوقع وغيره.

وعلى هذا: [أي] الذي ذكر من استمرار النفي بـ "لما" إلى زمان التكلم، ومن كون النفي بها متوقع الحصول، فلا يقال: لما يقام زيد، ثم قام؛ لكونه منافياً للأمر الأول، فإن قوله: "ثم قام" يدل على انقطاع النفي قبل زمان التكلم، ولا يقال: لما يجتمع النقضان؛ لكونه منافياً للأمر الثاني، فإن النفي هنا، وهو اجتماع النقضين؛ لكونه مستحيلاً غير متوقع الحصول. لم يقم ... لم يجتمعوا: بكلمة "لم" فيهما؛ لكونها لنفي الماضي مطلقاً، ولعدم اختصاصها بالمتوقع. تقابل "قد" في الإثبات: فكما أن "قد" لتقرير الإثبات إلى الحال، كذلك "لما" لتقرير النفي إليها. فلا يصح: لأن معنى لما يجيء محمد نفي مجيءه في الزمان الماضي، ولكنه قريب من الزمان الحال، فقوله: "في العام الماضي" ينافي.

وأما التتابع: فالتقييد بها يكون للأغراض التي تقصد منها، فالنعت يكون للتمييز نحو: حضر على الكاتب. والكشف نحو: الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيزا من الفراغ.

**والتأكد** نحو: **﴿تِلْكَ عَشَرَةُ كَامِلَةً﴾** [البقرة: ١٩٦]، والمدح نحو: حضر خالد الهمّام، والذم نحو: **﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾**. [اللهب: ٤] والترحم نحو: ارحم إلى خالد المسكين. وعطف البيان يكون مجرد التوضيح نحو: "أقسم بالله أبو حفص عمر"، أو للتوضيح مع المدح نحو: **﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾** [المائدة: ٩٧]

التي تقصد منها: ثم لا بد لكل منها من فائدة تخصه. للتمييز: أي لتمييز الموصوف عما عداه، حيث يراد نفي تشيريكه مع الغير في الاسم نحو: حضر على الكاتب، فإنك إذا قلت: حضر علي، احتمل أن يكون المراد به فلان، أو آخر مما يعرض له اشتراك في التسمية، وإذا قلت: "الكاتب" خرج المحتمل الآخر، وتميز ما هو المراد. والكشف: عن معنى الموصوف في مقام يقتضي التفسير والتعريف كجهل المخاطب بحقيقة الموصوف نحو: الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيزا من الفراغ؛ فإن هذه الأوصاف مما يكشف عن معنى الجسم ويفسره. والتأكد: المراد بالتأكد هنا مطلق المقرر، لا المعنى الاصطلاحي، وذلك إذا كان الموصوف متضمناً لمعنى ذلك الوصف نحو قوله تعالى: **﴿تِلْكَ عَشَرَةُ كَامِلَةً﴾**، وكقوله تعالى: **﴿فَنْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾** [الحاقة: ١٣]، ومثل: أمس الدابر لا يعود، **﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾**، فـ"حَمَّالَةُ الْحَطَبِ" للذم، سواء قرأ بالرفع أو النصب؛ لأن قراءة النصب على الذم والشتم. ارحم إلى خالد المسكين: وإنما يكون الوصف للمدح في الأول، والذم في الثاني، والترحم في الثالث، إذا تعين الموصوف قبل ذكر الوصف، إما بأن لا يكون له شريك في الاسم، أو يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل الوصف، وإلا يكون الوصف للتمييز.

وعطف البيان يكون: للإيضاح، كما قالوا في تفسيره: هو الذي يوضح متبوعه، لكنه قد يكون مجرد التوضيح بدون إرادة المدح نحو: "أقسم بالله أبو حفص عمر" وقد يقصد به مع الإيضاح، المدح أيضا، كما قال: أو للتوضيح مع المدح نحو: **﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾**، فإن البيت الحرام كما يوضح المتبوع يشعر بكلونه موصوفاً بالحرمة، ومنعوتاً بتعظيم الاحترام، والمنع من الانتهاك والامتهان، فهو عطف بيان جيء به للإيضاح والمدح كليهما، لا للإيضاح فقط. ثم المراد بتوضيح عطف البيان متبوعه أن يحصل من اجتماعهما بإيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد، سواء كان أوضح من متبوعه أو لا، وهذا ما قال: "ويكفي في التوضيح" إلخ.

ويكفي في التوضيح أن يوضح الثاني الأول عند الاجتماع، وإن لم يكن أوضاع منه عند الانفراد، كـ على زين العابدين، والمسجد الذهب. وعطف النسق يكون للأغراض التي تؤديها أحرف العطف كالترتيب مع التعقيب في "الفاء"، ومع التراخي في "ثم". والبدل يكون لزيادة التقرير والإيضاح نحو: قدم ابني على في بدل الكل، وسافر الجندي أغله في بدل البعض، ونفعني الأستاذ علمنه في بدل الاستعمال.

## الباب السادس

### في القصر

القصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وينقسم إلى حقيقي وإضافي.

وإن لم يكن أوضاع منه: بل يصح أن يكون المتبوع أوضح من التابع على ما صرح به ثقات الفتن. وعطف النسق: أي العطف بالحرف، وإنما سمي بعطف النسق؛ لأن المعطوف فيه يكون مع متبوعه على نسق واحد؛ تكون كل منهما مقصوداً بالنسبة. مع التعقيب في الفاء: ومعنى التعقيب أن يجعل المعطوف ملابساً مدلولاً الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه به بدون المهلة والتراخي. في "ثم": و"حتى" مثل "ثم" في الترتيب بمهلة، إلا أن المهلة في "حتى" أقل منها في "ثم"، فهي متوسطة بين الفاء، وثم.

لزيادة التقرير والإيضاح: لأنه يقصد بالذكر أصلالة، والمبدل منه إنما يذكر توطئة وتمهيداً. ولا خفاء في أن الذكر بعد التوطئة يفيد زيادة التقرير والإيضاح نحو: "قدم ابني على" في بدل الكل، و"سافر الجندي أغله" في بدل البعض، ونفعني الأستاذ علمنه" في بدل الاستعمال. ولم يذكر مثال بدل الغلط؛ لأن ما ذكره من فائدة البدل [وهي زيادة التقرير والإيضاح] لا يتأتى فيه؛ إذ من المعلوم إن ذكر "زيد" على سبيل الغلط في قوله: جاعني زيد حمار، ليس توطئة لذكر حمار، فلا يكون ذكر البدل هنا لزيادة التقرير والإيضاح. ثم إنه إنما لم يتعرض لبيان فائدة هذا النوع من البدل، وخاص الكلام ببيان فائدة غيره من أنواعه؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام على ما قالوا. بطريق مخصوص: أي من الطرق الآتية: من النفي والاستثناء وغير ذلك، واحتزز به من نحو: خصصت زيداً بالعلم، وزيد مقصور على القيام، فإنه لا يسمى قصراً اصطلاحاً.

فالحقيقي: ما كان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة، لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر نحو: لا كاتب في المدينة إلا علىٰ، إذا لم يكن غيره فيها من الكتاب. كما في قسميه والإضافي: ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين نحو: ما علىٰ إلا قائم أي إن له صفة القيام، لا صفة القعود، وليس الغرض نفي جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام، وكل منهما ينقسم إلى قصر صفة على موصوف نحو: لا فارس إلا علىٰ وقصر موصوف على صفة نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فيجوز عليه الموت، والقصر الإضافي، ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام:

### ١ - قصر إفرادٍ، إذا اعتقد المخاطب الشركـة.

بحسب الواقع والحقيقة: يعني أنه لا يتجاوز المخصوص المخصوص به إلى غيره أصلاً في نفس الأمر، وفي الحقيقة إلا علىٰ: فقد قصرت الكتابة على علىٰ، ونفيتها عن كل ما عداه بحسب الحقيقة، لا بحسب الإضافة إلى شيء خاص. وإنما زاد قيد "في المدينة"؛ ليقرب إلى القبول، ولم يستبعد زيادة الاستبعاد. إلى شيء معين: بأن لا يتجاوز إلى ذلك الشيء، وإن تجاوز إلى غيره من الأشياء نحو: "ما علىٰ إلا قائم" أي أن له صفة القيام، لا صفة القعود، فالغرض أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود. وليس الغرض نفي إلخ: ما عدا صفة القيام، وإلا كان القصر حقيقياً، لا إضافياً. إلى قصر صفة: وهو أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف إلى موصوف آخر أي موصوف كان، وهذا في القصر الحقيقي. أو إلى موصوف معين، وهذا في القصر الإضافي، وإن كان الموصوف يتجاوزها إلى غيرها من الصفات نحو: "لا فارس إلا علىٰ"، فقد حكم فيه بقصر صفة الفارسية على علىٰ، بحيث لا يتجاوزه إلى غيره، ولا يقتضي ذلك أن علياً لا يتجاوز الفارسية إلى غيرها من الصفات كالشجاعة والبسخاوة وغيرهما.

وقصر موصوف إلخ: وهو أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة إلى صفة أخرى مطلقة [وهو في القصر الحقيقي] أو معينة، وهو في القصر الإضافي، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ فقصر النبي عليه السلام على وصف الرسالة قصراً إضافياً بالنسبة إلى صفة الخلود في الدنيا، وبعد عن الموت، فلا يتجاوز هو عليه السلام الرسالة إلى هذه الصفة. فيجوز عليه الموت، وإن كانت الرسالة تتجاوز إلى غيره من الرسل عليهم السلام. إذا اعتقد المخاطب الشركـة: أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، ومثال هذا القصر، في قصر الموصوف على الصفة ما مر، من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ فإن المخاطبين وهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، =

٢ - وقصر قلب، إذا اعتقد العكس.

٣ - وقصر تعين، إذا اعتقد واحداً غير معين.

وللنصر طرق منها: النفي والاستثناء نحو: **إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ** [يوسف: ٣١].  
أي أسباب لفظية  
ومنها: إنما، نحو: **إِنَّ الْفَاهِمَ عَلَيْهِ**. ومنها: العطف بـ "لا"، أو "بل"، أو "لكن" نحو:  
دون سائر الحروف

= لما استعظموا موته ﷺ وصاروا كأئمَّةً أثبتو له ﷺ صفتين: الرسالة، والتبرّي عن الموت، قصره ﷺ على الرسالة بمعنى أنه لا يتعداها إلى التبرّي من الملائكة. وإنما سمي هذا القصر قصر إفراد؛ لأن المتكلم ينفي بهذا القصر الشركة المعتقدة للمخاطب، ويفرد موصوفاً بصفة، أو صفة بموصوف.

اعتقد العكس: أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم نفي قصر الصفة على الموصوف إذا اعتقد المخاطب أن الفارس حسنٌ لا علىٌ، يقول: لا فارس إلا علىٌ، حسراً للغروسيّة في علىٌ، نفياً لها عن حسن، وتسمية هذا القصر بقصر القلب؛ لأن فيه قلباً وتبديلاً لحكم المخاطب. غير معين: من اتصف هذا الموصوف بتلك الصفة أو بغيرها في قصر الموصوف على الصفة أو اتصف هذا الموصوف، أو غيره بتلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب لقولنا: ما علىٌ إلا قائم، من يعتقد أنه إنما قائم أو قاعد، ولا يعرف على التعين، ولقولنا: "ما قائم إلا علىٌ" من يعتقد أن القائم إنما علىٌ أو حسن من غير أن يعرفه معيناً. فلما كان هذا القصر لتعيين ما هو غير معين عند المخاطب سمي قصر تعين. ثم إنما خص هذا الانقسام بالقصر الإضافي؛ لأن هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي، إذا المخاطب العاقل لا يعتقد اتصف أمر بجميع الصفات حتى يصح قصر إفراد قصراً حقيقياً، ولا اتصف به جميع الصفات غير صفة واحدة حتى يقلب المتكلم حكمه، ويتحقق قصر القلب. وهكذا لا يتعدد بين الاتضاف بجميع الصفات غير صفة واحدة، وبين الاتضاف بتلك الصفة الواحدة حتى يتصور قصر تعين، وهذا في القصر الحقيقي من جانب الموصوف على الصفة. وكذا لا يعتقد العاقل اشتراك صفة بين جميع الأمور، ولا اشتراكها بين كل الأمور سوى أمر واحد، ولا يتعدد بين ذلك حتى يجري أنواع القصر الحقيقي من جانب الصفة على الموصوف، هكذا قالوا.

وللنصر: سواء كان حقيقياً أو غيره. النفي: بأداة من أدواته كـ "ليس" وـ "ما" وـ "إن" وغيرها من أدوات النفي. والاستثناء: بـ "إلا" وغيرها من إحدى أحواها نحو: **إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ** في قصر الموصوف على الصفة. إنما أفالاهم علىٌ: في قصر الصفة على الموصوف، والفرق بين "إنما" وبين النفي والاستثناء مع كون "إنما" متضمنة لمعناهما، أن الأصل في "إنما" أن تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، بخلاف النفي والاستثناء فإن الأصل فيها أن يكون ما استعملما فيه مما يجهله المخاطب وينكره. لكن: وإنما لم يذكر مثال "لكن"؛ لكنها مثل "لا" في إفاده القصر.

أنا ناثر لا ناظم، وما أنا حاسب، بل كاتب.

ومنها: تقديم ما حقه التأخير نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

## الباب السابع

### في الوصل والفصل

**الوصل عطف جملة على أخرى، والفصل تركه، والكلام هنا قاصر على العطف بالواو؛ لأن العطف بغيرها لا يقع فيه اشتباه، ولكل من الوصل بها، والفصل مواضع.**

مواضع الوصل بالواو: يجب الوصل في مواضعين:

**الأول: إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاء، وكان بينهما جهة جامعة أي مناسبة تامة،**

تقديم ما حقه التأخير: كـ تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يكن المبتدأ نكرة، وتقديم معمولات الفعل عليه بخلاف ما وجب تقديمها لصدارته، كـ "أين"، وـ "متى"، أو لإفادته التخصيص في النكرة المؤخرة كـ تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة نحو: في الدار رجل، فإن تقديمه لا يفيد الحصر نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فتقديم المفعول هنا للدلالة على الحصر، ولذا قيل معناه: نعبدك، ولا نعبد غيرك.

الوصل عطف جملة على أخرى إلخ: هذا ليس تعريفاً للوصل والفصل مطلقاً، بل لنوع منها وهو الواقع في الجمل. وإنما خص الكلام ببيان هذا النوع من الوصل والفصل؛ لأن فيه من زيادة العموم، والبحث ما ليس فيما يقع في المفردات وما يجري مجريها؛ لأنه في الغالب واضح. لا يقع فيه اشتباه: وذلك؛ لأن ما سوى الواو من حروف العطف لها معانٌ مخصوصة سوى الاشتراك. وبالاعطف بها يحصل معانٍ تلك الحروف، فتظهر فائدة تغنى عن طلب خصوصية أخرى، جامعة بين المتعاطفين، بخلاف الواو؛ فإنما لا تفيد إلا مجرد الاشتراك، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وأما في غيره، فيحتاج إلى الجهة الخاصة التي تجمع الجملتين، وتقرب إحداهما إلى الأخرى، واستخراج تلك الجهة الجامعة لا يخلو عن إشكال واشتباه. مناسبة تامة: باعتبار كل من المسند والممسنديله من الجملتين بأن يتحقق بين المسندإليه في الجملة الأولى، وبينه في الجملة الثانية جامع، وكذا بين المسند في الأولى، وبينه في الثانية حتى لو وجد بين المسندإليهما دون المسنددين، أو بين المسنددين دون المسندإليهما، لم يكفي في قبول العطف؛ ولذا حكموا بامتناع نحو: خفي ضيق، وخاتمي ضيق مع اتحاد المسنددين؛ لعدم المناسبة، والعلاقة الخاصة بين الخف والختام.

ولم يكن مانع من العطف نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحَّمٍ﴾ [الانفطار: ١٤، ١٣]، و نحو: ﴿فَلَيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلَيُنَكِّرُوا كَثِيرًا﴾ [التوبه: ٨٢].

الثاني: إذا أوهם ترك العطف خلاف المقصود كما إذا قلت: لا وشفاه الله، جواباً لمن يسألك: هل برأ على من المرض؟ فترك الواو يوهم الدعاء عليه، وغرضك الدعاء له.

**موضع الفصل: يجب الفصل في خمسة موضع**

**الأول: أن يكون بين الجملتين اتحاد تام، وأن تكون الثانية بدلاً من الأولى نحو:**

مانع من العطف: ككون عطف جملة على جملة يصح عليها العطف، موها لعطفها على جملة لا يصح عليها العطف، فحينئذ يترك العطف، وإن كانت الجملتان متفقتين خبراً أو إنشاء، ووجدت الجهة الجامعة بينهما كما يستحضر من المثال الآتي في المتن نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحَّمٍ﴾ فهاتان جملتان متفقتان خبراً، وبينهما جهة جامعة بين المسندين والمستند إليهما جميعاً؛ لأنَّ الأبرار ضد الفجاح، والكون في النعيم ضد الكون في الجحيم، ومع ذلك ليس بينهما ما يمنع من العطف. وكذا نحو: ﴿فَلَيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلَيُنَكِّرُوا كَثِيرًا﴾ جملتان اتفقتا إنشاءً ووجد الجامع بينهما، وهو اتحاد المسند إليه فيهما، وتتناسب المسندان، لما بين الصاحك والبكاء من التضاد مع عدم وجود مانع من العطف. وإنما اعتبر التضاد جهة جامعة؛ لأنَّ التضاد عند الوهم كالتضاريف عند العقل، فكما لا ينفك أحد المتضاريف عن الآخر عند العقل، كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم؛ ولذلك الارتباط الوهمي تجد الصدّ أقرب خطوراً بالبال مع الصد الآخر من سائر المغافرات الغير المتضادة بعضها مع بعض.

لا وشفاه الله: فقولك: "لا" نفي لمضمون المسئول عنه أي ما برأ على من المرض، وقولك: "شفاه الله" دعاء بالشفاء له، فكلمة "لا" تضمنت جملة خبرية، "شفاه الله" جملة إنشائية، وبينهما كمال الانقطاع وهو سبب للفصل وترك العطف، لكن وجب الوصل هنها بعطف الجملة الثانية على الجملة المقدرة؛ لأنه لو لم تعطف وقيل: "لا شفاه الله" لتوهم أن هذا الكلام دعاء على المريض بنفي الشفاء، مع أن المقصود هو الدعاء له بالشفاء كما قال، فترك الواو يوهم الدعاء عليه وغرضك الدعاء له، فوجب العطف هنا؛ لدفع هذا الإيهام.

الثانية بدلاً من الأولى: وهذا إنما يكون إذا كانت الجملة الأولى غير وافية بتمام المراد؛ لكونها جملة، أو خفية الدلالة، وكان المقام يقتضي اعتماد بشأن المراد؛ إذ لا بد حينئذ لإتمام المراد، وإيفائه من الإتيان بالبدل الوافي بتمام المراد كمال الوفاء نحو قوله تعالى حكاية عن قول نبيه - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - لقومه: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنَّاعَمٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعَيْوَنٍ﴾ فإنَّ المراد من هذا القول، التنبيه على نعم الله تعالى، والمقام يقتضي اعتماداً، واهتمامـاً بشأن ذلك التنبيه؛ لكونه ذريعة للتشرك الذي هو مبدأً لكل خير وطاعة، والجملة الأولى؛ =

أَمَدَ كُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَ كُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

أو بأن تكون بيانا لها نحو: **فَوَسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدْلُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ** [طه: ١٢٠].

أو بأن تكون مؤكدة لها نحو: **فِمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا** [الطارق: ١٧]، ويقال في هذا الموضع: إن بين الجملتين كمال الاتصال.

الثاني: أن يكون بين الجملتين تبائن تام بأن يختلفا خبرا وإنشاء، كقوله:

**وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَارُولَهَا فَحَتَّفُ كُلُّ امْرَئٍ يَحْرِي بِمِقْدَارٍ**  
أي أقيموا بهذا المكان

أو بأن لا يكون بينهما مناسبة في المعنى، كقولك: على كاتب، الحمام طائر؛ فإنه

= لكونها دالة على تلك النعم إجمالا، وإلا حلة تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين بكفرهم غير وافية بتمام هذا المراد الذي هو التنبية على نعمه تعالى، فأوردت جملة ثانية بطريق البدل منها، وفصلت فيها النعم، وسميت أنواعها من غير إحالة على علمهم؛ لتكون وافية بتأنية المراد كمال الوفاء.

بيانا لها: وهذا إذا كان في الجملة الأولى خفاء، وقصد بالثانية إيصالها وإزالة ذلك الخفاء نحو: **فَوَسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدْلُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ** ففي الجملة الأولى أي قوله تعالى: **فَوَسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ** خفاء؛ إذ لم تبين فيها تلك الوسوسة، فأوردت الجملة الثانية، وهي قوله تعالى: **قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدْلُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ وَمُلْكٌ لَا يَيْلِي** ليبيان تلك الوسوسه وإيصالها.

مؤكدة لها: تأكيدا معنويا بأن يختلف مفهومهما، ولكن يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى، أو تأكيدا لفظيا بأن يكون مضمون الثانية مضمون الأولى، فيؤتي بالثانية بعد الأولى؛ ليقرر ذلك المضمون في ذهن السامع، بحيث لا يتوجه فيه الغلط والسهوا نحو: **فِمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا** فالجملة الثانية هنا تأكيد لفظي للجملة الأولى؛ لكون الثانية مقررة للأولى مع كونهما متتفقين في المعنى فوزن الجملة الثانية وزن زيد الثاني في قولنا: جاء زيد زيد، ويقال في هذا الموضع: أن بين الجملتين كمال الاتصال. رائدهم: وهو الذي يقدم القوم لطلب الماء والكلأ، والمراد به هنا عريف القوم أي الشجاع المقدام منهم. نزاوها: بالرفع لا بالجزم، جوابا للأمر أي نحاول أمر الحرب ونعالجها. فحتف: الفاء في قوله: "فتحت" للتعليل أي لا تخافوا بمحاولة الحرب من الحتف والموت؛ لأن حتف كل أمرئ يجري بمقدار، فقوله: "أرسوا" في هذا الشعر جملة إنشائية لفظا ومعنى. قوله: "نزاوها" جملة خبرية، وبينهما تبائن تام، فلذا لم تعطف الثانية على الأولى. مناسبة في المعنى: مع كونهما غير مختلفين خيرا، وإنشاء، كقولك:

لامناسبة في المعنى بين كتابة علىٰ وطيران الحمام، ويقال في هذا الموضوع: أن بين الجملتين كمال الانقطاع، كما يقال في الموضع الثاني من الوصل والعطف هناك لدفع الإيهام.

الثالث: كون الجملة الثانية جوابا عن سوال نشأ من الجملة الأولى، كقوله:

زَعْمُ الْعَوَادِلُ أَنِّي فِي غَمَرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَجْلِي

كأنه قيل: أصدقوا في زعمهم أم كذبوا؟ فقال: صدقوا ويقال: بين الجملتين شبه كمال الاتصال، الرابع: أن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على إحداهما؛ لوجود

ال المناسبة، وفي عطفها على الأخرى فساد، فيترك العطف دفعا للوهم كقوله:

وَتَظْنُنُ سَلْمَى أَنِّي أَبْغِي بِهَا بَدْلًا، أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

= علىٰ كاتب، الحمام طائر، فإنه لا مناسبة في المعنى بين كتابة علىٰ، وطيران الحمام، لا باعتبار المسند إليه، ولا باعتبار المسند، مع أنهما متفقان خبرا.

كمال الانقطاع: أي كمال الانقطاع بلا إيهام، فإن الموضع الثاني من الوصل أيضا، يقال فيه أن بين الجملتين كمال الانقطاع، لكن يقال فيه: كمال الانقطاع مع الإيهام، كما قال في الحاشية: كما يقال في الموضع الثاني من الوصل والعطف هناك لدفع الإيهام. فاختلاف الحكم بين هذين الكمالين بوجوب الوصل في أحدهما، والفصل في الآخر بسبب إيهام خلاف المراد عند الفصل وعدمه.

نشأ من الجملة الأولى: فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، كقوله:

زَعْمُ الْعَوَادِلُ أَنِّي فِي غَمَرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَجْلِي

لكن المراد بها جماعة عاذلة من الذكور بقرينة قوله "صدقوا" بضمير الذكور "غمرة" أي شدة. "لا تجلي" أي لا تنكشف. والمعنى: إن كما قالوا، ولكن غمرتي ليست كغيرها من الغمرات؛ فإنها غالبا تتحلي، وغموري لا تتحلي ولا مطعم لي في فلاحي. فقوله: "صدقوا" جواب سؤال مقدر كأنه قيل: أصدقوا في زعمهم أم كذبوا؟ فقال في الجواب: صدقوا. كمال الاتصال: لأن اتصال الجواب بالسؤال ليس كاتصال الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال أي البدل، وعطف البيان، والتأكيد مع متبعها؛ لكنها متعددة معها، بخلاف الجواب بالنسبة إلى السؤال فإنه مغادر له، لكنه شيء باتصال هذه الأقسام في أن الجملة الأولى في هذه الأقسام كما هي مستبعة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى، كذلك السؤال مستتبع للجواب، والجواب لا يوجد بدون السؤال، فلذا يقال لهذا الاتصال: "شيء كمال الاتصال". دفعا للوهم: أي دفعا لوهם، عطفها على الأخرى الموجب للفساد في المعنى.

فجملة "أراها" يصح عطفها على "تظن"، لكن يمنع من هذا توهم العطف على جملة "أبغي بها"، فتكون الجملة الثالثة من مطنونات سلمى مع أنه ليس مرادا، ويقال: بين الجملتين في هذا الموضع شبه كمال الانقطاع.

الخامس: أن لا يقصد تشريك الجملتين في الحكم؛ لقيام مانع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]، فجملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لا يصح عطفها على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لاقتضائه أنه من مقوتهم، ولا على جملة ﴿قَالُوا﴾؛ لاقتضائه أن استهزاء الله بهم مقيد بحال خلوهم

يُصَح عَطْفَهَا إِلَّا لِوُجُودِ الْمَنَاسِبَةِ بَيْنَ هَاتِينِ الْجَمْلَتَيْنِ، وَهِيَ الْإِتْخَادُ بَيْنَ مَسْنَدِيهِمَا؛ لِكُونِ أَرْيٍ بَعْنَى أَظْنَانَهُ وَشَبَّهِ التَّضَائِفَ بَيْنَ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْأُولَى، وَبَيْنَهُ فِي الثَّانِيَةِ؛ فَإِنَّ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْأُولَى سَلْمٌ [وَهِيَ مُحْبُوبَةٌ]، وَفِي الثَّانِيَةِ الْضَّمِيرُ الْمُسْتَنْدُ إِلَيْهِ فِي الْأُولَى" العَائِدُ إِلَى الشَّاعِرِ الْمُتَكَلِّمِ [وَهُوَ مُحَبٌّ] فَيَتَوَقَّفُ تَعْقُلُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى تَعْقُلِ الْآخَرِ بِاعتِبَارِ وَصْفِ الْمُسْتَنْدِ وَالْمُحْبُوبَةِ. فَبَيْنِ الْجَمْلَتَيْنِ مَنَاسِبَةٌ بِاعتِبَارِ الْمَسْنَدَيْنِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِمَا، فَلَوْ عَطَفَ جَمْلَةً "أَرَاهَا" عَلَى جَمْلَةِ "سَلْمٍ تَضَلُّنَ"، لَكَانَ صَحِيحًا وَمُوَافِقًا لِمَرَادِ الشَّاعِرِ؛ إِذَاً الْمَعْنَى حِينَئِذٍ أَنَّ سَلْمٍ تَضَلُّنَ كَذَا، وَأَظْنَانَهَا كَذَا.

فتكون الجملة الثالثة: وهي جملة "أراها" أيضاً من مظنوّنات سلمي، ويكون معنى الشعر الإخبار بظن سلمي: أنها تظنني موصوفاً بوصفين، أحدهما أني أبغى وأطلب بها بدلاً، والآخر: أني أظنها أنها تهيم في أودية الضلال، مع أنه ليس مراداً للشاعر، بل مراده الإخبار عن ظنها أني أبغى لها بدلاً، والإخبار عن ظن نفسه أنها تخطئ في ظنها بي هذا الظن، وتهمي وتذهب بسبب هذا الظن في أودية الضلال. شبه كمال الانقطاع: لتحقق المشابهة بينه وبين كمال الانقطاع في كون الجملتين متغائرتين مع وجود المانع من العطف، إلا أن المانع في صورة كمال الانقطاع هو التبائن التام أو عدم وجود المناسبة، وه هنا المانع هو إيهام غير المراد.

**تشريك الجملتين في الحكم:** أي تشريك الجملة الثانية للجملة الأولى في حكمها الإعرابي الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ، أو صفة، أو مفعولاً، أو نحو ذلك، أو في قيد زائد على مفهومها مثل الظرف، والشرط، ونحوهما؛ لقيام مانع من ذلك التشريك. لاقتضائه أنه من مقوفهم: لأنه يلزم حينئذ تشريك جملة **الله يسْتَهْزِئُ بِهِمْ** جملة **إِنَّا مَعَكُمْ** في كونها مفعول "قالوا"، فيلزم أن تكون هي أيضاً مقوله قول المنافقين، وليس كذلك. مقيد بحال خلوهم: لأن جملة **"قالوا"** مقيد بطرف هو **(وَإِذَا خَلَوْا)**، **(إِنَّا مَعَكُمْ)** في حال خلوهم إلى شياطينهم، لا في حال وجود أصحاب النبي ﷺ، فلو عطفت على هذه الجملة جملة **الله يسْتَهْزِئُ بِهِمْ**، لزم تشريكيها لها في كونها مقيدة بذلك الظرف، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم أيضاً مختصاً بحال خلوهم إلى شياطينهم، مع أن استهزاء الله بهم دائم غير مقيد بحال الخلو.

إلى شياطينهم، ويقال: بين الجملتين في هذا الموضع، توسط بين الكمالين، كما يقال بين الجملتين في الموضع الأول من الوصل، غير أن الفصل ههنا لقصد عدم التشيريك.

## الباب الثامن

### في الإيجاز والإطناب والمساواة

كل ما يجول في الصدر من المعاني، يمكن أن يعبر عنه بثلاث طرق:

توسط بين الكمالين: أي بين كمال الانقطاع، وكمال الاتصال؛ لأن الجملة الثانية في هذا الموضع لا تكون متحدة مع الجملة الأولى، بأن تكون بدلا منها، أو بيانا لها، أو مؤكدة لها كما في كمال الاتصال، ولا مائنة عنها بأن تكون مخالفة لها في الخبرية والإنسانية، أو لم يوجد بينها وبين الجملة الأولى مناسبة في المعنى كما في كمال الانقطاع، بل هي مع كونها مغافرة للجملة الأولى في المفهوم، والمقصود تكون موافقة لها في الخبرية، وتوجد بينها وبين الجملة الأولى مناسبة في جهة جامعه أيضا، فلا تكون فيها بالنسبة إلى الجملة الأولى كمال الاتصال ولا كمال الانقطاع، بل هي بين بين؛ فلذا يقال ههنا: أن بين الجملتين توسطا بين الكمالين، وهذا الوجه بعينه يقال في الموضع الأول من الوصل أيضا: إن بين الجملتين توسطا بين الكمالين، إلا أن الحكم قد اختلف في هاتين الصورتين للتتوسط؛ لوجود مانع من العطف ههنا، وعدمه هناك كما قال في الحاشية: كما يقال بين الجملتين في الموضع الأول من الوصل، غير أن الفصل ههنا لقصد عدم التشيريك.

فعلم من هذا البيان أن الأحوال التي بين الجملتين خمسة: (١) كمال الانقطاع (٢) وشبهه (٣) وكمال الاتصال (٤) وشبهه (٥) والتوسط بين الكمالين. وما ذكره من صوري وجوب الوصل ليس خارجا عن هذه الخمسة. والأصل في الأربعه الأولى الفصل، وفي الخامسة الوصل، لكن الحكم قد يختلف؛ لوجود المانع من ضبط الفصل أو الأصل.

بثلاث طرق: وهي المساواة، والإيجاز، والإطناب، لكن يفهم من بيانه هذه الطرق، ثلاث طرق أخرى، وهي: الإخلاف، والطويل، والخشو. فجملة طرق التعبير ستة، إلا أن المقبول منها الثلاثة الأولى، فمراده بحصر الطرق في الثلاث حصر الطرق المقبولة فيه. ثم لما كان لابد في ضبط كل من المساواة، والإيجاز، والإطناب من ضبط الحد الخاص الذي يقاس عليه كل واحد منها، فيقال: ما كان عليه فهو مساواة، وما نقص منه فهو إيجاز، وما زاد عليه فهو إطناب. جعلوا ذلك الحد الكلام العرفي؛ لأنه أقرب الأمور إلى الضبط، فإن تفاوت أفراد متقارب، ومعرفة مقداره مع ما فيه من الاختلاف الخفيف متيسر؛ فلذا بني المصنف الكلام عليه.

١- المساواة: وهي تأدية المعنى المراد بعبارة متساوية له بأن تكون على الحد الذي جرى به عرف أو سلط الناس [وهم الذين لم يرتفعوا إلى درجة البلوغ، ولم ينحطوا إلى درجة الفهامة] نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ أي العجز عن الكلام [الأنعام: ٦٨].

٢- والإيجاز: وهو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع وفائها بالغرض نحو: "قطا  
نبك من ذكرى حبيب ومنزل" فإذا لم تف بالغرض سمي إخلالاً كقوله:  
والعيشُ خيرٌ فِي ظِلَّ لِ النُّوكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدَّا

تأدية المعنى المراد: الذي قصد المتكلم إفادته للمخاطب بعبارة مساوية له بأن تكون تلك العبارة على الحد الذي جرى به عرف أو ساط الناس أي تعاملوا به في مجرى عرفهم في تأدبة المعنى التي تعرض لهم الحاجة إلى تأديتها في الحالات اليومية. وإذا رأيت الذين إلخ: ففي هذا الكلام مساواة؛ لأن فيه تأدبة المعنى المراد بعبارة يستحقها ذلك المعنى في مجرى العرف من غير زيادة ولا نقصان؛ إذ لم يوجد في المقام يقتضي العدول عنها. بعبارة ناقصة عنه: بأن تكون أقل من الحد الذي جرى به عرف أو ساط الناس مع وفائها بالغرض، والمراد بوفائها بالغرض أن تكون دلالتها على ذلك الغرض مع نقصان اللفظ واضحة في تراكيب البلاغة نحو:

فَهذا الكلام مع كونه ناقص العبارة؛ لأنّ الأصل من ذكرى حبيب ومتزيل بسيط اللّوى يَنَ الدَّخُولُ فَحُوْمٌ  
في أمثال هذا الموضع يدل دلالة واضحة على حذف المضاف إليه. فإذا لم تف بالغرض: بأن يكون اللفظ ناقصاً مع  
خفاء الدلالة على ذلك الغرض، بحيث يحتاج فيها إلى تكليف وتعسف، سمي إخلالاً؛ لكونه مخلاً في فهم المراد.  
ظلال: جمع ظلة وهي ما يتطلّل به. التوك: بالضم الحمق والجهالة، إضافة الظلال إلى التوك من إضافة المشبه به إلى  
المشبه. من عاش كذلك: أي من عيش من عاش مكتوداً متوبعاً، فظاهره يفيد أن العيش ولو بالنكد، والتعب مع الحمق  
خير من العيش النكد والشاق ولو مع العقل، وهو غير صحيح؛ لاستواههما في النكد، وزيادة الثاني بالعقل الذي من  
 شأنه التوسيعة وإطفاء بعض نكدات العيش، فلا يكون هذا المعنى مراد الشاعر، بل مراده أن العيش الرغد، والمعيشة  
الناعمة في ظلال الحمق والجهالة خير من العيش الشاق المعتوب صاحبه في ظلال العقل والعلم. وهذا المراد لا يفهم  
من ظاهر الكلام حتى يتأمل فيه، يصحّ بتقدير الصفة في المتراع الأولى أي والعيش الرغد الناعم، والحال في المتراع  
الثاني أي من عاش كذلك، حال كونه في ظلال العقل مع خفاء الدلالة على هذا التقدير، فجاء الإخلال.

مراده أن العيش الرغد في ظلال الحمق، خير من العيش الشاق في ظلال العقل.

٣- والإطناب: وهو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة نحو قوله تعالى:

**﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظُمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾** [مريم: ٤] أي كبرت، فإذا لم تكن في

الزيادة ففائدة سُمِّي تطويلاً إن كانت الزيادة غير متعلقة، وحشوا إن تعينت. فالتطويل

نحو: "وَالْفَيْ قَوْهَا كَذِبَا وَمِنَا" ، والخشوا نحو: واعلم علم اليوم والأمس قبله.  
أي وجد

ومن دواعي الإيجاز: تسهيل الحفظ، وتقريب الفهم، وضيق المقام، والإخفاء،

### وسامة المحادثة.

كبرت: وشخت، فأوردت بدله تلك العبارة الزائدة عليه بكثير لفائدة، مزيد التقرير والتثبيت للضعف المطلوب تأديته لهذا الكلام؛ لأنه لما بين أن العظم الذي هو عمود البدن وأصل بنائه، "وَهَنَ" ثبت تساقط القوة، وتقرر أمر الضعف بالضرورة. ثم قرر هذا المعنى في الجملة الثانية بطريق الاستعارة التي هي أحسن وأبلغ من الحقيقة المستبدلة. وتشبيه الشيب بشواطئ النار في بياضه وإنارته واتشاره في الشعر وفسوه فيه.

تطويلاً... وخشوا: فالفرق بين الخشو والتطويل، تعين الزيادة، وعدم ذلك التعين مع اشتراكهما في كون الزيادة بلا فائدة. وألفي قوها كذباً وميناً: وهذا في قصة قتل الزياء لجنية الأبرش، وهي معروفة، فالكذب والمين في هذا القول واحد، ولا فائدة في الجمع بينهما؛ إذ مقام هذا الكلام ليس مقتضياً للتأكيد، فأحددهما زائد بلا فائدة، وليس المزيد متعيناً؛ لأن المعنى يصح بكل منهما، فزيادة أحدهما تطويل. والأمس قبله: فإن قوله "قبله" زائد؛ لدخول القبلية في مفهوم الأمس، ومتى لزيادة، وليس كـ"المن" بالنسبة إلى الكذب، فيكون حشوا. تسهيل الحفظ: فإن حفظ العبارة القليلة أسهل من حفظ الكثيرة بالضرورة.

وتقريب الفهم: للمراد كما في قوله: "وَسُورَةُ أَيَامِ حَزْنٍ إِلَى الْعَظَمِ" أي قطعن اللحم إلى العظم. فاختير هنها الإيجاز، وحُذف المفعول؛ ليقرب فهم المراد، ولا يتوجه إرادة غيره؛ لأن المقصود أن الحز بلغ إلى العظم، فلو ذكر المفعول أعني اللحم، لربما توهם السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز لم ينته إلى العظم، وإنما كان في بعض اللحم، فحذف دفعاً لهذا الوهم وتقريراً لفهم المراد. وضيق المقام: عن إطالة الكلام بسبب خوف فوات فرصة، أو نحو ذلك كقول الصياد: وغزال، فاصطادوه، فالحذف هنا لضيق المقام بسبب خوف فوات الفرصة بالإطالة بذلك. والإخفاء: عن غير المقصود سماعه من الحاضرين كما تقول: جاء، وترید زيداً؛ لقيام قرينة عنده دون غيره من الحاضرين. وسامة المحادثة: نحو: قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل، فلم يقل: أنا عليل بسبب ضجر الصدر، =

ومن دواعي الإطناب: ثبيت المعنى، وتوضيح المراد، والتوكيد، ودفع الإيهام.

### أقسام الإيجاز

الإيجاز: إما أن يكون بتضمن العبارة القصيرة معاني كثيرة، وهو مركز عنابة البلغاء، وبه تتفاوت أقدارهم، ويسمى إيجاز قصر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وإما أن يكون بحذف الكلمة، أو جملة، أو أكثر مع قرينة تعين المذوق، ويسمى إيجاز حذف. فحذف الكلمة كحذف "لا" في قول أمير القيس:

**فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي  
وَحذف الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبْتُ رُسُلٌ مِّنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]**

= وسأمه الحادثة من علته. وبالجملة جميع ما ذكر من دواعي ترك المسند إليه أو المسند أو متعلقاً به هي دواعي الإيجاز، فلا حاجة إلى زيادة الكلام والتفصيل في بيانها.

ثبيت المعنى: أي في نفس المحاطب، وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التثبيت؛ لكون المعنى مما ينبغي أن يملا به القلب لرغبة، أو لريبة، أو نحو ذلك. وكذا توضيح المراد، والتوكيد، ودفع الإيهام عند اقتضاء المقام ذلك، وسيأتي في أقسام الإطناب بيان كل منها على التفصيل فانتظره. معاني كثيرة: اقتضتها تلك العبارة بدلاله الالتزام أو التضمن بلا حذف شيء في نفس تركيبها. عنابة البلغاء: لزيادة اعتنائهم إلى أوماج المعاني الكثيرة بلفظ يسير، ولا يقدر عليه غيرهم من أوساط الناس.

إيجاز قصر: لوجود الاختصار في العبارة مع كثرة المعاني نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ فإنَّ المعنى الذي تفيده الآية كثير مع كون لفظه يسيراً، وذلك؛ لأنَّه لما دلَّ بالتطابقة على أنَّ القصاص فيه الحياة للناس، تأمل في وجه كونه سبباً لهذه الحياة، فاستفيد من تأمل معنى القصاص الذي هو قتل القاتل ظلماً، أنَّ ذلك إنما هو لما جبت عليه النفوس من أنَّ الإنسان إذا علم أنه إنْ قُلَّ قُتِّلَ، ارتدع عن ارتكاب ما يتلف به نفسه، فحيثند لا يتقدم على القتل، فيحصل له وللذي يعزم على قتله حياة. ثمَّ هذا المعنى يستوي فيه جمجم العقلاء، فنعم ثبوت الحياة بمحاسنهم، وهذا المعنى كثير استفيد من لفظ يسير بلا حذف شيء، يفتقر التركيب إليه في تأدبة معناه. وأما لا تقدير متعلق الجار والمحور من فعل أو اسم فاعل، فهو لأمر لفظي، لا لاحتياج أصل المعنى إليه. وقد أشير في المطولات إلى مطالب أخرى تستفاد من هذا القول، فيزيد بها معناه كثرةً، لكنَّ لا يليق ذكرها في مثل هذا المختصر. إيجاز حذف: لحصوله بحذف شيء من الكلام. أبرح قاعداً: فقوله: "أبرح" يعني لا أبرح ولا أزال، =

أي فتاس واصبر. وحذف الأكثر نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلُونِ يُوسُفُ إِيَّاهَا الصَّدِيقُ﴾ [يوسف: ٤٦، ٤٥] أي أرسلوني إلى يوسف لاستعيره الرؤيا ففعلوا، فأتاهم وقال له: يا يوسف.

## أقسام الإطناب

الإطناب يكون بأمور كثيرة.

منها: ذكر الخاص بعد العام نحو: اجتهدوا في دروسكم، ولغة العربية. وفائدته التنبيه على فضل الخاص، كأنه لرفعته جنس آخر مغائر لما قبله.

ومنها: ذكر العام بعد الخاص كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

= فحذف حرف النفي؛ لعدم التباس بالإثبات؛ إذ لو كان إثباتا لم يكن بد من اللام والنون معا، أو أحدهما، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهُ تَفَتَّ تَذَكَّرُ يُوسُف﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تزال.

فتاس واصبر: فتاس بتكذيب الرسل من قبيلك، واصبر على تكذيبك، فحذفت هذه الجملة التي هي الجزاء للشرط، ووضع موضعها ﴿فَقَدْ كُذِبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ استغناء بالسبب عن المسبب، فإن تكذيب الرسل المتقدمين سبب للتأسي. قوله تعالى: حكاية عن صاحب السجن ليوسف النبي - عليه وعلى نبينا السلام - ﴿فَأَرْسَلُونِ يُوسُفُ إِيَّاهَا الصَّدِيقُ﴾ فإن هذا القول حذف فيه أكثر من جملة واحدة، لا يستقيم المعنى إلا به كما أشار إلى تقديره بقوله أي أرسلوني إلى يوسف لاستعيره الرؤيا ففعلوا، فأتاهم: "يا يوسف" فهذه جمل عديدة حذفت ب المتعلقةها بإيجاز لدلالة الكلام عليها. ذكر الخاص بعد العام: أي على سبيل العطف، لا مطلقا؛ لأن ما يذكره من الفائدة واعتبار المغایرة إنما يجري فيه، لا في ذكره على سبيل البديلة وغيرها مما ليس بعطف نحو: "اجتهدوا في دروسكم، ولغة العربية" ، فذكر اللغة العربية بعد ذكر الروس، ذكر الخاص بعد العام على سبيل العطف.

التنبيه على فضل الخاص: المذكور بعد العام، ومزيته، كأنه لرفعته أي لوصفه الذي به حصل له الرفع، والمزية على سائر أفراد العام. مغائر الجنس العام المذكور قبله بحيث لا يشتمله ذلك العام، ولا يعلم حكمه منه، فلذا صح ذكره بعد ذلك العام على سبيل العطف المقتصي للتغاير. ذكر العام بعد الخاص: وفائدة التنبيه على كون الخاص أحق بالحكم مع عدم اختصاص هذا الحكم به، كقوله تعالى حكاية عن نبيه نوح - على نبينا وعليه السلام - ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ فشخص أولاً من يتصل به؛ لكونهم أولى وأحق بدعائه، ثم عم المؤمنين والمؤمنات.

ومنها: الإيضاح بعد الإيهام نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنَّعَامٍ وَبَيْنَهُ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

ومنها: التوشيع، وهو أن يؤتى في آخر الكلام بمثني مفسر باثنين، كقوله: **أُمِسِي وَأُصِبِحُ** من تذكاركم وصبا **يَرْثِي لِي الْمُشْفِقَانِ الْأَهْلُ وَالْوَلْدُ** ومنها: التكرير لغرض كطول الفصل في قوله:

**وَإِنِ امْرُؤٌ دَامَتْ مَوَاثِيقُ** على مثل هذا إنَّه لَكَرِيمٌ  
وكزيادة الترغيب في العفو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن: ١٤].

الإيضاح بعد الإيهام: أي إيضاح شيء بعد إيهامه، وفائده أنه يمكن في النفس فضل تمكن؛ لأن الإشعار به إجمالاً يقتضي التشوّق له، ومقتضى الجملة أن الشيء إذا جاء بعد التشوّق يقع في النفس فضل وقوع، ويتمكن فيها زيادة تمكن نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنَّعَامٍ وَبَيْنَهُ﴾ فقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنَّعَامٍ وَبَيْنَهُ﴾ بيان وتفصيل لنعم الله تعالى بعد ذكرها إيهاماً وإجمالاً بقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾؛ لأن المراد بما تعلمون النعم كما يشعر به لفظ الإمداد، فيفيد زيادة التمكن في النفس، والمقام يقتضي ذلك التمكن؛ لكون المقام مقام تنبئهم على نعم الله تعالى وإيقاظهم عن سنة غفلتهم عنها.

مفسر باثنين: أو بجمع مفسر بأسماء. **الأهل والولد**: تفسير وبيان للمثنى الذي هو المشفقان، ومثال الجمع المفسر بأسماء كقولك: إن في زيد ثلاثة حصال: الكرم، والشجاعة، والحلم. التكرير لغرض: وإنما قال: "لغرض"؛ لأن التكرار متى كان لغير غرض كان تطويلاً، لا قسماً من الإطناب. ثم لما كان التطويل ظاهراً في التكرار عند عدم غرض قيده، وإلا فما ذكره من أقسام الإطناب من الإيضاح بعد الإيهام وغيره، لا بد في كل منها من غرض، وإلا كان تطويلاً، كطول الفصل في قوله:

**وَإِنِ امْرُؤٌ دَامَتْ مَوَاثِيقُ عَهْدِهِ** على مثل هذا إنَّه لَكَرِيمٌ

فتكرير "إنَّه" في هذا البيت لطول الفصل بين امرأً وخبره، وهو قوله "الكريم" بصفة، وهي قوله: "دامت مواثيق عهده على مثل هذا". وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا: فإن تكرار الأمر بالعفو في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا﴾ لزيادة الترغيب في العفو والتاكيد للحث على امتناع هذا الأمر.

وكتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤، ٣].

ومنها: الاعتراض، وهو توسط لفظ بين أجزاء جملة، أو بين جملتين مرتبتين معنى

لغرض نحو:

إِنَّ الْثَّمَانِينَ وَبُلْغَتِهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ

وتحويف قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [الحل: ٥٧].

**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**: فالإنذار والتحويف قوله تعالى: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أي سوف تعلمون ما أنتم عليه من الخطأ إذا عايتم أهوال المخدر، وكلمة "كَلَّا" قبله للروع والزجر عن الأهماك في الدنيا، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تأكيد للروع والإذار. فعلى هذا لو قال كتأكيد الروع والإذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لكن أنساب. جملتين مرتبتين معنى: بأن تكون الثانية بيانا للأولى، أو تأكيدا لها، أو بدلا منها، أو معطوفة عليها لغرض. أحوجت سمعي إلخ: لشقله بمضي هذه السنة، "إلى ترجمان" بفتح التاء والجيم ويقال أيضا بضم الجيم، وفتح التاء، وهو في الأصل من يفسر لغة بلغة، لكن المراد به هنا من يفسر بصوت أحمر من الصوت الأول؛ ليس معنى ما يقال. قوله: "وبلغتها" اعتراض بين أجزاء جملة؛ لغرض الدعاء للمخاطب بطول عمره وبلوغه ثمانين سنة، والواو فيه واو الاعتراض.

**سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**: فقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ جملة معتبرة؛ لأنها منصوب مصدر بفعل مقدر أي أسبحه تسبحا، وهي أيضا وقعت بين أجزاء جملة واحدة؛ لأن المراد بالجملة الواحدة جموع المسند إليه والمسند، مع المتعلقات والفضلات ولو بالاعطف، لا جموع المسند إليه والمسند فقط.

قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾، لكنه معطوفا على قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ أيضا من المتعلقات كالمعطوف عليه، والجملة المعتبرة واقعة بين هذين المتعاطفين. وفائدة الاعتراض هنا التنزية لله تعالى، وهو في غاية المناسبة للمقام؛ لأن المقصود من هذا الكلام بيان شناعتهم في نسبة البنات إليه تعالى، ونسبة البنين لأنفسهم، في بيان تنزيه تعالى وبعده عمما أثبتوا له في أثناء الكلام، تزداد به الشناعة في هذه النسبة.

ومثال الاعتراض بين الجملتين المتصلتين معنى قوله تعالى: ﴿فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعترض بين جملتين: إحداهما قوله تعالى: ﴿فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ﴾، وثانيةهما: قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ وهما متصلتان معنى؛ لأن قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ بيان لقوله تعالى: ﴿فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ﴾؛ لما فيه من الإجمال، فإن المكان الذي أمر بإيتاهم منه مبهم، وبين بأنه موضع الحرف بقوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾

ومنها: الإيغال وهو ختم الكلام بما يفيد غرضاً، يتم المعنى بدونه كالمبالغة في قول النساء:

وَإِنْ صَخْرًا لَتَائِمَ الْهُدَاءِ بِهِ  
كَانَهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها: التذليل وهو تعقيب الجملة بأخرى تشتمل على معناها تأكيداً لها، وهو إما أن يكون حارياً مجرى المثل؛ لاستقلال معناه، واستغنائه عمما قبله، كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، وإما أن يكون غير حارياً مجرى المثل؛ لعدم استغنائه عمما قبله كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهُلْ

الإيغال: وهو في الأصل من "أوغل في البلد" إذا أسرع السير فيها حتى أبعد فيها، وفي الاصطلاح: ختم الكلام سواء كان شعراً أو غيره بما أي بلفظ مفرداً كان أو جملة، يفيد غرضاً لا يتوقف أصل المعنى عليه، بل يتم أصل المعنى المراد بدونه. لتأتم: أي لتقدي المدعاة للناس إلى المعالي، فكيف المعذبين به. علم: أي جبل مرتفع، فهذا القدر واف بأصل المقصود، أعني تحقق اقتداء المدعاة به بإلحاقه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به فوصف العلم بقولها: "في رأسه" أي في رأس ذلك العلم، "نار" للمبالغة؛ لأن وصف العلم يوجد نار على رأسه، أبلغ في ظهوره في الاهتداء به مما ليس كذلك، فتنجر المبالغة إلى المشبه المدوح بالاهتداء به.

التذليل: وهو في الأصل جعل الشيء ذيلاً للشيء، وفي الاصطلاح: تعقيب الجملة بأخرى أي جعل الجملة عقب جملة أخرى تشتمل على معناها أي تشتمل تلك الجملة الثانية العقب بما على معنى الأولى المعقبة. والمراد باشتمالها على معناها إفادتها لما هو المقصود من الأولى ولو مع الزيادة، لا أنها تفيد نفس معنى الأولى بالمطابقة، وإلا كان ذلك تكراراً تأكيداً لها أي لقصد التأكيد والتقوية بتلك الجملة الثانية للأولى. مجرى المثل: بأن يقصد بالجملة الثانية المذيل بما حكم كلي يكون منفصلاً عمما قبله.

واستغنائه عمما قبله: فيكون في هذا الوصف ملحقاً بالمثل؛ لأن المثل عبارة عن كلام تام، نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول، فشأن المثل الاستقلال كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾ أي الإسلام ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ أي زال الكفر ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ فهذه الجملة مع كونها متضمنة لمعنى الأولى، وهو "زهوق الباطل" أي اضمحلاله وذهابه، ولهذا كانت تأكيداً لها قد قصد بها حكم كلي، لا يتوقف معناه على الأولى، فصدق على هذا القول اسم هذا الضرب من التذليل. غير حارياً مجرى المثل: بأن لا يستقل بإفادحة المراد؛ لعدم استغنائه عمما قبله، فلا يكون حارياً مجرى المثل؛ لكون وصف المثل الاستقلال، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهُلْ نُحَاجِزِ إِلَّا الْكُفَّارَ﴾ وهذا على تأويل أن يجعل المعنى: وهل بحاجة إلى ذلك الجزء المخصوص الذي ذكر =

نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ [سب: ١٧].

ومنها: الاحتراس وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه نحو: **أي ذلك الإيمان مِنَ الْحِرْسِ**

**فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةً تَهْمِي**

ومنها: التكميل وهو أن يؤتى بفضلة تزيد المعنى حسنا نحو: **وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبَّهِ** [الدهر: ٨] أي مع حبه، وذلك أبلغ في الكرم.

## الخاتمة

### في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

إيراد الكلام على حسب ما تقدم من القواعد يسمى إخراج الكلام على ..... .

= من قبل، وهو إرسال سيل العرم وتبدل الجتين إلا الكفور؛ لأنه حينئذ يكون متعلقا بما قبله، وهو قوله تعالى: **(فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَلْنَا هُمْ بِجَهَنَّمِ)** فلا يكون جاري مجرى المثل في الاستقلال. ولو أول على أن يجعل المعنى: وهل نعاقب مطلق العقاب إلا الكفور، جرى مجرى المثل؛ لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله.

غير مفسدتها: حال مقدم من فاعل "سقى" وهو "صوب الريبع" أي نزول المطر، ووقوعه في الربع.

وديمة: بكسر الدال المطر المسترسل، وأقله ما بلغ ثلث النهار والليل، وأكثره ما بلغ أسبوعا. قدمي: أي تسيل من هى الماء إذا سال، فلما كان المطر قد يؤدي بدوامه إلى خراب الديار وفسادها، أمكن أن يقع في الوهم أن ذلك دعاء على فساد الديار، فأتأتي بقوله: "غير مفسدتها"؛ دفعا لذلك التوهم.

أن يؤتى: في كلام لا يوهم خلاف المقصود. بفضلة: أي ما ليس بجملة مستقلة، ولا ركن كلام كال فعل أو المحرر أو نحو ذلك. حسنا: في الغرض المسوق له الكلام نحو: **وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبَّهِ** أي مع حبه، واستهائاته الناشي عن الحاجة، وذلك أبلغ في الكرم، والتنتزه عن البخل المنزوم من مجرد إطعام الطعام ولو كان كرما أيضا. فزيادة الفضلة هنا، وهو قوله تعالى: **(عَلَى حُبَّهِ)** تزيد في مدح الأبارار بالكرم الذي هو الغرض المسوق له الكلام حسنا، وبمبالغة، وإن كان أصل المدح يتم بدونها. وبعضهم سمى هذا القسم بالتميم، وجعل التكميل نفس الاحتراس المذكور قبله؛ لتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه، والأمر سهل؛ إذ التكميل والتميم شيء واحد لغة.

**مقتضى الظاهر.** وقد تقتضي الأحوال العدول عن مقتضى الظاهر، ويورد الكلام على خلافه في أنواع مخصوصة.

منها: تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمها منزلة الجاهل بها؛ لعدم جريه على وجوب علمه، فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل، كقولك لمن يؤذى أباه: هذا أبوك. ومنها: تنزيل غير المنكر منكر إذا لاح عليه شيء من علامات الإنكار،

**مقتضى الظاهر:** أي على مقتضى ظاهر الحال فإن الحال كما مر عبارة عن الأمر الحامل للمتكلّم على إيراده الكلام على صورة مخصوصة، وذلك الأمر قد يكون أمراً حقيقة ثابتة في الواقع، ويسمى حينئذ ظاهر الحال. وقد يكون أمراً يعتبره المتكلّم كتنزيل شيء منزلة غيره، فيكون خلاف ظاهر الحال. فإيراد الكلام على القواعد التي تقدمت يسمى إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال؛ لكون الأمر الداعي حينئذ ثابتة في الواقع من غير أن يكون ثم تنزيل شيء كغيره وهو الأصل في الكلام، لكن قد يعدل إلى خلافه كما قال: "وقد تقتضي الأحوال العدول عن مقتضى الظاهر، ويورد الكلام على خلافه في أنواع مخصوصة". ويورد الكلام: ويسمى الإيراد على هذا الوجه إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال.

**فائدة الخبر أو لازمها:** ففائدة الخبر وهي الحكم الذي تضمنه الخبر الذي هو كون المتكلّم عالماً بتلك الفائدة. على وجوب علمه: الذي هو العمل بحسب ذلك العلم، والمعنى أن ينزل العالم بفائدة منزلة الجاهل بها؛ لعدم جريه على موجب علمه بفائدة، أو ينزل العالم بلازم الفائدة منزلة الجاهل به؛ لعدم جريه على موجب علمه بلازم الفائدة، فالضمير في قوله: "منزلة الجاهل بها" راجع إلى الفائدة، لكن المراد بفائدة حينئذ ما يعم لازم الفائدة؛ لكونه فائدة أيضاً.

**فيقي إليه الخبر إلخ:** بسبب هذا التنزيل كما يلقى إلى الجاهل، ولو لم يكن لهذا التنزيل، لم يكن إلقاء الخبر إليه لائقاً؛ لأن العالم بما يقصد بالخبر من الفائدة أو لازمها، ليس من شأن العقلاة إلقاء الخبر إليه. هذا أبوك: فإنه لما أذى أباه مع علمه بأنه أبوه، نزل منزلة الجاهل بكونه أبوه، وألقى إليه الخبر كما يلقى للجاهل؛ تبيّنها على أنه هو والجاهل سواء، وإيماء إلى أن هذا الإيذاء لا يتصور إلا من الجاهل. علامات الإنكار: التي يزعم بها المتكلّم كونه منكراً مع أنه ليس كذلك في الحقيقة، فيؤكّد له الكلام وجوباً كما يؤكّد للمنكر نحو: " جاء شقيق عارضاً رحمه" أي واضعاً لرحمه بحيث يكون عرضه في جهة الأعداء على ما هو عادة من ليس متبيئاً للحرب، فمحبيه على هذه الهيئة علامة اعتقاده أنه لا رمح في بين عمه الخصوم له، فنزل بسبب هذه العلامة للإنكار منزلة المنكر مع أنه لا ينكر أن في أعدائه من بين عمه رماحاً، وخطوب بقوله: "إن بين عملك فيهم رماح" على وجه التأكيد كالمنكر.

فيؤكّد له نحو:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضاً رُمْحَةً  
إِنَّ بْنِي عَمْكَ فِيهِمْ رَمَاحُ

وَكَوْلُكَ لِلسَّائِلِ الْمُسْتَبِعَدِ حَصْوَلُ الْفَرْجِ: إِنَّ الْفَرْجَ لِقَرِيبٍ. وَتَنْزِيلُ الْمُنْكَرِ أَوِ  
الشَّاكِ مِنْزَلَةَ الْخَالِي إِذَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الشَّوَاهِدِ مَا إِذَا تَأْمَلَهُ، زَالَ إِنْكَارُهُ أَوْ شَكُهُ،  
كَوْلُكَ لِمَنْ يَنْكِرُ مِنْفَعَةَ الطَّبِّ أَوْ يَشْكُ فِيهَا: الطَّبُ نَافِعٌ.

وَمِنْهَا: وضع الماضي موضع المضارع لغرض كالتنبيه على تحقيق الحصول نحو: ﴿أَتَى  
أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعِجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، أو التّفاؤل نحو: إِنْ شَفَاكَ اللَّهُ الْيَوْمَ، تَذَهَّبُ معي غداً.  
وعكسه أي وضع المضارع، موضع الماضي لغرض، كاستحضار الصورة الغريبة في  
الخيال، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتَشْيِيرُ سَحَابَاتِ﴾ [فاطر: ٩] أي فأثارت.

إن الفرج لقريب: مؤكدا بـ"إن" و "لام"، فمجرد كونه سائلا وإن كان يقتضي أن يؤتى في الكلام الملقى إليه  
بتأكيد لكن زيادة التأكيد على الواحد لتنزيله منزلاً المنكر، وجعل استبعاده علامة الإنكار.

زال إنكاره أو شكه: وانتقل إلى مرتبة خالي الذهن، فيلقى إليه الخبر غير مؤكّد كما يلقى إلى خالي الذهن، كقولك  
لمن ينكر منفعة الطب أو يشك فيها: "الطب نافع" من غير تأكيد، فإن الدلائل الدالة على كون الطب نافعاً لما كانت  
ظاهرة بحيث لو تأملها المنكر أو الشاك، زال إنكاره أو شكه، جعل الجحود والشك معها كالعدم، وألقى الكلام إلى  
المنكر والشاك غير مؤكّد كما يلقى إلى خالي الذهن.

وضع الماضي موضع المضارع: فإن لفظ الماضي مشعر بتحقق الواقع نحو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعِجِلُوهُ﴾، فغير  
بالماضي وكان مقتضى الظاهر: "يأتي أمر الله" بصيغة المضارع؛ لكونه متطرفاً تبيّناً على تحقيق حصوله؛ ليطمئن رسول  
الله ﷺ والمؤمنون. أو التّفاؤل: والتّيمن، وذلك؛ لأنّ السامع إذا سمع ما يدلّ على حصول متمناه ووقوعه، حصل له  
من السرور ما لم يحصل إذا عبر بما يدلّ على حصوله في الاستقبال نحو: إِنْ شَفَاكَ اللَّهُ الْيَوْمَ، تَذَهَّبُ معي غداً، فالتعبير  
بالماضي ههنا وإن كان الأصل في كلمة "إن وإذا" أن يكون كل من الشرط والجزاء جملة استقبالية في اللفظ، للتفاؤل  
من المخاطب ودخول السرور عليه بحصول الشفاء. في الخيال: يعني إذا أريد حكاية صورة ماضية يهتم باستحضارها  
لغرابة، عبر عنها بصيغة المضارع الدال على الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد، فكانه يستحضر بلطف المضارع تلك  
الصورة؛ ليشاهدها السامعون، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتَشْيِيرُ سَحَابَاتِ﴾ فالتعبير بالمضارع أي فـ"تثير"  
موضع الماضي أي فأثارت، إنما هو لاستحضار الصورة البديعة الدالة على قدرته تعالى الباهرة القاهرة.

وإفادة الاستمرار في الأوقات الماضية نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ﴾ [الحجرات: ٧] أي لو استمر على إطاعتكم.

ومنها: وضع الخبر موضع الإنشاء لغرض كالتفاؤل نحو: هداك الله لصالح الأعمال. وإظهار الرغبة نحو: رزقني الله لقاءك، والاحتراز عن صورة الأمر تأدباً كقولك: ينظر مولائي في أمري.

وعكسه أي وضع الإنشاء موضع الخبر لغرض، كإظهار العناية بالشيء نحو: ﴿قُلْ أَمْرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] لم يقل: وإقامة وجوهكم عنابةً بأمر الصلاة.

والتحاشي عن موازاة اللاحق بالسابق نحو: ﴿قَالَ إِنِّي أُشَهِّدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ<sup>أَي التبرئة</sup>

وإفادة الاستمرار إلخ: للفعل استمراً تجددياً في الأوقات الماضية نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ أي في كثير من الواقع ﴿لَعَنْتُمْ﴾ أي لوقعم في جهد وبلاء، فالأصل في كلمة "لو" دخولها على الماضي، لكن عدل هنا إلى المضارع لقصد إفادة الاستمرار. لو استمر ﴿لَهُ﴾ على إطاعتكم، وموافقتكم في كل ما تستصوبونه بحسب رأيكم فيما مضى، وقتاً بعد وقت، ومرةً بعد مرة كما هو مرادكم منه ﴿لَهُ﴾، ذلك الاستمرار بقرينة في كثير من الأمر لوقعم في بلاء وجهد.

وضع الخبر موضع الإنشاء: بوقوع المعنى المراد نحو قولك في مقام الدعاء للمخاطب: "هداك الله لصالح الأعمال" موضع "اللهم اهدئ"؛ ليتفاعل بلفظ الماضي على حصول الهدایة لصالح الأعمال، وعدها من الأمور الواقعية التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية.

وإظهار الرغبة: والحرض على وقوع المطلوب نحو: "رزقني الله لقاءك" فعبر بالماضي ولم يقل: "اللهم ارزقني لقاءه" إظهاراً للرغبة والحرض على وقوع اللقاء. كقولك: إذا حول المولى عن أمرك وجهه: "ينظر مولاي في أمري" مقام "انظر" للتأدب، والاحتراز عن صورة الأمر والاستعلاء. كإظهار العناية بالشيء: والاهتمام بشأنه نحو: ﴿قُلْ أَمْرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ عطفاً على القسط كما هو مقتضى الظاهر، وإظهاراً؛ لكونها مما يعني بشأنه للشرف والغوازة. وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ: فعدل عن لفظ الأول، ولم يقل: "أشهدكم"، تحاشياً عن موازاة شهادتهم بشهادة الله لما بينهما من الاختلاف، فإن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت. وأما إشهادهم، فما هو إلا تهاون بدينهم واستهانة بمحالهم.

مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١﴾ لَمْ يقلْ وَأَشْهِدْ كُمْ تَحَاشِيَا عَنْ مُوازَةِ شَهَادَتِكُمْ بِشَهَادَةِ اللَّهِ .  
وَالْتَّسْوِيَةُ نَحْوُ: ﴿أَنْفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقْبَلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبه: ٥٣].

ومنها: الإِضْمَارُ في مقام الإِظْهَارِ لغرضِ كادعاءِ أنَّ مرجعَ الضميرِ دائمَ الحضورِ في الذهنِ كقولِ الشاعرِ:

أَبْتِ الْوَصَالَ مَخَافَةَ الرُّقَبَاءِ وَأَتَكَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظَّلَّمَا

الفاعل ضمير لم يتقدم له مرجع.

فمقتضى الظاهر الإِظْهَارِ، ومتكين ما بعد الضمير في نفسِ السامِعِ؛ لتشوّقه إلى أولاً نحو:

١ - هي النفس ما حملتها تحمل.

٢ - هو الله أحد.

٣ - نعم تلميذ المؤدب.

والتَّسْوِيَةُ: بَيْنَ الْفَعْلِ وَضَدِّهِ نَحْوُ: ﴿أَنْفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقْبَلَ مِنْكُمْ﴾ فَإِبْرَادُ الْأَمْرِ هُنْهَا فِي الْمَوْضِعِ الْخَيْرِيِّ أَيْ ﴿لَنْ يُتَقْبَلَ مِنْكُمْ﴾ أَنْفَقْتُمْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا؛ لِلدلالةِ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْإِنْفَاقِ طَوْعًا وَبِينِهِ كَرْهًا، وَالْتَّبِيهِ عَلَى عَدْمِ تَفَاقُوتِ حَالِ إِنْفَاقِهِمْ فِي نَفْيِ التَّقْبِيلِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ يَسْتَعْمِلُ لِلتَّسْوِيَةِ . فِي مقامِ الإِظْهَارِ: وَالْمَرَادُ بِمقامِ الإِظْهَارِ، مقامٌ لَا يُوجَدُ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الإِضْمَارَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَرْجِعِ . فَإِبْرَادُ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا لغَرْضِ وَعْرُوضِ اعْتِباَرِ الْأَطْفَلِ مِنْ إِبْرَادِ الْمَظْهَرِ فِيهِ، كادعاءُ أنَّ مرجعَ الضميرِ دائمَ الحضورِ فِي الذهنِ بِحِيثُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى غَيْرِهِ . الفاعل ضمير: أَيْ فِي "أَبْتِ" لَمْ يَتَقدِّمْ لِهِ مَرْجِعٌ، فمقتضى الظاهر الإِظْهَارِ؛ لِكُونِ الْمَقَامِ مَقَامًا؛ لِعدْمِ تَقْدِيمِ الْمَرْجِعِ، لَكِنْ عَدْلٌ عَنْهِ إِلَى الإِضْمَارِ؛ لِفِيدِ ادعَاءِ كُونِ الْمَرْجِعِ دَائِمًا حَضُورًا، وَكُونِ الْذَّهَنِ غَيْرِ مَلْتَفِتٍ إِلَى غَيْرِهِ .

لِتَشْوِيْقِهِ إِلَيْهِ أولاً: فَإِنَّ السَّامِعَ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الضَّمِيرِ مَعْنَى؛ لِعدَمِ سَبِقِهِ مَا يَرْجِعُهُ إِلَيْهِ انتِظَارُ مَا يَرْدُ عَلَيْهِ بَعْدَهُ وَتَشْوِيْقِهِ إِلَيْهِ، إِذَا جَاءَ بَعْدَ الانتِظَارِ وَالتَّشْوِيْقِ كَانَ أُمُكْنِيْنَ فِي النَّفْسِ وَأُوقَعَ فِيهَا؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَكُونُ أَقْبَلَ لَمَّا حَصَلَ بَعْدَ التَّشْوِيْقِ، وَالانتِظَارِ مَا حَصَلَ بِلَا شُوْقٍ وَتَعْبٍ . هي النفس ما حملتها: فمقتضى الظاهر في هذه الأمثلة هو الإِظْهَار دون الإِضْمَارِ؛ لِعدَمِ تَقْدِيمِ الْمَرْجِعِ، لَكِنْ عَدْلٌ عَنْهِ وَأَوْرَدَ ضَمِيرَ "هي" مَكَانَ الْقَصَّةِ فِي الْأَوَّلِ، وَضَمِيرَ "هو" مَكَانَ الشَّأْنِ فِي الثَّانِي، وَضَمِيرَ الْمَسْتَرِ فِي "نعم" مَكَانَ الْإِسْمِ الظَّاهِرِ فِي الثَّالِثِ أَيْ نَعْمَ التَّلَمِيْذِ؛ لِيَتَهِيَّ السَّامِعُ بِالضَّمِيرِ لَمَّا يَرْدُ بَعْدَهُ وَتَشْوِيْقِهِ إِلَيْهِ، فَيَمْكُنُ فِي نَفْسِهِ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ فَضْلٌ تَمَكَّنُ؛ لِكُونِهِ وَارِدًا بَعْدَ الانتِظَارِ وَالتَّشْوِيْقِ .

وعكسه أي الإظهار في مقام الإضمار لغرض، كتقوية داعي الامتثال، كقولك **لعبدك: سيدك يأمرك بـكذا**. ومنها: الالتفات وهو نقل الكلام من حالة التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة إلى حالة أخرى من ذلك.

فالنقل من التكلم إلى الخطاب نحو: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] أي "أرجع".

ومن التكلم إلى الغيبة نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحِرْ﴾ [الكوثر: ١]. ومن الخطاب إلى التكلم كقول الشاعر:

**أَتَطْلُبُ وَصْلَ رَبَّاتِ الْجَمَالِ  
وَقَدْ سَقَطَ الْمَشِيبُ عَلَى قَذَالِي**

ومنها: **تجاهل العارف** وهو سوق المعلوم مساق غيره لغرض، كالتبسيخ نحو:

سيديك يأمرك بـكذا: فإن مقتضى الظاهر هنا الإضمار أي أنا آمرك بـكذا؛ لكون مقام التكلم، لكن جيء مكانه بلفظ السيد، وأُسند الأمر إليه؛ لأجل الدلالة على قوة داعي المأمور على امتثال الأمر. من ذلك: بأن يساق الكلام أولاً على واحدة من هذه الثلاثة، ثم يعدل منها إلى الأخرى مع أن ظاهر الحال يقتضي عدم ذلك العدول، وإلا لم يصح عده من أنواع إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال.

**وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ**: فمقتضى الظاهر إجراء الكلام على طريق التكلم أي أرجع؛ ليكون الكلام جاريًا على نسق واحد، لكن عدل عنه إلى الخطاب، وقال: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فكان نقلًا من التكلم إلى الخطاب على خلاف مقتضى الظاهر. **فَصَلِّ لِرَبِّكَ**: ومقتضى الظاهر هنا أيضًا إجراء الكلام على التكلم أي فصلٌ لنا؛ لكون قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ تكلما، فالنقل إلى قوله تعالى: ﴿لِرَبِّكَ﴾، التفات من التكلم إلى الغيبة؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة.

سوق المعلوم مساق غيره: بأن يعبر عنه بما يدل باعتبار أصله على أنه غير معلوم لغرض أي لفائدة، فإنه لو كان هذا من غير نكتة وفائدة لم يكن من هذا الباب. **كالتبيخ**: والتبيخ على أمر قد وقع نحو قول [المذكور] لليلى بنت طريف في مرثية أخيها الوليد بن طريف، وقد كان قتله يزيد بن معاوية: أي شجر الخابور: وهو نهر في ديار بكر، ما لك مورقا: أي أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقا؟ أي مخرجاً لأوراقك، فلا استفهام هنا للتعجب والإنكaran، "ومورقا" حال من الكاف في "لك". "كأنك لم تجزع على ابن طريف"، فهي تعلم أن الشجر لم تجزع على =

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورَ مَالِكَ مُورَقاً      كَانَكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ  
وَمِنْهَا: أَسْلُوبُ الْحَكِيمِ: وَهُوَ تَلْقَى الْمَخَاطِبُ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ، أَوْ السَّائِلُ بِغَيْرِ مَا  
يَطْلُبُهُ؛ تَنْبِيهَا عَلَى أَنَّهُ الْأَوَّلُ بِالْقَصْدِ،  
فَالْأَوَّلُ يَكُونُ بِحَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى خَلَافِ مَرَادِ قَائِلِهِ، كَقُولُ الْقَبْعَثِيرِ لِلْحَجَاجِ، وَقَدْ  
تَوَعَّدَهُ بِقَوْلِهِ: لَأَحْمَلْنَكَ عَلَى الْأَدْهَمِ مُثْلَ الْأَمْيَرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدْهَمِ، وَالْأَشَهْبِ،  
فَقَالَ لِهِ الْحَجَاجُ: أَرَدْتَ الْحَدِيدَ؟ فَقَالَ الْقَبْعَثِيرُ: لَأَنْ يَكُونَ حَدِيدًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
بِلِيْدًا، أَرَادَ الْحَجَاجُ بِالْأَدْهَمِ الْقِيدَ، وَبِالْحَدِيدِ الْمَعْدَنِ الْمُخْصُوصُ، وَحَمَلُهُمَا  
الْقَبْعَثِيرُ عَلَى الْفَرَسِ الْأَدْهَمِ الَّذِي لَيْسَ بِلِيْدًا.

= ابن طريف، لكنها تجاهلت، فاستعملت لفظ "كأن" الدال على الشك؛ لتوبيخ الشجر على إبراقه، وفيه من  
المبالغة في وجوب الجزع ما لا يخفى.

وهو تلقى: أي المتكلم ومواجهته المخاطب بغير ما يتربقه ذلك المخاطب من المتكلم، أو تلقى المتكلم السائل بغير  
ما يطلبه ويسأله. تنبئها على أنه الأولى: أي تنبئها على أن ذلك الغير الذي لا يتربقه المخاطب في الأول، ولا  
يطلبه السائل في الثاني هو الأولى بأن يقصد ويراد، دون ما يتربقب ويطلب. بحمل الكلام: أي بسبب حمل  
المتكلم كلام المخاطب على خلاف مراد قائله الذي هو ذلك المخاطب.

وقد توعده بقوله: ووجه توعد الحجاج القباعثري بهذا القول على ما قيل: "إن القباعثري كان جالساً في بستان مع  
جماعة من إخوانه في زمن الحصرم أي العنبر الأخضر، فذكر بعضهم الحجاج، فقال القباعثري: اللهم سود وجهه،  
وأقطع عنقه، واسقني من دمه، فبلغ ذلك الحجاج، فقال له: أنت قلت ذلك؟ فقال: نعم، ولكن أردت العنبر الحصرم  
بأن المراد بتسويف وجهه استواء، وبقطع عنقه قطفه، وبدمه الخمر المتخدم منه، فقال له الحجاج: هذا القول متعدد إياه،  
فقال القباعثري: مثل الأمير يحمل على الأدhem، والأشهب، فقال له الحجاج: ويلك، أردت الحديد؟ فقال القباعثري: لأن  
يكون حديداً خيراً من أن يكون بليداً، فتلقي القباعثري الحجاج بهذا القول بغير ما يتربقه، وحمل كلامه على خلاف  
مراده؛ إذ أراد الحجاج بالأدhem "القيد"، وبالحديد "المعدن المخصوص والمعروف"، وحملهما القباعثري أي "الأدhem" على  
الفرس الأدhem الذي غلب سواده، وأكَد ذلك الحمل بضم الأشهب إليه، وهو الفرس الذي غلب بياضه، "والحديد"  
على الفرس ذي الحلة، فكان الجموم محمولاً على الفرس الأدhem الذي ليس بليداً؛ تنبئها على أن حمل الكلام على هذا  
المعنى هو الأولى بأن يقصده الأمير مثل الحجاج.

ووالثاني: يكون بتزيل السؤال منزلة سؤال آخر، مناسب لحالة السائل كما في قوله تعالى:  
**رَبِّكُمْ يُسَأَلُونَكُمْ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هُنَّ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ** [البقرة: 189]، سأل بعض الصحابة النبي ﷺ  
ما بال أهلاً؟ ييدو دقيقاً، ثم يتزايد حتى يصير بدواً، ثم يتناقض حتى يعود كما بدأ، فجاء  
الجواب عن الحكمة المترتبة على ذلك؛ لأنها أهم للسائل، فنزل سؤالهم عن سبب الاختلاف  
**مَنْزِلَةُ السُّؤَالِ عَنْ حِكْمَتِهِ.**

ومنها: التغليب وهو ترجيح أحد الشيئين على الآخر في إطلاق لفظه عليه كتغليب المتصاين أو المتشابهين [التحریم: ۱۲]، ومنه الأبوان المذکر على المؤنث في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ﴾ [التحریم: ۱۲]، والأب والأم. وكتغليب المذكر، والأخف على غيرهما نحو: القمرین أي الشمس، والقمر. وال عمرین: أي أبي بكر، وعمر. ....

منزلة سؤال آخر: تنبئها على أن ذلك السؤال الآخر المناسب حاله، هو الأولى والأهم بالسؤال عنه، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾. ما بال أهلاً؟ فهذا بظاهره سؤال عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فحاء الجواب بقوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ عن الحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف، وهي أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم للناس، يوقتون بها أمورهم، ويعرفون بها وقت الحج، ولم يجاوبوا بيان السبب لذلك الاختلاف؛ لأنما أى تلك الحكمة التي جاء الجواب عنها أهم للسائل؛ إذ لا يتعلق لهم بالسبب غرض، ولا يطلع عليه كل أحد بسهولة. منزلة السؤال عن حكمته: لكونه الأولى بالسؤال والأليق بالحال، فلذلك أحجب بيان الحكم لا بيان السبب. في إطلاق لفظه عليه: أى في إطلاق لفظ المغلب على الآخر المغلب عليه، بأن يجعل الآخر متفقا معه في الاسم ثم يطلق اللفظ عليهما جيئا.

وَكَانَتْ مِنَ الْفَاتِنِيْنَ: فإنه غالب هنا المذكر على المؤنث وأطلق اللفظ الموضوع للذكر فقط، وهو الجمع بالباء والتون على الذكور والإئاث جميعاً. ومنه: أي ومن تغليب المذكر على المؤنث "الأبوان للأب والأم" إلا أن مخالفة الظاهر فيما سبق من جهة الهيئة والصيغة، وهنها من جهة المادة وجواهر اللفظ.

وكتغليب المذكر والأخف: وجعل المغلب ثانية بهذا الاعتبار، فالأصل في هذا التغليب أن يغلب الأخف على غيره، إلا أن يكون الغير مذكراً، فيغلب على المؤنث وإن كان المؤنث أخف، ففي نحو: "القمرين" أي الشمس، والقمر غالب القمر؛ لكونه مذكراً وإن كان لفظ الشمس لسكون وسطه أخف، وفي نحو: "والعمررين" أي أبي بكر وعمر، غالب عمر على أبي بكر لأنه يليق بالخلفية لفظ عمر.

والمحاطب على غيره نحو: ﴿لَنْخُرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتَنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتَنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، أدخل شعيب بحكم التغليب في ﴿لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتَنَا﴾ مع أنه لم يكن فيها قط حتى يعود إليها. وكتغليب العاقل على غيره، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

أو لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتَنَا: فالمحاطب حقيقة في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتَنَا﴾ هو من آمن بشعيب دونه عليه السلام، لكن أدخل شعيب بحكم التغليب في ﴿لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتَنَا﴾، ونسب هذا الوصف إلى الجميع مع أنه عليه السلام لم يكن فيها أي في ملتهم حتى يعود إليها؛ لأن ملتهم الكفر، والأنبياء معصومون عن الكفر قبل البعثة وبعدها بالاتفاق.

**رَبِّ الْعَالَمِينَ:** إذ العالم اسم لما يعلم به الصانع من العقلاة وغير العقلاة، فغلب العقلاة على غيرهم، وأورد بصيغة الجمع بالياء والتون المختصة بالعقلاة وأوصافهم، وهذا والله سبحانه وتعالى أعلم.

## علم البيان

**البيان:** علم يبحث فيه عن التشبيه، والمحاز، والكتنائية.

البيان: قال في الحاشية: وقد عرّفوا البيان أيضاً إلخ. تفصيل المقام: أن المشهور في تعريف البيان أنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، ولما كان الظاهر أن المراد بالعلم المأمور في التعريف القواعد والأصول؛ لأنها التي قصد في هذا الباب بيانها. أورد المصنف في هذا التعريف بدل العلم القواعد، ففحائل التعريف أن البيان قواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق، وتركيب مختلف في وضوح الدلالة على ذلك المعنى الواحد بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح، سواء كانت تلك الطرق من قبيل التشبيه، أو المحاز، أو الكتนาية. فمثلاً إيراد المعنى الواحد بطرق من التشبيه أن يقال في وصف زيد مثلاً بالكرم: زيد كالبحر في السخاء، وزيد كالبحر، وزيد بحر، فهذه تركيب مختلفة الوضوح من التشبيه؛ لأن الأول منها أوضح من الثاني والثالث؛ لوجود التصریح فيه بوجه الشبه وأداة التشبيه، والثاني أوضح من الثالث؛ للتصریح الأداة فيه بخلاف الثالث، فإنه حذف فيه الوجه والأداة معاً، فهو دون الكل في الوضوح.

ومثال إيراده بطرق الاستعارة أن يقال في وصفه بالكرم أيضاً: "رأيت بحراً في الدار"، و"علم زيد بالأنعم جميع الأنعام"، و"لُجَّة زيد تتلاطم أمواجها"، فهذه طرق مختلفة الوضوح من الاستعارة، فأوضحها الأول، وأخففها الأوسط، والأخر بين بين. ومثال إيراده بالطرق المختلفة الوضوح في باب الكتนาية في وصفه بالكرم أيضاً: "زيد مهزول الفصيل" و"زيد جبان الكلب" و"زيد كثير الرماد"، وهذه التركيب تفيد وصف زيد بالجود على طريق الكتนาية، وهي مختلفة وضوها، والأخر منها أوضحها. فالقواعد التي يعرف بها إيراد كل معنى بما يناسبه من التركيب المختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى هي البيان. ثم لما كان هذا التعريف مشتملاً على كون التركيب مختلفة في الوضوح، وليس كل دلالة تختلف في الوضوح، بل منها ما يقبل ذلك الاختلاف، ومنها ما لا يقبل، لم يفهم هذا التعريف مالم بين أقسام الدلالة، ولم يعن ما يجري في ذلك الاختلاف. وذلك البيان مع أنه يفضي إلى زيادة التطويل يتعرّض فهمه على التلامذة المبتدئين، فلذا لم يذكر المصنف هذا التعريف في الكتاب، واختار ما هو الأقرب إلى أفهمهم، وهو أن يقال في تعريف البيان: أنه علم يبحث فيه عن التشبيه، والمحاز، والكتنائية، ثم يستغله بتفصيل هذه المباحث، وهذا كله توضيح لما في الحاشية.

البيان: وقد عرّفوا البيان أيضاً بأنه قواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه كالتعبير عن الكرام بعبارات التشبيه، والمحاز، والكتنائية. والأقرب أن يقال: "علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه، والمحاز، والكتنائية" ثم يستغله بتفصيل هذه المباحث، وقد اتبعنا ذلك تسهيلاً على التلامذة.

**التشبيه:** إلحاد أمر بأمر في وصف باداة لغرض. والأمر الأول يسمى "المشبب"، والثاني "المشبب به"، والوصف "وجه الشبه"، والأدابة "الكاف أو نحوها" نحو: <sup>كلفظ مثل وكأن</sup> **العلم كالنور في الهدایة**، فالعلم مشبه، والنور مشبه به، والهدایة وجه الشبه، والكاف أدابة التشبيه، ويتعلق بالتشبيه ثلاثة مباحث: الأول في أركانه، والثاني في أقسامه، والثالث في الغرض منه.

## المبحث الأول

### في أركان التشبيه

أركان التشبيه أربعة: المشبب، والمشبب به - يسميان طرفي التشبيه - وجه الشبه، والأدابة. والطرفان إما حسيان<sup>(١)</sup> نحو: "الورق كالحرير في النعومة".

إلحاد أمر بأمر: في هذا الإلحاد؛ لأنَّه من الأمور الاختيارية، فلا يصار إليه إلا لغرض. العلم كالنور: فجعل العلم فيه ملحاً بالنور في وصف الهدایة بكل التشبيه، فالعلم مشبه، والنور مشبه به، والهدایة وجه الشبه، والكاف أدابة التشبيه. ثلاثة مباحث: الأول في أركانه المأخوذة في تعريفه، والثاني في أقسامه الحاصلة باعتبار أحد هذه الأركان، والثالث في الغرض منه الباعث على إيجاده. طرف التشبيه: ولما كان الطرفان من هذه الأركان هما الأصل والعمدة في التشبيه، قدم البحث عنهم فقال: "والطرفان إما حسيان" إلخ.

إما حسيان: المراد بالحسي ما يدرك هو بنفسه، أو مادته التي يحصل منها حقيقة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فمن الأول نحو: "الورق كالحرير في النعومة"، فإن كلا من المشبه والمشبب به ههنا يدرك بنفسه بحاسة اللمس،

(١) إما حسيان: المراد بالحسي ما يدرك هو، أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، ومن الثاني قوله:  
وكان حمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد  
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من

فإن المشبه به، وهو الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية، وإن كان معدوماً لا يدركه الحس، إلا أن مادته وهي الأعلام، والياقوت، والرماح، والزبرجد مما يدرك بالبصر، ومثل هذا التشبيه يسمى بالخيالي.

وإما عقليان<sup>(١)</sup> نحو: "الجهل كالموت".

= ومن الثاني قوله:

وكأن حمر الشقيق  
إذا تصوب أو تصدع  
أعلام ياقوت نشر  
ن على رماح من زبرجد

الشقيق نور ينفتح كالورد وأوراقه حمر، فإذا صافحة المحرر إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف. قوله: إذا تصوب أو تصدع متعلق بمعنى كأن أي يشبه الشقيق الحمر حين تصوب أي مال إلى أسفل، أو تصدع أي مال إلى علو بتحريك الريخ له بإعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد.

والأعلام جمع علم بمعنى الرأية، والمراد بالياقوت "الحجر النفيس المعلوم" بشرط أن يكون أحمر وهو أغبر الياقوت، كما أن المراد بالزبرجد "الحجر النفيس الأخضر"، فالمشبه هنا – وهو الشقيق الحمر – وإن كان أمراً حسياً مدركاً بحسنة البصر، لكن المشبه به وهو هيئة نشر الأعلام الياقوتية على الرماح الزبرجدية معروفة، لم تشاهد قط، إلا أن هذه الأشياء التي هي مادة تلك الهيئة وهي: الأعلام والياقوت والرماح والزبرجد لما كانت مدركة بحسنة البصر، دخل هذا القسم في الحسي أيضاً، ومثله يسمى بالخيالي، وهذا البيان يتضح ما قال في الحاشية: المراد بالحسني، ما يدرك هو إلخ.

وإما عقليان: والمراد بالعقل مقابل الحسي أي ما لا يدرك هو، ولا مادته مدركاً بإحدى الحواس الخمس الظاهرة نحو: "الجهل كالموت"، فإن كلاً من الجهل والموت ليس حسياً مدركاً بإحدى الحواس، بل يدركان بالعقل، ويدخل في العقلي أيضاً ما لا يحس به ولا يعادته، ولكنه بحيث لو وجد في الخارج وأدرك، لكن مدركاً بتلك الحواس كما في قول أمير القيس:

أيقتلني والمشريّ مضاجعي ومسنونة رُّوق كأنىاب أغوال

أي كيف يقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمي؟ والحال أن السيف المشري أي المسوب إلى المشارف التي هي بلاد باليمن، والسباه المسنونة أي المحدودة الزرق أي المخلوة الصافية كأنىاب أغوال في الحدة، مضاجعي وملازمي. فالمشبه به هنا وهو أنىاب الأغوال؛ لكونه صورة وهمية اخترعها الوهم من عند نفسه من غير أن يكون له، أو مادته وجود في الخارج مما لا يحس به ولا يعادته أصلاً، ولكن لو وجد في الخارج وأدرك، لم يدرك إلا بالحس، ومثل هذا التشبيه يسمى بالوهبي، وهذا تفصيل ما في الحاشية من قوله: والمراد بالعقل إلخ.

(١) وإن عقليان: والمراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته مدركاً بتلك الحواس، ومنه ما ليس مدركاً هو ولا مادته بالحس لكن لو وجد في الخارج لكان مدركاً بها نحو قوله:

أيقتلني والمشريّ مضاجعي ومسنونة رُّوق كأنىاب أغوال

وإما مختلفان نحو: خلقه كالعطر.

ووجه الشبه هو الوصف الخاص الذي قصد اشتراك الطرفين فيه<sup>(١)</sup> كـ"المهاداة" في العلم والنور.

**وأداة التشبيه:** هي اللفظ الذي يدل على معنى المشابهة كـ"الكاف"، وـ"كأن"، وما في معناهما.

**مختلفان:** بأن يكون أحد الطرفين حسياً والآخر عقلياً نحو: "خلقه كالعطر"، فتشبه الخلق الذي هو عبارة عن كيفية راسخة في النفس، تصدر عنها الأفعال بسهولة، بذات العطر أي ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالمisks والعود الهندي، ولا شك أن الأول أمر لا يدركه إلا العقل فهو عقلي، والثاني أمر يشاهده البصر فهو محسوس بمحاسة البصر، وإن قصد بالعطر نفس الرائحة كان محسوساً بمحاسة الشم.

**الوصف الخاص:** وإنما جعل وجه الشبه الوصف الخاص بالمشبهين؛ لأنه إذا كان من الذاتيات أو الأعراض العامة، لم يكن للتشبيه، وادعاء المماثلة فائدة، كـ"المهاداة في العلم والنور"، فإن وجه الشبه في تشبيه العلم بالنور حيث يقال: "العلم كالنور" المهاداة إلى المقصود، وهي الوصف الخاص الذي اشتركا فيه، فإن العلم يدل على طريق الحق، ويفرق بينه وبين طريق الباطل، والنور يدل على طريق السلام، ويفصل بينه وبين طريق الهالك، فقد هدى كل منهما إلى المطلوب الذي هو طريق الحق في الأول، وطريق السلام في الثاني، فالمهاداة هي وجه الشبه.

ثم وجه الشبه قسمان: الأول: المحقق وهو الذي يتقرر في كل من المشبه والمشبه به على وجه التتحقق كما في تشبيه العلم بالنور، فإن وجه الشبه وهو المهاداة متقرر في كل منهما حقيقة. والثاني: التخييل وهو الذي لا يكون متقرراً فيهما، أو في أحدهما حقيقة، ولكن يخبل الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققًا، وتخيل ما ليس باوع واقعاً، كتشبيه الشعر بالخط، فإن وجه الشبه وهو السواد، ليس متقرر في الخط حقيقة، بل بتخييل الوهم وفرضه، وهذا ما قال في الحاشية: ويكون وجه الشبه محققًا إلخ. **وأداة التشبيه:** أي آلته التي يتوصل بها إلى التشبيه. وما في معناهما: اسماً كان أو فعلًا كتشابهه، وبتشابهه، ومشابهه، ومماثل.

= فإن أنياب الأغوال لم توجد هي، ولا مادتها، وإنما الوهم اخترعها، ولو وجدت لأدركت بالحس، ومثل هذه التشبيه يسمى بالوهمي.

**اشتراك الطرفين فيه:** ويكون وجه الشبه متحققًا كما في المثال، ومتخيلاً كما في قوله: "يا من له شعر كخطي أسود" فإن وجه الشبه وهو السواد متخيلاً في الخط.

<sup>(١)</sup> اشتراك الطرفين فيه: ويكون وجه الشبه متحققًا كما في المثال، ومتخيلاً كما في قوله: "يا من له شعر كخطي أسود"

والكاف يليها المشبه به بخلاف "كأن"، فيليها المشبه نحو:  
**كَانَ الشُّرِيَا رَاحَةً تَشَبَّهَ الدُّجَى لِتَنْظُر طَالَ اللَّيْلُ أَمْ قَدْ تَعَرَّضاً**  
و"كأن" تفيد التشبيه إذا كان خبرها جاماً، والشك إذا كان خبرها مشتقاً نحو:  
**"كأنك فاهم".**

وقد يذكر فعل ينبيء عن التشبيه نحو قوله تعالى: **﴿إِذَا رَأَيْتُهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا﴾** [البقرة: ١٩]، وإذا حذفت أدلة التشبيه ووجهه يسمى تشبيهاً بليغاً نحو: **﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾** [النَّبِيَّ: ١٠] أي كاللباس في الستر.

يليها المشبه به: لفظاً نحو: "العلم كالنور"، أو تقديرها نحو قوله تعالى: **﴿أَوْ كَصَبَّيْ مِنَ السَّمَاءِ﴾** [البقرة: ١٩] إذ المراد: أو كمثل ذوي صيب من السماء. **كأن الشريا:** فدخل فيه "كأن" على الشريا، وهو مشبه. كان خبرها جاماً؛ وذلك؛ لأن الخبر إذا كان جاماً، كان معايراً لاسمها في المفهوم والمصداق، فيصبح تشبيه الاسم بالخبر بلا مانع منه، فتحمل عليه كما هو أصلها بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقاً؛ لأنه حينئذ يكون متحداً بالاسم مصادقاً، فلو حملت على التشبيه كان كتشبيه الشيء بنفسه، فيكون هذا مانعاً من حملها على التشبيه، فتحمل على شك المتكلم بثبوت الخبر المعاير للاسم مفهوماً لما بين التشبيه والشك من التقارب نحو: "كأنك فاهم"، فإن معناه أن المتكلم يشك في كون المخاطب فاهماً.

وقد يذكر فعل: مع كون هذا الفعل غير دال على التشبيه باعتبار أصل وضعه نحو قوله تعالى: **﴿إِذَا رَأَيْتُهُمْ حَسِبْتُهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا﴾** فذكر فعل "حسبت" هنا لإفاده التشبيه بين الولدان المخلدين، واللؤلؤ المشتور. ولا يذهب عليك أن كون الفعل المذكور منبعاً عن التشبيه، غير ظاهر للقطع، بأنه لا دالة للحسban على التشبيه أصلاً، بل الوجه فيه أن المفعول الثاني في باب حسبت يكون محمولاً بحسب المعنى على المفعول الأول.

ومن المعلوم أنه لا يصح حمل لؤلؤ مشتور عليهم بدون تقدير أدلة التشبيه، فعدم صحة الحمل ه هنا ينبيء عن التشبيه كما في قولنا: "زيد أسد"، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، نعم بعد تحقق التشبيه بسبب الحمل يفيد تعلق الحسابان به أنه على وجه ظن المخاطب، وإدراكه على سبيل الرجحان، لا على وجه العلم واليقين كما أن قولنا: "علمت زيداً أساً"، يفيد أن تشبيه زيد بالأسد على وجه العلم واليقين، ويمكن أن يقال أن المضاف في كلامه مخدوف، والمعنى: أن الفعل ينبيء عن حال التشبيه من كونه على وجه العلم والقطع أو غيره. **تشبيهاً بليغاً:** لوجود المبالغة في التشبيه حيث حمل المشبه به على المشبه كأنه هو بعينه نحو: **﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾** أي كاللباس في الستر عن العيون، إذا أردتم هرباً من عدو، أو إخفاء ما لا تحبون الإطلاع عليه من كثير الأمور.

## المبحث الثاني

### في أقسام التشبيه

ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام:

أي المشبه والمشبه به

**تشبيه مفرد بمفرد:** نحو: "هذا الشيء كالمسك في الرائحة".

وتشبيه مركب بمركب: بأن يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة أمور،

تشبيه مفرد بمفرد: سواء كانا غير مقيدين بقيد يكون له دخل في التشبيه أو كانوا مقيدين به، فال الأول نحو: "هذا الشيء كالمسك في الرائحة"، فتشبيه الشيء المخصوص الجرئي بالمسك في الرائحة، تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد غير مقيد، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِيَسْ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِنَاسٍ لَهُنَّ﴾ [القراءة: ١٨٧] أي هن كاللباس لكم، وأنتم كاللباس هن، في أن كلا من المرأة والرجل يشتمل على صاحبه عند الاعتناق، كما أن اللباس يشتمل على صاحبه، فوجه الشبه هو وصف الاشتتمال، ولا مدخل فيه لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ﴾ و﴿لَهُنَّ﴾ لأن اللباس في حد ذاته موصوف بكونه يشتمل به من غير توقف على كونه للرجال أو للنساء فلذا لم يعد المجرور قيادا في المشبه به، وجعل هذا القول من تشبيه المفرد بالمفرد بلا قيد؛ لأن المراد بالقييد ليس هو مطلق القيد، بل ما له دخل في وجه الشبه، والثاني نحو: "السايعي بغير طائل كالراقي على الماء"، لأن المشبه في هذا ليس مجرد الساعي ما لم يقييد بكونه بحيث لا يحصل من سعيه على شيء، وكذا المشبه به ليس مجرد معنى الراقي بدون أن يقييد بكون رقمه على الماء؛ لأن وجه الشبه بينهما استواء وجود الفعل وعدمه في عدم الفائدة، وهو موقف على اعتبار هذين القيدتين، فالقيدان ههنا مما له مدخل في وجه الشبه، ولذا جعل هذا القول من باب تشبيه المفرد المقيد بالمفرد المقيد، وهذا التفصيل اتضحت ما قال في الحاشية من قوله "وقد يكون المفرد مقيدا إلخ".

حاصلة من عدة أمور: قد تضامت وتلاصقت حتى صارت شيئا واحدا بحيث إذا انتزع الوجه من بعضها، اختفى التشبيه في قصد المتكلم كقول بشار:

كَانَ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا      وَأَسِيفَنَا لَيْلَ تَهَاوِي كَوَاكِبِهِ

النَّقْعُ أي الغبار، ومثار اسم مفعول من أثار الغبار إذا هيجه وحرّكه، فإذا أضافته إلى النَّقْعِ من إضافة الصفة إلى الموصوف، والأصل: كأن النَّقْعَ المثار أي المهيجه من أسفل لأعلى بمحواير الخيل. فوق رؤوسنا أي الكائن، أو المنعقد فوق رؤوسنا، وهو صفة لمثار النَّقْعِ. وأسيافنا: الواو يعني مع أي كأن مثار النَّقْعَ الكائن، أو المنعقد فوق رؤوسنا مع أسيافنا. ليـل تـهـاوـي كـواـكـبـهـ أي تـسـاقـطـ كـواـكـبـهـ شـيـعاـ فـشـيـعاـ، بـأنـ يـتـبعـ بـعـضـهاـ بـعـضـهاـ فـيـ التـسـاقـطـ منـ غـيرـ انـقـطـاعـ عـلـىـ ماـ يـفـهـمـ مـنـ صـيـغـةـ الـاضـارـ الدـالـةـ عـلـىـ الـاسـتـمرـارـ التـجـدـديـ.

قول بشار:

كَانَ مَثَارَ النَّقْعَ فَوَقَ رُؤُوسِنَا      وَأَسِيفَنَا لَيْلٌ تَهَاوِي كَوَاكبٍ

فإنه شبه هيئة الغبار وفيه السيف مضطربة هيئة الليل، وفيه الكواكب تتتساقط في جهات مختلفة.

وتتشبيه مفرد مركب: كتشبيه الشقيق هيئة أعلام ياقوتية منشورة على رماح زبرجدية.

وتتشبيه مركب بمفرد: نحو قوله:

يَا صَاحِبِي تَقْصِيَا نَظَرِيْكُمَا

تَرِيَا وَجْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصُورُ

تَرِيَا نَهَاراً مَشْمَسًا قَدْ شَابَهَ زَهْرَ الرَّبَا فَكَانَمَا هُوَ مُقْمَرٌ

أي حالت ذلك النهار

فإنه شبه هيئة النهار المشمس الذي احتللت به أزهار الربوات بالليل المقرن.

السيوف مضطربة: أي إلى جهات مختلفة في أحوال متناسبة من الإعوجاج، والاستقامه، والارتفاع، والانخفاض. وفيه الكواكب تتتساقط: ولم يقصد تشبيه مثار النقع بالليل، والسيوف بالكواكب حتى يكون فيه تشبيهان، كل منهما تشبيه مفرد بمفرد؛ لأنه تقوت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه.

وتتشبيه مفرد: سواء كان مقيداً، أو غيره. مركب: أي هيئة متترسبة عن أمور متعددة اثنان فأكثر، كتشبيه الشقيق الذي هو مفرد هيئة أعلام ياقوتية منشورة على رماح زبرجدية، كما مر في بيان معنى الحسي.

قصيا نظريكمما: أي أبلغا أقصى نظريكمما، وغايتها بالبالغة في تحديق النظر. تريا: أي إن تقتصيتما نظريكمما واجتهدتما فيه ونظرتما ما قابلكمما من الأرض، تريا وجوه الأرض أي الأماكن البدائية منها كالوجه.

كيف تصور: بدل من وجوه الأرض أي تريا كيف تبدو صورتها؟ أو تريا كيفية صورتها بشوت الإشراق لها؟ كما دل عليه قوله: "تَرِيَا نَهَاراً مَشْمَسًا" أي ذا شمس لم يستره غيم. زهر الربا: الربا جمع ربوة، بضم الأول وفتحه، وهي المكان المرتفع، وأراد بالزهر النبات مطلقاً. مقرن: أي ليل ذو قمر، وذلك؛ لأن الأزهار ياخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار كأنه ضوء مخلوط بالسوداد، فصار بذلك النهار المشمس كالليل المقرن؛ لاختلاط ضوئه بالسوداد، وإنما كان هذا التشبيه من تشبيه المركب بالمفرد. بالليل المقرن: وكان المشبه فيه مركباً، والمشبه به مفرداً مقيداً.

وينقسم باعتبار الطرفين أيضا إلى ملفوف ومفروق:

فالملفوف أن يؤتى بمشبهين أو أكثر ثم بالمشبه بها نحو:

كأن قلوب الطير رطبا وياسا لدى وكرها العناب، والحشف البالي

فإنه شبه الرطب الطري من قلوب الطير "بالعناب"، والياس العتيق منها "بالتمر الرديء".

والمفروق، أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر، وآخر نحو:

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عن

وإن تعدد المشبه دون المشبه به سمي تشبيه "التسوية" نحو:

باعتبار الطرفين أيضا: من حيث وجود التعدد فيما معا. ملفوف ومفروق: ومن حيث وجود التعدد في أحدهما فقط إلى تشبيه التسوية وتشبيه الجمع. فالملفوف: أن يؤتى أولاً بمشبهين أو أكثر بطريق العطف أو غيره، ثم يؤتى بالمشبه بهما أو بالمشبه بها بذلك الطريق نحو قول أمرئ القيس في وصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور:

كأن قلوب الطير رطبا وياسا لدى وكرها العناب، والحشف البالي

"كأن قلوب الطير" حال كون بعضها "رطبا" وبعضها "ياسا"، فهما حالان من القلوب على التوزيع. لدى وكرها أي وكر العقاب، والوكر: عش الطائر، وإن لم يكن فيه العناب والحفش: وهو أرداء التمر. البالي: صفة الحشف لتأكيد المشاهدة حيث كان في مقابلة قلوب الطير اليابسة. شبه الرطب الطري إلخ: فذكر أولاً المشبهين ثم المشبه بما على الترتيب، وإنما سمي هذا التشبيه بالملفوف؛ لوجود لف المشبهات وضم بعضها إلى بعض فيه، وكذلك المشبهات بها. والمفروق: أن يؤتى بمشبه ومشبه به، ثم مشبه آخر ومشبه به آخر، ثم كذلك نحو:

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عن

"النشر مسك" أي النشر من هؤلاء النساء والرائحة الطيبة منهن كنشر المسك ورائحته في الاستطابة. والوجوه دنانير: أي الوجوه منهن كالدنانير من الذهب في الاستدارة والاستارة مع مخالطة الصفرة، فإن الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء. وأطراف الأكف أي منهن، والمراد بها الأصابع. عن: أي كعنم، وهو شعر لين الأغصان محمر، تشبه به أصابع الجواري المخصوصية. فيه ثلاثة تشبيهات؛ لأنه شبه النشر "بالمسك"، والوجوه "بالدنانير"، والأصابع "بالعنم"، وجعل كل مشبه مع ما هو مشبه به من غير أن يتصل أحد المشبهين بالمشبه الآخر، بل فرق بين المشبهات بالمشبهات بهما، وفرق بين المشبهات بما بالمشبهات؛ ولذا سمي هذا القسم مفروقا. سمي تشبيه "التسوية": هذا التشبيه الذي وجد فيه ذلك التعدد "تشبيه التسوية"؛ لوجود التسوية فيه بين المشبهات فيما لحقت به، وهو المشبه به نحو: صدغ الحبيب وحالى كلامها كالليلي. الصدغ: بضم الصاد ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدللى من الرأس على هذا =

صُدْغُ الْحَبِيبِ وَهَالِيٰ كِلَاهُمَا كَاللّٰي إِلٰي

وإن تعدد المشبه به دون المشبه سمي تشبيه الجمع نحو:

كأنما يسمُّ عن لؤلؤٍ منضد أو برد أو أقاد

وينقسم باعتبار وجه الشبه إلى تمثيل وغير تمثيل، فالتمثيل: ما كان وجهه منتزعاً من الجوهر الصافي منظم أي تشبيه

متعدد، كتشبيه الشريا بعنقود العنب المنور. وغير التمثيل: ما ليس كذلك، كتشبيه النجم بالدرهم.

= الموضع، وهو المراد هنا. و "كلاهما كالليلي" في السود، إلا أن السود في الصدغ حقيقي، وفي الحال تخيلي، فقد تعدد فيه المشبه وهو صدغ الحبيب وحال المتكلّم، واتحد المشبه به وهو الليالي.

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الْثُرَىٰ كَمَا تَرَىٰ كُعْنَوْدٌ مُلَاحِيْةٌ حِينَ نَوَّرَا

ومعنى "لاح" بـأدا وظاهر، أراد بـ"الصبح" ضوء الصباح في سواد الليل. والثريا: تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكنى مؤنث سكران للمرأة المملولة، سمي بمصغرها النجم؛ لكثره كواكهه وضيق محله. وملحية - بضم الميم وتشديد اللام - عنب أبيض طويل، فإضافة العنقود إلى ملحية بيانية. وقوله: "حين نوراً" أي تفتح نوره، والنور: الزهر. ومعنى البيت: أن الثريا الشبيهة بالعنب حين نور، قد لاحت في الصبح كما ترى، فوجّه الشبه بين الثريا والعنب المنور، هو الهيئة الحاصلة من تقارن صور النجوم في الثريا، وصور حبات العنبا المنور في العنقود على الكيفية المخصوصة التي ليس فيها غاية التلاصق، ولا شدة الافتراق.

ما ليس كذلك: أي لم يكن وجهه متزعاً من متعدد، كتشبيه النجم بالدرهم؛ فإن وجه الشبه هنا [وهو البياض والصفاء] ليس متزعاً من متعدد.

وينقسم بهذا الاعتبار أيضاً إلى مفصل ومجمل، فال الأول: ما ذكر فيه وجه الشبه نحو: **وَثَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّالِي**

والثاني: ما ليس كذلك نحو: "النحو في الكلام كالملح في الطعام". وينقسم باعتبار أداته إلى مؤكده: وهو ما حذفت أداته نحو: "وهو بَحْرٌ في الجود"، ومرسل: وهو ما ليس كذلك نحو: هو كالبحر كَرَما. ومن المؤكدة، ما أضيق فيه المشبه به إلى

مفصل ومجمل: المفصل والجمل هنا من التفصيل الذي هو الصراحة بالذكر، ومن الإجمال الذي هو عدم ذكر الشيء صريحاً كما قال [المصنف]: "فالأول: ما ذكر فيه وجه الشبه".

وثغره في صفاء إلخ: ثغره أي فمه، والمراد أسنان فمه. "في صفاء" هذا وجه الشبه. "وأدمعي" عطف على ثغره، فالممعن أن "ثغره" وأدمعي" كليهما في صفاء كـ"اللالي" أي كالجواهر الصافية، فهذا مثال للتشبيه المفصل؛ لكون التصريح بوجه الشبه فيه.

ما ليس كذلك: أي لم يذكر فيه وجه الشبه وإن كان يفهم معنى، إما ظاهراً بحيث يفهمه كل أحد نحو: زيد بالأسد، فإن كل أحد من يفهم معنى هذا الكلام، يفهم أن وجه الشبه هو الشجاعة. أو خفياً لا يفهمه إلا الخواص نحو "النحو في الكلام كالملح في الطعام"، فإن وجه الشبه بين النحو والملح، هو الصلاح بالأعمال، والفساد بالإهمال، وهذا مما لا يفهمه كل من يفهم معنى هذا الكلام، ولذا خفي على بعض الأذهان وتوهم أن وجه الشبه بينهما كون القليل مصلحاً، والكثير مفسداً، ولم يفهم أن وجه الشبه لابد أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به، وهذا الوجه الذي ذكره هذا البعض لم يوجد في المشبه الذي هو النحو؛ لأن المراد بالحو هنا ما يستعمل منه، ويراعي في الكلام من قواعده المعلومة، وأحكامه المقررة، وهذا مما لا يتحمل القلة والكثرة؛ لأنه إذا اعتبر بكماله، صح الكلام وصار صالحاً لفهم المراد، وإن سقط منه شيء فسد ولم ينتفع به، بخلاف الملح؛ فإنه يقبل القلة والكثرة باعتبار ما يجعل فيه من الطعام، فما جعله هذا البعض وجه الشبه لا يصلح له.

ما حذفت أداته: أي بحيث لا يعتبر تقديرها في نظم الكلام؛ لأنه يفيد حينئذ جعل المشبه نفس المشبه به، فيتحقق معنى تأكيد التشبيه بخلاف ما إذا اعتبرت مقدرة؛ لأنها تكون حينئذ كالمذكورة، فلا يتحقق معنى التأكيد؛ إذ من شأنه ادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به نحو: "هو بحر في الجود" بادعاء كونه نفس البحر.

ما ليس كذلك: أي لم يحذف أداته نحو: هو كالبحر كَرَما، وإنما سمي بذلك؛ لكونه مرسلاً من التأكيد المستفاد من حذف الأداة. ما أضيق فيه المشبه به: إضافة بيانية للاتحاد بين المضاف والمضاف إليه، فيتحقق من شأن التأكيد، وهو جعل المشبه نفس المشبه به نحو:

**وَالرَّيْحُ تَبَعَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى  
ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُحَينِ الْمَاءِ**

المشبه نحو:

والرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى  
ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَينِ الْمَاءِ

### المبحث الثالث

#### في أغراض التشبيه

الغرض من التشبيه إما بيان إمكان المشبه نحو:

فَإِنْ تَفْقَدَ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فإنه لما ادعى أن المدوح مبائن لأصله بخصائص جعلته حقيقةً منفردةً، احتاج على إمكان دعواه بتشبيهه بالمسك الذي أصله دم الغزال.

= "والريح تعبث بالغضون" أي تلعب بالغضون، وتحركها تحريكاً، كفعل اللاعب. "وقد جرى" أي ظهر والجملة حالية. "ذهب الأصيل" أي صفرته التي كالذهب، والأصيل بفتح الميمزة هو الوقت بعد العصر إلى الغروب. "على لجين الماء" اللحين بضم اللام، وفتح الجيم هو الفضة، وهذه الإضافة إضافة المشبه به إلى المشبه، والتقدير باعتبار أصل التركيب. وحاصل المعنى: على الماء الذي هو كاللحين في البياض والصفاء، فحذفت أدلة التشبيه حذفاً يعتبر معه تناسب التقدير في نظم الكلام، ثم نقل المشبه به عن مكانه، وجعل مضافاً إلى المشبه إضافة بيانية؛ ليشعر جعل أحدهما نفس الآخر، ويتحقق معنى تأكيد التشبيه، وهذه الإضافة هي محل الاستشهاد.

بيان إمكان المشبه: وذلك إذا كان المشبه أمراً غريباً ربيعاً يدعى الاستحالات فيه، فيؤتي بتشبيهه بما هو مسلم بإمكان؛ ليثبت به إمكان المشبه. تفق الأنام: أي بصفاته الفاضلة التي تنتهي إلى حد تصير بها أنت كأنك مبائن للأنام، ومنفرد منهم. وأنت منهم: أي الحال أنك منهم بحسب الحقيقة؛ لكونك آدمياً بالإصالة، فلا بعد في ذلك. بعض دم الغزال: وقد صار بكمال أوصافه خارجاً عن جنسه مبائنا له، فأنت مثل المسك، وحالك كحاله، وهذا التشبيه وإن لم يذكر في البيت صراحةً، لكنه فهم منه ضمناً، والمقصود منه إثبات إمكان المشبه. جعلته: تلك الخصائص والصفات حقيقةً منفردةً، وكان ذلك مما يستغرب جداً، ويمكن أن يدعى استحالاته. بتشبيهه بالمسك: ومع ذلك صار هو مبائنا لأصله، وشيئاً منفرداً بنفسه. وهذا مما لا يشك في إمكانه أحد؛ لوقوعه، فيسلم إمكان الدعوى، ولا يشك في إمكانه أيضاً.

وإما بيان حاله كما في قوله:

**كأنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب**

وإما بيان مقدار حاله نحو:

**فيها اثنان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسم**

أي مخلوبة

شبه "النوق السود" بخافية الغراب؛ بياناً لمقدار سوادها.

وإما تقرير حاله نحو:

**إن القلوب إذا تنافر ودها مثل الزجاجة كسرها لا يُجبر**

شبّه تنافر القلوب بكسر الزجاجة تثبيتاً؛ لتعذر عودتها إلى ما كانت عليه من المودة.

بيان حاله: بأنه على أيّ وصف من الأوصاف، وهذا إنما يكون إذا علم السامع حال المشبه به، وجهل حال المشبه، فيؤتى بالتشبيه؛ ليتقرر به حال المشبه كما في قوله:

**كأنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب**

فإن وصف الشمس وهو عدم ظهور الكواكب عند ظهورها؛ لما كان بينا وعلومنا للسامع، شبه المدح به؛ ليبيان أن حاله بالنسبة إلى سائر الملوك كحال الشمس بالنسبة إلى الكواكب.

بيان مقدار حاله: يعني إذا عرف أحد حال المشبه، وجهل مقدار هذه الحال في القوة والضعف والزيادة، والنقصان، فإنك تبين له ذلك بتشبيه بما هو في مرتبة خاصة لتلك الحال من الشدة والضعف، فيكون غرضك من إيراد التشبيه بيان ذلك المقدار. فيها: أي في قبيلة المحبوبة. سودا: أشار بهذا الوصف إلى أنهن يسرعون في السير، فإن سود الإبل تصير على العطش أكثر من غيرها. كخافية الغراب: الخافية واحد الخوافي، وهي الريشات التي تخفي عندما يضم الطائر جناحيه. الأسم: أي الأسود، فلما كان حال سواد النوق السود معلوماً، ولكن جهل مقدار تلك الحال من شدة، أو ضعيف. بخافية الغراب: في شدة سوادها بياناً لمقدار سواد النوق السود.

تقرير حاله: وإنما لم يقل هنـا: وإنما بيان تقرير حاله، بإيراد لفظ "البيان" كما قال في ما سبق؛ لأن التقرير ليس شيئاً خارجاً عن البيان، بل هو نوع منه وهو البيان على وجه التمكـن، والحاصل أن الغرض من التشبيه قد يكون تقرير حال المشبه في ذهن السامع، وتمكينها في نفسه بسبب إلحاقه بأمر وجدت فيه تلك الحال على وجه أظهر وأقوى. بكسر الزجاجة: لأن عدم حبر هذا الكسر، وعدم عود الزجاجة إلى ما كانت عليه أمر حسي تتحقق بالشهود، فتأتي بتشبيه تنافر القلوب بهذا الكسر تقريراً وتثبيتاً؛ لتعذر عودتها إلى ما كانت عليه من المودة؛ لأن النفس بالحسـي أكثر ألفاً منها بغيره، فيحصل بهذا التشبيه من تقرير تعذر العود للقلوب إلى المودة ما لا يحصل بغيره.

وإما تزيينه نحو:

سُودَاءُ وَاضِحَةُ الْجَيْنِ كَمُقْلَةِ الظَّبِيِّ الْغَرِيرِ  
شُبَّه سوادها بسواد مقلة الظبي تحسينا لها.  
وإما تقييحة نحو:

وَإِذَا أَشَارَ مُحَدِّثًا فَكَانَهُ قَرْدٌ يُقْهِقُهُ، أَوْ عَجُوزٌ تَلَطِّمُ  
وقد يعود الغرض إلى المشبه به، إذا عكس طرف التشبيه نحو:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِحُ  
أي ظهر أي بياض الصبح  
ومثل هذا يسمى بالتشبيه المقلوب.

وإما تزيينه: أي إيقاع زينة المشبه في عين السامع، وتصوирه بصورة حسنة له ترغيا فيه، لا بيان الزين الكائن فيه، ولذا لم يورد لفظ البيان.

تحسينا لها: وتصويرا بصورة حسنة عند السامع، فإن السواد الكائن في مقلة الظبي مستحسن طبعا.

وإما تقييحة: أي إيقاع قبح المشبه في ذهن السامع بإلحاقه بما تحقق فيه القبح عنده؛ ليتنفر عنه نحو:

وَإِذَا أَشَارَ مُحَدِّثًا فَكَانَهُ قَرْدٌ يُقْهِقُهُ، أَوْ عَجُوزٌ تَلَطِّمُ

شُبَّه المهجو حالة تحديه بفرد حالة القهقة، أو العجوز حالة لطم وجهها تقييحا له وتنفيرا عنه.

عكس طرف التشبيه: بأن يجعل ما هو مشبه في نفس الأمر وناقص بالإصالة مشبها به، ويجعل ما هو مشبه به فيها، وكامل بالإصالة مشبها لإيهام كون المشبه الذي جعل مشبها به أتم من المشبه به الذي جعل مشبها؛ لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كون المشبه به في الكلام أكمل من المشبه، فيعود الغرض إلى ما جعل مشبها به لفظا.

وجه الخليفة: فوجه الخليفة مشبه بغرة الصباح في الحقيقة، لكن الشاعر عكس التشبيه قصدا إلى ادعاء أنه أكمل من غرة الصباح في الضياء على قاعدة ما يفيده التشبيه من كون المشبه به في الكلام أقوى من المشبه في وجه الشبه. بالتشبيه المقلوب: ووجهه ظاهر؛ لأنه يجعل فيه الناقص في وجه الشبه مشبها به، والكامن فيه مشبها، وهو قلب لما هو الأصل في التشبيه من كمال المشبه به عن المشبه في وجه الشبه.

## المجاز

هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى السابق كـ"الدُّرَر" المستعملة في الكلمات الفصيحة في قولك: "فلان يتكلم بالدُّرَر"، فإنما مستعملة في غير ما وُضِعَتْ له؛ إذ قد وُضِعَتْ في الأصل للآلي الحقيقة، ثم نُقلت إلى الكلمات الفصيحة؛ لعلاقة المشابهة بينهما في الحسن، والذي

المجاز: إذا أطلق المجاز لا ينصرف إلا إلى اللغوي، وسيأتي مجاز يسمى بالمجاز العقلي. هو اللفظ: غير باللفظ دون الكلمة؛ ليشمل التعريف المجاز المفرد، والمجاز المركب. المستعمل في غير ما وضع له: إنما قال ذلك؛ لأن ما لم يستعمل أصلاً، لا من الواضح ولا من غيره، خارج عنه؛ لأنه ليس بحقيقة ولا مجاز، وكذا ما استعمل فيما وضع له فإنه حقيقة، لا مجاز.

العلاقة: وهي ما أوجب المناسبة المقتضية لنقل اللفظ عن الموضوع له إلى غيره كالمشابة في مجاز الاستعارة، وكمالناسبة بين الكل والجزء في المجاز المرسل، فخرج بهذا القيد الغلط، كقولنا: "خذ هذا الفرس" مشيرا إلى كتاب من غير اعتبار علاقة بين الفرس والكتاب. إرادة المعنى السابق: وهو الموضوع له؛ لكونه سابقاً في التحقق، أو لكونه سابقاً إلى الفهم، فخرج به الكناية؛ لأنها وإن كانت مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة، لكن مع جواز إرادة ما وضعت له، كما يأتي بيان ذلك فيما بعد. فإنما: مجاز في هذا الاستعمال؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له.

المجاز: قال في الحاشية: إذا أطلق المجاز لا ينصرف إلا إلى اللغوي، وسيأتي مجاز يسمى "بالمجاز العقلي". يشير بهذا إلى أن المراد بالمجاز هنا هو المجاز اللغوي لكن لم يقيده به؛ لأن المجاز إذا أطلق انصرف إلى اللغوي، فلا حاجة إلى التقييد به؛ لأن يحصل من الإطلاق ما يحصل بالتقيد من الاحتراز عن المجاز العقلي الذي سيجيئ بيانه.

هو اللفظ: قال في الحاشية: "غير باللفظ دون الكلمة؛ ليشمل التعريف المجاز المفرد والمجاز المركب" يعني لوأخذ في التعريف "الكلمة" كان التعريف مختصاً بالمجاز المفرد، فلم يكن شاملًا للمجاز المركب مع أن المقصود هنا هو تعريف مطلق المجاز الشامل لنوعيه؛ فلذا غير "باللفظ" الشامل للمفرد والمركب؛ ليعم التعريف، ويشمل المجاز المفرد والمجاز المركب. وإنما قصد تعريف مطلق المجاز، ولم يعرف كلاً من المجاز المفرد، والمجاز المركب على حدة؛ لأن ما هو بقصده من بيان أحواههما وأقسامهما من المرسل والاستعارة يكفي فيه معرفتهما مطلقاً، سواء كان على وجه الإجمال، أو على سبيل التفصيل، ولا شك أنه يحصل من تعريف الجنس، معرفة الأنواع المندرجة تحته، ولو بالإجمال؛ فلذا اكتفى بتعريف مطلق المجاز، ولم ير حاجة إلى تعريف كل من نوعيه على حدة.

يمنع من إرادة المعنى الحقيقي قرينة يتكلّم، وكـ "الأصبع" المستعملة في الأنامل في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾ [البقرة: من الآية ١٩]، فإنّها مستعملة في غير ما وضعت له؛ لعلاقة أن الأنملة جزء من الإصبع، فاستعمل الكل في الجزء، وقرينة ذلك أنه لا يمكن جعل الأصباب بتمامها في الآذان. والمحاذ إن كانت علاقته المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي كما في المثال الأول يسمى استعارة، وإن مجاز مرسل كما في المثال الثاني.

## الاستعارة

الاستعارة: هي مجاز علاقته المشابهة، كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] أي من الضلال إلى الهدى فقد استعملت الظلمات والنور في غير معناهما الحقيقي، والعلاقة المشابهة بين الضلال والظلماء، ...

قرينة يتكلّم: لأنّه لا يعقل التكلّم بالآليّة الحقيقة. بتمامها في الآذان: بل رأسها الذي هو الأنملة، فالقرينة هنا عقلية، وفي المثال الأول لفظية. يسمى استعارة: لكونه مستعارا من المعنى الأصلي لغيره كاللباس الذي استعير من صاحبه وأليس غيره، فعلى هذا التسمية بالاستعارة من قبيل تسمية المفعول بالمصدر. وإنّ لم يكن علاقته المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي، بل غير هذه العلاقة من العلاقات التي سيأتي بيانها. فمجاز مرسل: لأن الإرسال في اللغة: الإطلاق، وهو مطلق عن التقيد بالمشابهة.

كما في المثال الثاني: فإن العلاقة فيه ليست هي المشابهة، بل الكلية والجزئية. علاقته المشابهة: بين ما استعمل فيه الآن، وبين المعنى الأصلي. استعملت: ويقال: في أحراها: شبهت الضلال بالظلمة بجامع عدم الاهتمام في كلّ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به - وهو الظلمة - للمشبه - وهو الضلال - على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية. والعلاقة المشابهة: قال في الحاشية: ويقال في إجرائها: "شبهت الضلال بالظلمة" إلخ أقول هذا الذي ذكره هو في إجراء استعارة الظلمة للضلال، ويقال في إجراء استعارة النور للهدى: شبهت الهدى بالنور بجامع الاهتمام في كلّ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به - وهو النور - للمشبه، وهو الهدى على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية، وسيجيء في الكلام المصنف معنى الاستعارة التصريحية، والأصلية.

والهدى والنور، والقرينة ما قبل ذلك. وأصل الاستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه، ووجه شبهه، وأداته.

والمشبب يسمى مستعارا له، والمشبب به مستعرا منه. ففي هذا المثال، المستعار له هو الضلال والهدى، المستعار منه هو معنى الظلام والنور، ولفظ الظلمات والنور يسمى مستعرا. وتنقسم الاستعارة إلى مصرحة: وهي ما صرّح فيها بلفظ المشبب به، كما في قوله:

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ نَرْجَسٍ، وَسَقَتْ  
وَرْدًا، وَعَضَّتْ عَلَى العُنَابِ بِالْبَرَدِ  
فَقَدْ اسْتَعَارَ الْلُؤْلُؤُ، وَالنَّرْجِسُ، وَالْوَرْدُ، وَالْعُنَابُ، وَالْبَرَدُ لِلْدَمْوعِ، وَالْعَيْنِ،  
وَالْخُدُودُ، وَالْأَنَامِلُ، وَالْأَسْنَانُ.

والقرينة ما قبل ذلك: وهو قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾؛ لأن إنزال الكتاب ليس إلا لإخراج الناس مما هم فيه من الضلال والغى إلى الهدى والرشد. تشبيه: لكن لا مطلقا، بل بحيث حذف أحد طرفيه، هو المشبب في المصرحة، والمشبب به في المكينة، وحذف وجه شبهه، وأداته؛ ليصح ادعاء دخول المشبب في جنس المشبب به، وإطلاق اسم أحدهما على الآخر. ثم لما كان الاستعارة بهذا الإطلاق مصدرها، صح الاشتقاد من لفظ الاستعارة كما هو شأن كل مصدر، فيشتق منه المستعار له والمستعار منه والمستعار، وتطلق هذه الأسماء على متعلقات التشبيه كما أشار إليه بقوله: والمشبب يسمى مستعارا له؛ لأنه هو الذي أتي به باللفظ الذي هو لغيره وأطلق عليه، فصار كالإنسان الذي استعير له الشوب من صاحبه.

مستعرا منه: إذ هو الذي استعير منه لفظه وأطلق على غيره، فهو كالرجل الذي استعير منه ثوبه وأليس غيره. ففي هذا المثال: الذي ذكر من قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾ المستعار له هو الضلال والهدى المشببين، والمستعار منه هو معنى الظلام والنور المشبب بهما، ولفظهما أي ولفظ الظلمات والنور يسمى مستعارا؛ لأنه أتي به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للباسه. بلفظ المشبب به: وأريد به المشبب بادعاء كونه من جنسه. فقد استعار اللؤلؤ إلخ: المشبب بها للمشببات الغير المذكورة أعني استعار للدموع "اللؤلؤ"، والعيون "النرجس" والخدود "الورد"، والأنامل "العناب"، والأسنان "البرد"، فقد صرّح هنا بلفظ المشبب به، وأريد به المشبب، بادعاء أنه نفس المشبب به.

وإلى مَكِنَّيَةٍ: وهي ما حُذف فيها المشبه به، ورُمِزَ إِلَيْهِ بشيءٍ من لوازمه، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، فقد استعار الطائر للذل، ثم حذفه، ودلّ عليه بشيءٍ من لوازمه، وهو الجناح، وإثبات الجناح للذل يسمونه استعارة تخيلية.

وتنقسم الاستعارة إلى أصلية وهي: ما كان فيها المستعار اسمًا غير مشتق كاستعارة **الظلام للضلال**، والنور للهدى. وإلى تبعية وهي: ما كان فيها المستعار فعلًا، أو حرفاً، أو اسمًا مشتقاً نحو: **فلان ركب كتفي غريمي** .....

وإلى مَكِنَّيَةٍ: وهي ما شبه فيها شيءٍ بشيءٍ ثم ذكر المشبه. حُذف فيها المشبه به إِلَّا: ولم يصرح بذلك، ولكن رمز إليه بشيءٍ من لوازمه الذي أثبت للم المشبه؛ ليتقل منه إلى ما هو المقصود من الاستعارة، وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حيث لا يلبس المشبه به، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ فقد شبَّه فيه الذل بالطائر، ثم استعار الطائر المشبه به للذل المشبه، ثم حذفه ولم يصرح بذلك، ودلّ عليه بشيءٍ من لوازمه وهو الجناح، وأثبتت هذا اللازم للذل؛ ليدل على ادعاء أنه من جنس الطائر، ولذلك إثبات اللازم له أي وإثبات الجناح للذل يسمونه استعارة تخيلية، فإنه يخيّل السامع أن المشبه من جنس المشبه به قال في الحاشية: ويقال في إجرائهما: وتقريره واضح غني عن الشرح والبيان.

**كاستعارة الظلام للضلال:** أو علماً مشهوراً بنوع وصفية كاستعارة لفظ حاتم لرجل كريم في قوله: رأيت اليوم حاتماً، وإنما سميت هذه الاستعارة أصلية؛ لكونها بالإصالة من غير ابتنائها على استعارة أخرى بخلاف التبعية التي بينها بقوله: "إلى تبعية". **السما مشتقاً:** فإنما توقف وتبنيه على استعارة أخرى، فإن استعارة فعل لفعل آخر، واستعارة اسم مشتق لمشرق آخر، إنما هما باعتبار استعارة مصدر الأولين لمصدر الآخرين. واستعارة حرف لحرف آخر، إنما هي باعتبار استعارة متعلق معنى الحرف الأول متعلق معنى الحرف الآخر.

**جناح الذل من الرحمة:** ويقال في إجرائهما: شبه الذل بطائر، واستعير لفظ المشبه به - وهو الطائر - للم المشبه - وهو الذل - على طريق الاستعارة المكنية الأصلية، ثم حذف الطائر ورُمِزَ إِلَيْهِ بشيءٍ من لوازمه، وهو الجناح.

**فلان ركب كتفي غريمي:** ويقال في إجرائهما: شبه النزوم الشديد بالركوب بجماع السلطة والقهر، واستعير لفظ المشبه به، وهو الركوب للم المشبه، وهو النزوم ثم اشتق من الركوب بمعنى النزوم ركب بمعنى لزم على طريق الاستعارة التصريحية التبعية.

أي لازمه ملزمة شديدة، قوله تعالى: ﴿أَوْلَئِكَ عَلَى هُدًىٰ مِّنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٥] أي تمكنا من الحصول على الهدایة التامة.

ونحو قوله:

وَلَقَنْ نَطَقْتُ بِشُكْرٍ بِرَّكَ مُفْصِحًا  
فِلَسَانٌ حَالِيٌّ بِالشَّكَايَةِ أَنْطَقْ  
إحسانك

ونحو: أذقه لباس الموت، أي ألبسته إياه.

لازمه ملزمة شديدة: يقدر التشبيه أولاً بين مصدري هذين الفعلين بأن يجعل مصدر الثاني أي الملزمة مشبهها، ويجعل مصدر الأول أي الركوب مشبهها به بجامع ال فهو والتمكن، ثم يستعار للملزمة لفظ الركوب، ثم يشتق من الركوب المستعار فعل "ركب"، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية؛ لإصالتها وأوليتها، وفي الفعل تبعية؛ لفرعيتها وتأنرها، وهذا هو الحال لما في الحاشية من قوله: "ويقال في إجرائها" إلخ.

أولشك على هدى من ربهم: يقدر التشبيه أولاً بين التعلق الذي للمهدي بالهدى، وبين مطلق الاستعلاء الذي هو متعلق معن كلمة "على"؛ لأن المراد بمعتقدات معاني الحروف على ما قالوا، هو ما يغير عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا: "من" معناها ابتداء الغاية، و"في" معناها الظرفية، فيجعل ذلك التعلق الذي بين المهدي والهدى مشبهها، والاستعلاء الذي هو متعلق معن كلمة "على" مشبهها به، ووجه الشبه بينهما ما لا يلبس كلاً منهما من التمكن والتسلط. ويتبع هذا التشبيه، التشبيه بين الجزئين منهما، ثم يستعار كلمة "على" الموضوعة للجزئي المخصوص من الاستعلاء للتعلق الخاص الجزئي من مطلق التعلق بين المهدي والهدى، فيكون الاستعارة في الاستعلاء الكلي الذي هو متعلق معن "على" أصلية، وفي الاستعلاء الجزئي الذي هو معن "على" تبعية، وهذا هو التفصيل لما في الحاشية من قوله: "ويقال في إجرائها شبه مطلق ارتباط" إلخ. أنتق: أي - أدل - يقدر التشبيه أولاً للدلالة بالنطق بأن يجعل دلالة حال إنسان على شيء مشبهها، ونطق الناطق مشبهها به، ووجه الشبه بينهما اتضاح المدلول. والمعنى للذهن بكل منهما، ثم يعتبر استعارة لفظ النطق للدلالة، ثم يشتق من النطق المستعار الصفة المشتقة أي أنتق، ف تكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الصفة المشتقة تبعية. ألبسته إياه: يعتبر التشبيه أولاً بين مصدر الفعل الأول - وهو الإذابة - وبين مصدر الفعل الثاني - أي الإلباب - بأن يجعل الإذابة مشبهها بالإلباب، ثم يستعار لفظ المشبه به أي الإلباب للمشبه أي الإذابة، ثم يجذف لفظ المشبه به ويرمز إليه =

أي تمكنا من الحصول: ويقال في إجرائها: شبه مطلق ارتباط بين مهدي وهدى بمطلق ارتباط بين مستعل ومستعلى عليه بجامع التمكن في كل، فسر التشبيه من الكلين للجزئيات، ثم استعيرت "على" من جزئي من جزئيات المشبه به بجزئي من جزئيات المشبه على طريق الاستعارة التصريحية.

وتنقسم الاستعارة إلى مرشحة وهي: ما ذكر فيها ملائم المشبه به نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: من الآية ١٦]، فالاشتاء مستعارة للاستبدال، وذكر الربح والتجارة ترشيح، وإلى مجرد وهي: التي ذكر فيها ملائم المشبه، نحو: ﴿فَإِذَا قَاتَهَا اللَّهُ لِبَاسُ الْجُouعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] استعير اللباس لما غشي الإنسان عند الجوع، والخوف، والإذقة تحرير لذلك. وإلى مطلقة وهي التي لم يذكر معها ملائم نحو: ﴿يُنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧]، ولا يعتبر الترشيح، والتجريد إلاً بعد تمام الاستعارة بالقرينة.

= بالازمه الذي هو اللباس على طريق الاستعارة المكتنية، ثم يشتق من الإلباس المستعار منه ألبست بمعنى أذقت، فتكون الاستعارة في المصدر استعارة مكتنية أصلية، وفي الفعل استعارة مكتنية تبعية، وهذا هو الحال لما قال في الحاشية: ويقال في إجرائها شبهت الإدافة إلى، فهذا أيضاً مثال لكون الاستعارة في الفعل تبعية كما أن المثال الأول أى قوله: فلان ركب كتفي غريمة، مثال له، إلا أن الاستعارة التبعية هناك تصريحية، وهنا مكتنية.

وتقسام الاستعارة إلى: باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدمه. مرشحة: وإنما سميت بها؛ لأن مبني الاستعارة على تناسى التشبّه، وجعل المتشبّه كأنه نفس المتشبّه به. ومن المعلوم أن ذكر ما يلام المتشبّه به يفيد قوّة ذلك التناسى، وبقوّته تقوى الاستعارة؛ فلذلك سميت بالمرشحة بفتح الشين من الترشيح. معنى التقوية. فالاشتراك مستعار: من استبدال مال بأخر؛ لاستبدال الحق بالباطل بقرينة تعلقه بالضلاله والهدى، والجامع ترك المرغوب عنه للتوصيل بالمرغوب فيه. وذكر الربح والتجارة على سبيل التفريع على الشراء الملائمين له. ترشيح: وتقوية للاستعارة، فكانت مرشحة.

مجردة؛ وإنما سميت مجردة؛ لتجريدها عما يقويها من ترشيح نحو: ﴿فَإِذَا قَاتَهَا اللَّهُ لِبَاسُ الْجُوعِ وَالْخَوْفُ﴾ استعير للباس لما غشى الإنسان عند الجوع، والخوف، وتلبس به عندهما من بعض الشدائيد. والإذاقة: التي أوقعها على لباس الجوع، والخوف ملائمة لما غشياهم من الجوع، والخوف من البؤس والضر الذي هو المشبه؛ لجريها مجرى الحقيقة في البلاء والشدائد، ما يمس الناس منها؛ لشيوعها فيها يقال: "ذاق فلان البؤس والضراء"، و"أذاقه العذاب" فهي بجريد لذلك الاستعارة عما يقويها من الترشيح. ملائم: أصلاً لا للم المشبه به، ولا للم المشبه.

ينقضون عهد الله: فاستعير النقض وهو الفسخ، وفك طاقات الحبل لإبطال العهد، ولم يذكر هنـا ما يلائم النقض الذي هو المشبه به، ولا ما يلائم إبطال العهد الذي هو المشبه، فكانت الاستعارة مطلقةً عن قيد الملائم، ولذا سميت بالمطلقة. بالقرينة: الدالة على وجود الاستعارة؛ لأن المراد بذكر ملائم المشبه به في الترشيح، وملاائم المشبه في =

## المجاز المرسل

هو مجاز، علاقته غير المشابهة: كـ

- السببية في قوله: "عظمت يد فلان" أي نعمته التي سببها اليد.
- والمسببية في قوله: "أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا" أي مطرًا يتسبب عنه النبات.
- والجزئية في قوله: "أَرْسَلَتِ الْعَيْنُونُ لِتَطَلَّعَ عَلَى أَحْوَالِ الْعُدُوِّ" أي الجوايس.
- والكليلية في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾ [آل عمران: ١٩] أي أناملهم.
- واعتبار ما كان في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أُمُّوَالَهُم﴾ [النساء: ٢] أي البالغين.
- واعتبار ما يكون في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أي عنباً.

= التجريد، إنما هو ذكرها مع الاستعارة التامة بقريتها، لأن لا توجد الاستعارة المطلقة أصلًا؛ لأن كل استعارة لا بد لها من قرينة، وهي لا تخلو عن كونها ملائمة لأحد الطرفين، فلو اعتبر فيها ذكر الملائم مطلقاً لم توجد استعارة مخالية عن أحدهما، فلم يتصور وجود الاستعارة المطلقة.

سببها اليد: لأن من شأن النعمة أن تصدر عن اليد، ومنها تصل إلى الشخص المقصود بالنعمـة، فإذا طلاق اليد على النعمة فيما ذكر من إطلاق السبب على مسببه. أمطرت السماء نباتاً: أي مطر، ذكر النبات، وأريد المطر؛ لأن المطر سبب النبات، فهو من إطلاق المسبب على سببه، وهذا عكس الأول. أي الجوايس: فقد أطلقت العين التي هي جزء الجاسوس عليه، وهو الشخص الرقيب الذي يطلع على عورات العدو، ولكن لا يصلح إطلاق كل جزء على الكل بمحاجزاً. وإنما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بمعنى الذي قصد من الكل كما في هذا المثال، فإن الإنسان إنما يصير جاسوساً، وشخصاً رقيباً بالعين؛ إذ لو لاها انتفت عنه الرقيبة، بخلاف اليد وغيرها من أجزاء الجاسوس سوى العين، فإنه لا يجوز إطلاقها عليه، وقد مر مثل هذا في بحث التعقيد.

أي أناملهم: فاستعملت الأصابع في الأنامل التي هي أجزاءها. واعتبار ما كان: أي كان الشيء عليه في الزمان الماضي، وليس عليه الآن، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أُمُّوَالَهُم﴾ أي البالغين، فقد أطلق اليتامي على البالغين باعتبار أنهم كانوا على وصف اليتم قبل البلوغ، وليس هذا الوصف موجوداً لهم الآن؛ لأن إيتاء المال إنما هو بعد البلوغ. أي عنباً: يقول إلى الخمر بعد العصر، فقد أطلق الخمر على العنبر باعتبار أنه يكون خمراً في الاستقبال.

٧ - والمحليّة نحو: "قرر المجلس ذلك أي أهله"

٨ - والحالية في قوله تعالى: ﴿فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]

أي جنته.

## المجاز المركب

المركب، إن استعمل في غير ما وضع له، فإن كان لعلاقة غير المشابهة، سمي مجازاً مركباً، كاجمل الخبرية إذا استعملت في الإنشاء نحو قوله:

هَوَىٰيَ مَعَ الرَّكِبِ الْيَمَانِينَ مُصِدُّ جَنِيبٌ، وَجُثْمَانِيَ بِمَكَّةَ مُؤْثِقٌ

فليس الغرض من هذا البيت الإخبار، بل إظهار التحزن والتحسر. وإن كانت علاقته المشابهة سمي استعارة تمثيلية، .....

أي أهله: فإن المجلس اسم مكان الاجتماع، وقد أطلق على أهله الذي يجلون فيه، فهو إطلاق المثل على الحال. أي جنته: التي تخل في الرحمة، فقد أطلق اسم الحال على المثل. المجاز المركب: قال في الحاشية: المجاز المركب بقسميه من المجاز اللغوي، والمراد بكل المجاز لغوياً ثبوت المجازية له باعتبار له باعتبار الدلالة الوضعية؛ لأن له بهذا اعتبار نسبة إلى اللغة، واحترز به عن المجاز العقلي؛ لأن ثبوت المجازية له باعتبار الإسناد الذي هو أمر عقلي كما سيجيء. غير ما وضع له: فلا بد أن يكون ذلك لعلاقة. مجازاً مركباً: هكذا في النسخة الموجودة عندنا، والظاهر أنه سمي مجازاً مركباً مرسلأ؛ لجريان قاعدة المجاز المرسل فيه. وتفصيل المقام، أن هذا القسم مما لم يتعرض له الجمهور، وخصوصاً المجاز المركب بالقسم الثاني، فلم يتأت منهم تسمية هذا القسم أصلاً، لا بالمجاز المركب، ولا بالمجاز المركب المرسل، ولما حقق المحققون أن إهمال هذا القسم مع صراحة جريان قاعدة المجازين في المركب مما ليس له وجه تعرضوا بهذا القسم أيضاً، وسموه بالمجاز المركب المرسل، أو بالمجاز التركيبي، ولم يظهر لنا من كلام أحد تسمية هذا القسم باسم العام أي بالمجاز المركب فقط. ولعل المصيف اطلع على ذلك، أو سقط من الكاتب لفظ المرسل بعد قوله سمي مجازاً مركباً، والله سبحانه أعلم. إظهار التحزن والتحسر: على مفارقة الحبوب، اللازم للإخبار بما، فوق استعمال هذا الإخبار في غير الموضوع له علاقة الزرور، لا لعلاقة المشابهة، فصار مجازاً مركباً مرسلأ. استعارة تمثيلية: أما التسمية بالاستعارة؛ فظاهرة، وأما النسبة إلى التمثيل؛ فلأن التشبيه الذي يتبني عليه هذا القسم من المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلاً، وهو ما يكون وجهاً متزرعاً من متعدد كما في بحث التشبيه.

كما يقال للمرتد في أمر: أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى.

## المحاج العقلي

هو إسناد الفعل، أو ما في معناه إلى غير ما هو له عند المتكلّم في الظاهر لعلاقة نحو قوله:

**أشاب الصغير وأفني الكبير كر الغداة ومر العشي**

فإن إسناد الإشارة والإفباء إلى كر الغداة ومر العشي، إسناد إلى غير ما هو له؛ إذ

**أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى:** فشبّه الصورة العقلية الحاصلة من ترددك في هذا الأمر بالصورة الحسية الحاصلة من تردد من قام ليذهب، فيقدم رجلاً تارة لإرادة الذهاب، ويؤخر أخرى؛ لعدم إرادته، ووجه الشبه بين الصورة المشبهة، والصورة المشبه بها ما يعقل من الميّة التي هي كون كل واحد منها متصفًا بمطلق الإقدام على أمر مرة، والكف عنه أخرى. ثم لما اعتبر التشبّه بين الصورتين في هذا الوجه استعير الكلام الموضع للصورة الثانية المشبهة بها للصورة الأولى المشبهة مبالغة في التشبيه، وادعاءً بالدخول الصورة العقلية في جنس الصورة الحسية.

ومثل هذا الكلام في كونه استعارة تمثيلية سائر الأمثال السائرة؛ لأنها ليست إلا المحاجات المركبة الفاشية الاستعمال التي تستعمل على حسب الاستعارة التمثيلية، وهذا تفصيل لما وقع في الحاشية حيث قال: ويقال في إجراء الاستعارة: شبّهنا صورة ترددك في هذا الأمر بصورة تردد من قام ليذهب، فتارة ي يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريده فيؤخر أخرى. ثم استعرنا اللفظ الدال على صورة المشبه به لصورة المشبه، والأمثال السائرة كلها من قبيل الاستعارة التمثيلية. معناه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. غير ما هو له: أي إلى غير شيء ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول، ولكن المراد بذلك الغير ليس ما هو غير واقع، ولا ما هو غير عند المتكلّم في الحقيقة، بل ما هو غير عند المتكلّم في الظاهر أي فيما يفهم من ظاهر حاله باعتبار نصيبيه، قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده، ولكن لا مطلقاً، بل لعلاقة بين ذلك الغير وبين ما هو له. وإنما نسب هذا المحاج إلى العقل، وسمى "محاجاً عقلياً"؛ لأن تجاوزه محله إنما هو بتصرف العقل وعمله من دون مدخلية اللغة بخلاف المحاج اللغوي، فإن تجاوزه إيه؛ لأن الواقع جعل محله غير هذا المعنى، ولهذا يصير "أنت الريبع البقل" من الموحد محاجاً، ومن الدهري حقيقة؛ لتفاوت عمل عقلهما، لا لتفاوت الوضع عندهما.

**أشاب الصغير: أي أوجد الشيب في الصغير. أفني الكبير: أي أوجد الفباء في الكبير. كر الغداة: أي رجوعها بعد ذهابها. ومر العشي: أي ذهابها بعد حضورها، والمراد بهما تعاقب الأزمان.**

المُشَبِّهُ، والمُفْنِي في الحقيقة هو الله تعالى. ومن المجاز العقلي إسناد ما بُني للفاعل إلى المفعول نحو: **عيشة راضية** [القارعة: ٧٣]، وعكسه نحو: "سيل مُفعِم"، والإسناد إلى المصدر نحو: "جَدَ جَدُّه"، وإلى الزمان نحو: "نهار صائم"، وإلى المكان نحو: "نهر جار"، وإلى السبب نحو: "بني الأمير المدينة"، ويعلم مما سبق أن المجاز اللغوي يكون في اللفظ، والمجاز العقلي يكون في الإسناد.

## الكتابية

هي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى نحو: "طويل التجاد" أي طويل القامة.

هو الله تعالى: هذا مما لا شبهة فيه، لكن الثابت بهذا ليس إلا كون هذا الإسناد لغير ما هو له بحسب الواقع، لا لغير ما هو له بحسب اعتقاد المتكلم؛ لاحتمال أن قائله دهري يعتقد تأثير الزمان، فلا يحمل هذا على المجاز ما لم يعلم بقرينة أن قائله لم يعتقد ظاهره، فإنه لو لم تكن قرينة على إرادة خلاف الظاهر كان الإسناد حقيقاً، لكنه إسناداً إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. **عيشة راضية**: فإن الراضية مبنية للفاعل وأسندة إلى ضمير المفعول به وهو عيشة؛ لأنها مرضية، والراضي إنما هو صاحبها. **وعكسه**: أي إسناد ما بين المفعول إلى الفاعل نحو: سيل مفعم - بفتح العين - أي مملوء، يقال: "أفعمت الإناء" أي ملأته، فالمفعم مبني للمفعول، وأسنده إلى ضمير الفاعل وهو السيل؛ لأنه المالي، والمملوء إنما هو الوادي. **والإسناد**: أي إسناد ما بين للفاعل إلى المصدر نحو: "جد جدّه"، فإن الجد مصدر أسنده إليه الفعل المبني للفاعل. وإسناد ما بين للفاعل إلى الزمان نحو: "نهار صائم"، فإن النهار مصوم فيه وزمان للصوم، وقد أسنده إليه الصائم الذي بين للفاعل. وإسناد ما بين للفاعل إلى المكان نحو: "نهر جار"، فالجارى هو الماء، والنهر مكان جريانه، وإسناد ما بين للفاعل إلى السبب نحو: "بني الأمير المدينة"، فإن الأمير الذي أسنده إليه الفعل سبب آمر للبناء، والبني حقيقة هو العملة.

ويعلم مما سبق : أي من تعريف قسمي المجاز اللغوي والعقلي، أن المجاز اللغوي يكون في اللفظ، والمجاز العقلي يكون في الإسناد الذي هو أمر يدرك بالعقل. **الكتابية**: في اللغة: ترك التصريح بشيء؛ لأنه مصدر كنيت بذلك عن كذا إذا تركت التصريح به، وفي الاصطلاح: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى، مع ذلك اللازم بخلاف المجاز، فإنه وإن شارك الكتابية في مطلق إرادة اللازم به لكن لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي، وذلك الافتراق من جهة أن الكتابية لا تصحبها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، والمجاز لا بد أن تصحبه قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي نحو: "طويل التجاد"، وهو حمائل السيف إذا أطلق وأريد به لازم معناه أي طويل القامة، مع جواز إرادة حقيقة طول التجاد أيضاً، بأن لا توجد قرينة تمنع من إرادة نفس معنى طول التجاد.

وتنقسم باعتبار المكني عنه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: كناية يكون المكني عنه فيها صفة كقول النساء:

طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

ترى أنه طويل القامة، سيد كريم.

والثاني: كناية يكون المكني عنه فيها نسبة نحو: "المجد بين ثوبيه، والكرم تحت  
ردائه، ترى نسبة المجد والكرم إليه.

باعتبار المكني عنه: أي الذي يطلب الانتقال من المعنى الأصلي إليه، ويقصد إفادته بطريق الكنية.

ثلاثة أقسام: لأن إما أن يكون صفة من الصفات، أو يكون صفة لموصوف، أو لا يكون صفة، ولا نسبة، بل موصوفاً. فيها صفة: أي معنى قائماً بالغير كالجود والكرم وطول القامة، لا خصوص النعت التحوي. وهذا القسم ضربان: قريبة وبعيدة؛ لأن الانتقال منها إلى المكني عنه الذي هو الصفة، إن لم يكن بواسطة فـ"قريبة"، وإن كان بواسطة فـ" بعيدة". ثم لما كان معنى القرب هبها عدم الواسطة، لا نفي الخفاء، أمكن أن يكون المعنى المكني عنه خفياً بالنسبة إلى الأصل، وأن يكون واضحاً، فانقسمت القريبة إلى واضحة وخفية، فكانت الأقسام لهذا القسم ثلاثة. وقد اجتمعت في المثال الذي ذكره بقوله كقول النساء:

طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

إنما ترى من طويل النجاد بطريق الكنية القريبة الواضحة أنه طويل القامة؛ إذ لا شك أن طول النجاد اشتهر استعماله عرفاً في طول القامة بحيث يفهم منه بلا تكلف، وبلا احتياج إلى واسطة، فكانت واضحة قريبة. وتريد من رفيع العماد بطريق الكنية القريبة الخفية أنه سيد، فإن رفيع العماد مما يستدل به على السيادة ويتقل منه إليها، لكن في هذا الانتقال نوع خفاء يزيل بالتأمل من غير احتياج إلى وسط، فكانت قريبة خفية. وتريد من كثير الرماد بطريق الكنية البعيدة أنه كريم؛ لأن الانتقال من كثرة الرماد إلى الكرم يحتاج إلى وسائل كثيرة كما ستعلم من كتاب المصنف، فكانت هذه الكنية بعيدة. ثم هذه الكنيات إنما كانت كنایات عن الصفة، لا عن النسبة؛ لأن النسبة هنا مصرح بها، فهي ليست مقصودة بالكنية، وإنما المقصود بالذات الوصف، فكان المكني عنه في هذه الكنيات الصفة. المجد بين ثوبيه: فإن إثبات المجد والكرم لما يحيط بالممدوح ويشتمل عليه - وهو الثوب - كناية عن إثباتهما للذات الممدوح، فكان المكني عنه فيها نسبة المجد والكرم إليه، لا نفس المجد والكرم؛ لأنهما مذكوران صريحاً، فلا ترى أنفسهما بطريق الكنية، بل ترى نسبة المجد والكرم إليه، فكان المكني عنه فيها النسبة.

والثالث: كناية يكون المكين عنده فيها غير صفة، ولا نسبة كقوله: بل نفس الموصوف

**الضاربين بكل أبيض مُخدِّم وَالطاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ**

فإنّه كنى بـ مجتمع الأضغان عن القلوب.

والكتناية إن كثُرت فيها الوسائل سميت "تلو يحاً" نحو: "هو كثير الرماد" أي كريم، فإن كثرة الرماد تستلزم كثرة الإحرق، وكثرة الإحرق تستلزم كثرة الطبخ، والخبز، وكثرة هما تستلزم كثرة الأكلين، وهي تستلزم كثرة الضيفان، وكثرة الضيفان تستلزم الكرم.

أي المكين عنه.

وإن قلت وخفيت، سميت "رمزاً" نحو: هو سمين رخو، أي غبيٌّ بليدٌ.

كقوله: الضاربين إلخ: أي أمدح الضاربين، "بكل أبيض" أي بكل سيف أبيض، "خدم" بضم الميم، وسكون الخاء، وكسر الذال أي القاطع، و"الطاعنين" أي: وأمدح الطاعنين الضاربين بالرمح، "مجتمع الأضغان" المجامع جمع مجمع، وهو اسم مكان من الجمع، والأضغان جمع ضعن وهو الحقد. مجتمع الأضغان: التي هي مختصة بالقلوب؛ إذ لا تجتمع الأضغان في غيرها. عن القلوب: فكانت الكناية هنالك ما يكون المكين عنده فيه الموصوف، لا الصفة، ولا النسبة؛ لأنهما مذكورتان صراحة، فلا يطلبان بالكتناية.

فيها الوسائل: أي في الانتقال منها إلى المكين عنه. تلو يحاً: لأن كثرة الوسائل يوجب بعد الإدراك غالباً والتلويع في الأصل أن يشار إلى الشيء من بعد نحو: "هو كثير الرماد" أي كريم، فكثرة الرماد كناية عن الكرم بوسائل كثيرة، فإن كثرة الرماد المكين به تستلزم كثرة الإحرق؛ ضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحرق، وكثرة الإحرق تستلزم كثرة الطبخ والخبز؛ لأن الغالب أن الإحرق بفائدة الطبخ والخبز، وكثرة هما تستلزم كثرة الأكلين؛ لأن العادة أن المطبخ إنما يطبخ ليؤكل.

كثرة الضيفان: إذا الغالب أن كثرة الأكلين إنما تكون من الأضيفاف لا من العيال. وإن قلت: أي الوسائل في اللزوم، وخفيت في اللزوم سميت رمزاً؛ لأن الرمز في الأصل أن تشير إلى قريب منك مع خفاء الإشارة، كإشارة بالشفقة، أو الحاجب نحو: "هو سمين رخو" أي غبيٌّ بليدٌ، فيكونه غبياً بليداً بكونه سميناً رخواً بوسائل أن السمن والرخو، يستلزمان في الغالب استرخاء القوى الذهنية وسكونها، وهذا يستلزمان الغباء والبلادة، لكن هذا الاستلزم ليس بواضح، فقد تحقق في هذه الكناية واسطة واحدة خفية.

وإن قلت فيها الوسائط، أو لم تكن ووضحت، سميت إيماء وإشارةً نحو:  
 أَوَ مَا رَأَيْتَ الْمَجَدَ الْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ  
أي التيمة

كناية عن كونهم أمجاداً. وهناك نوع من الكناية يعتمد في فهمه على السياق يسمى تعريضاً، وهو إمالة الكلام إلى عرض أي ناحية، كقولك لشخص يضر الناس: "خير الناس من ينفعهم"

## علم البديع

**البديع:** علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام المطابق لمقتضى الحال، وهذه الوجوه ما يرجع منها إلى تحسين المعنى يسمى بالمحسنات المعنوية، وما يرجع منها إلى تحسين اللفظ يسمى بالمحسنات اللفظية.

أو لم تكن إلخ: أي انعدمت بالكلية، ووضحت مع قلتها في النزوم سميت إيماء وإشارة؛ لأن أصل الإشارة أن تكون حسية، وهي ظاهرة، ومثلها الإيماء. لم يتحول: أي لم يرتحل عنهم إلى غيرهم، فإلقاء الجد الرحل في آل طلحة بلا تحول عنهم. كناية إلخ: بواسطة أن الجد صفة لا بد له عن موصوف يقوم به، وهو آل طلحة؛ لعدم وجودان غيرهم معهم، وهذه واسطة واحدة بينة بنفسها، فهي كناية قلت الوسائط مع الظهور. ناحية: أي جانب يدل على المقصود بالسياق والقرائن. خير الناس من ينفعهم: فمعنى الصريح حصر الخيرية في من ينفع الناس، وفيهم من سياقه نفي الخيرية عن من يضر الناس. وهذا هو المعنى الكثائي الذي فهم من سياق الكلام، والله سبحانه وتعالى أعلم. **البديع:** في اللغة: الغريب من "بداع الشيء" بضم الدال إذا كان غاية فيما هو فيه من علم، أو غيره حتى صار غريباً فيه لطيفاً.

**وجوه تحسين الكلام:** أي يعرف به الأمور التي يصير بها الكلام حسناً، لكن لا مطلقاً، بل إذا كان ذلك الكلام مطابقاً لمقضى الحال، فإن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية مطابقتة لمقتضى الحال، وإلا كانت تلك الوجوه كتعليق الدرر في عنق الخنازير. إلى تحسين المعنى: بأن يكون القصد منها تحسين المعنى أولاً بالذات، وإن كان قد يفيد بعض تلك الوجوه تحسين اللفظ أيضاً، لكن القصد الأصلي منها إنما هو إلى كونها محسنة للمعنى، ولهذا يناسب هذا النوع إلى المعنى بأن يسمى بالمحسنات المعنوية. إلى تحسين اللفظ: لكون المقصود منها تحسين اللفظ بالذات، وإن تبع ذلك تحسين المعنى. ثم لما كان المقصود الأصلي هو المعنى، والألفاظ تواعي وقوالب لها، =

## محسنات معنوية

١- التورية: أن يُذكر لفظ له معنيان:

أ- قريب: يتبارد فهمه من الكلام،

ب- بعيد، هو المراد بالإفادة لقرينة خفية،

نحو: **وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّا كُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ** [الأنعام: ٦٠]، أراد بقوله: **جَرَحْتُمْ** معناه بعيد، وهو ارتكاب الذنوب وك قوله:

لَهُ الْبَرَأِيَا عَبِيدُ	يَا سَيِّدًا حَازَ لُطْفًا
جَفَاكَ فِينَا يَزِيدُ	أَنْتَ الْحُسَيْنُ وَلَكِنْ

معنى "يزيد" القريب أنه علم، ومعناه بعيد المقصود أنه فعل مضارع من "زاد".

= كان الاهتمام بالوجوه المحسنة لها أولى من الاهتمام بالوجوه المحسنة للألفاظ، فلذا قدمها، وقال: "محسنات معنوية". وهي وجوه عديدة ذكر المصنف منها أربعة وعشرين.

هو المراد بالإفادة: ثم لا بد أن يكون إرادة البعيد لقرينة خفية؛ إذ لو لم تكن قرينة على إرادته أصلًا لم يفهم، ولم يكن مرادًا بالإفادة، فيخرج اللفظ عن التورية، وإن كانت ثم قرينة ظاهرة على إرادته صار قريباً بها، وإن كان بعيداً في أصله، فيخرج عن معنى التورية أيضاً. وإنما سمي هذا النوع بالتورية؛ لأن فيه ستر المعنى البعيد بالقريب، والتورية في الأصل مصدر ورثي الخبر إذا ستره، وأظهر غيره.

ثم التورية قسمان: الأولى مجرد وهي التي لم تجتمع شيئاً مما يلائم المعنى القريب نحو: **وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّا كُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ** فإن الجرح له معنian، قريب: وهو الذي يعبر عنه بالفارسية "بخسته كردن"، وبعيد: وهو ارتكاب الذنوب، والمراد منه هنا المعنى بعيد كما قال: أراد بقوله: **جَرَحْتُمْ** معناه بعيد، وهو ارتكاب الذنوب، ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب، فكان هذا من المحردة. والثانية: مرشحة، وهي التي تجتمع شيئاً مما يلائم المعنى القريب نحو: **وَالسَّمَاءَ بَنَيَا هَا بِأَيْدِيهِ** [الذاريات: ٤٧]؛ فإن المراد باليد في الآية ليس معناها القريب الذي هو الجارحة المخصوصة؛ وقد لاستحالة الجارحة عليه سبحانه، بل المراد بها على ما هو رأي عامة المفسرين معناها البعيد وهو القوة والقدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة، وهو قوله تعالى: **بَنَيَا هَا بِأَيْدِيهِ** [الذاريات: ٤٧]؛ إذ البناء يلائم اليد معنى الجارحة. أنه علم: لأن معاوية المشهور، وهو ليس بمقصود. فعل مضارع من زاد: وقد افترن به ذكر الحسين الذي هو ملائم لمعنى القريب، فكان من قبيل التورية المرشحة.

٢ - الإِبَاهَمُ: إِيْرَادُ الْكَلَامِ مُحْتَمِلاً لِوَجْهِيْنِ مُتَضَادِيْنِ نَحْوِ:

بَارَكَ اللَّهُ لِلْحَسَنِ وَلِبُورَانِ فِي الْخَتْنِ  
يَا إِمَامَ الْهُدَى ظَفَرَ تَ وَلَكَنْ بَيَّنَتِ مَنْ

فِيْنَ قُولُهُ: "بَيَّنَتِ مَنْ" يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَدْحَأً لِعَظَمَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ ذَمَّاً لِدَنَاءَةٍ.

٣ - التَّوْجِيهُ: إِفَادَةُ مَعْنَى بِالْفَاظِ مَوْضِعَةٍ لَهُ، وَلَكِنَّهَا أَسْمَاءُ لِنَاسٍ أَوْ غَيْرِهِمْ،

كَقُولُ بَعْضِهِمْ يَصِفُّ هَنَرًا:

إِذَا فَأَخَرَتْهُ الرِّيحُ وَلَتْ عَلِيلَةً  
بِأَذِيَالِ كَثْبَانِ الشَّرَى تَتَعَسَّرُ  
بِهِ الرَّوْضُ يَحِيَّ، وَهُوَ لَا شَكَّ جَعْفَرُ

فَالْفَضْلُ، وَالرَّبِيعُ، وَيَحِيَّ، وَجَعْفُرُ أَسْمَاءُ نَاسٍ، وَكَقُولُهُ:

وَمَا حُسْنُ بَيْتٍ لَهُ زُخْرُفٌ تَرَاهُ إِذَا زُلْزِلتَ لَمْ يَكُنْ

فِيْنَ زُخْرُفًا، وَإِذَا زُلْزِلتَ، وَلَمْ يَكُنْ، أَسْمَاءُ سُورٍ مِنَ الْقُرْآنِ.

٤ - الطَّبَاقُ: هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ نَحْوَ قُولَهُ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾

الإِبَاهَمُ: وَيُسَمَّى مُحْتَمِلُ الضَّدِيْنِ أَيْضًا. [وَهُوَ] إِيْرَادُ الْكَلَامِ مُحْتَمِلاً لِوَجْهِيْنِ مُتَضَادِيْنِ عَلَى السَّوَاءِ بِالنَّظَرِ لِنَفْسِ الْلَّفْظِ، وَإِنْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا بِالنَّظَرِ لِلْقَرْيَنَةِ كَالْمَدْحُ، وَالْذَّمُ، وَالسَّبِبُ وَالدَّعَاءِ. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ: وَالْمَدْحُ، وَالْذَّمُ مُتَضَادَانِ، فَكَانَ مُحْتَمِلاً لِوَجْهِيْنِ مُتَضَادِيْنِ. التَّوْجِيهُ إِفَادَةُ مَعْنَى إِلَيْهِ: هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ فِي مَعْنَى التَّوْجِيهِ، وَالْمَشْهُورُ فِي تَعْرِيفِهِ مَا يَبْتَهِ الْمَصْنَفُ فِي تَعْرِيفِ الإِبَاهَمِ. زُخْرُفًا وَإِذَا زُلْزِلتَ وَلَمْ يَكُنْ: الْفَاظُ مُفَيِّدةٌ لِمَعْنَاهَا الْمَوْضِعَةِ هِيَ لَهَا، وَلَكِنَّهَا أَسْمَاءُ سُورٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَكُونُ مِنَ التَّوْجِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ.

الطَّبَاقُ: هُوَ الْجَمْعُ فِي كَلَامِ وَاحِدٍ، أَوْ هُوَ كَالْكَلَامِ الْوَاحِدِ فِي الاتِّصَالِ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجَمْلَةِ، سَوَاءَ كَانَ التَّقَابِلُ حَقِيقِيًّا، أَوْ اعْتِبَارِيًّا، وَسَوَاءَ كَانَ تَقَابِلُ التَّضَادِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَسْبَابِ التَّقَابِلِ، وَهُوَ ضَرِبَانِ طَبَاقٍ إِلَيْحَابٍ بِأَنْ يَكُونَ الْلَّفْظَانِ الْمُتَقَابِلَيْنِ مَعْنَاهُمَا مُوجَبًا نَحْوِ: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُؤُودٌ﴾ فَذَكَرَتِ الْيَقْظَةُ، وَالرَّقَادُ الْمُتَقَابِلَانِ بِطَرِيقِ الإِلْيَابِ وَالْإِثْبَاتِ. وَطَبَاقُ السُّلْبِ وَهُوَ أَنْ يَجْمِعَ بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ، أَحَدُهُمَا مَوْجِبٌ وَالآخَرُ سُلْبٌ، كَقُولَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فَإِنَّ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ مَنْفِيُّ وَالثَّانِي مَثْبِتٌ، =

وَهُمْ رُقُودٌ [الكهف: ١٨]، وَلِكُنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا [الروم: ٦٧].

أ- من الطباق المقابلة: وهو أن يؤتى بمعنىين، أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب نحو قوله تعالى: **فَلَيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلَيُبَيِّكُوا كَثِيرًا** [التوبه: ٨٢].

ب- ومنه التدبيج: وهو التقابل بين **اللفاظ الألوان**، كقوله: **تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرٍ**

= وبين النفي والإثبات تقابل باعتبار أصلهما، وإن لم يكن هنها باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المبني هو العلم النافع في الآخرة، والمثبت علم لا ينفع فيها ولا تناهى بينهما، لكن انتفاء التناهى بينهما بهذا الاعتبار لا يقدح في تتحقق الطباق؛ لأن المعتر هو التناهى باعتبار أصلهما، وإن لم يكن باعتبار الحالة الراهنة.

على الترتيب: ما أتي به أولاً بحيث يكون الأول مما أتي به ثانياً مثاباً للأول مما أتي به أولاً والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر نحو قوله تعالى: **فَلَيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلَيُبَيِّكُوا كَثِيرًا** فأتي سبحانه وتعالى بالضحك والقلة، ثم بالبكاء والكثرة على الترتيب، بأن قابل الأول من الطرف الثاني وهو البكاء بال الأول من الطرف الأول [وهو الضحك] والثانية من الطرف الثاني [وهو الكثرة] بالثانية من الأول [وهو القلة]. التدبيج: وهو أن يورد في معنى من المدح، أو غيره. بين **اللفاظ الألوان**: لقصد الكناية بتلك اللفاظ عن ذلك المعنى من المدح، أو غيره، كقوله: **تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرٍ**

"تردى" من تردية الثوب: أحذته رداء، والمراد أنه ليس ثياب الموت أي الثياب التي كان لابساً لها وقت الموت والقتل حال كون تلك الثياب حمراً أي محمرة بالدم، وملطخة به، فما أتي لها أي لتلك الثياب، ولم يدخل الشياب الملطخة بالدم حين قتل، ولم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة، فقد جمع فيه بين **اللفاظ الألوان** المقابلة، وهي الحمرة والخضراء، وقصد بالأول الكناية عن القتل؛ لظهور أن التردى بثياب الموت حال كونها حمراً يلزم منه القتل عرفاً مع قرينة السياق، وبالثانية عن دخول الجنة؛ للعلم بأن أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، فالجملة كناية عن كونه شهيداً من أهل الجنة. وإنما سمى هذا القسم بالتديج؛ لأنه في الأصل من **دبّج المطر الأرض**، إذا زينها بألوان النبات، فشبّه ذكر **اللفاظ الألوان** في الكلام بما يحدث بالمطر من ألوان النبات، سمى باسم التدبيج.

- ٥ - الإدماج: أن يضمن كلام سبق معنى لمعنى آخر نحو قول أبي الطيب:

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي  
أَعْدُ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَ  
أي في ذلك الليل

فإنه ضمن وصف الليل بالطول، الشكایة من الدهر.

ومن الإدماج ما يسمى بالاستباع، وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، **كقول الخوارزمي:**

سَمَحَ الْبَدَاهَةُ لَيْسَ يُمْسِكُ لَفْظَهُ  
فَكَائِنًا أَلْفَاظُهُ مِنْ مَالِهِ

- ٦ - مراعاة النظير: هي جمع أمرٍ وما يناسبه لا بالتضاد، كقوله:

إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ افْتَرَى الْعَمُّ لِلْفَتَرَى  
مَكَارِمُ لَا تَخْفَى، وَإِنْ كَذَبَ الْخَالُ

فقد جمع بين الجد، والعم، والخال. المراد بالأول "الحظ"، وبالثاني "عامة الناس".

سيق معنى لمعنى آخر: أي أن يجعل المتكلم الكلام الذي سيق معنى متضمناً لمعنى، فيكون المعنى الآخر ملفوفاً في الكلام وداخلاً فيه، ولذلك سمي بالإدماج؛ لأن الإدماج في اللغة: "اللف والإدخال"، يقال: أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه، وأدخله فيه. أعد بها: أي بالأجفان من جهة حركتها. الدهر الذنوب: أي ذنوب الدهر علي من تفريقه بيني وبين الأحبة، ومن عدم استقامة الحال وغير ذلك، فجعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بكل حركة من حر كائناً ذنباً من ذنوب الدهر، وفيه إشارة إلى كثرة هذا التقليب؛ للعلم بكثرة الذنوب التي يعدها على الدهر. فإنه: قصد من هذا الكلام وصف الليل بالطول مع السهر، وهو المعنى الذي سيق له الكلام.

بالطول: مع السهر الذي يظهر معه الطول. الشكایة من الدهر: فتلك الشكایة هي المعنى المضمن الغير المسوق لأجلها الكلام، وبها حصل الإدماج. وهو المدح: فالاستباع مختص بالمدح، والإدماج يشمل المدح وغيره؛ ولذا جعل الاستباع نوعاً من الإدماج، ولم يعده قسماً برأسه. **كقول الخوارزمي:** فإنه مدحه بطلاقة اللسان بالقصد الأول؛ لأن المعنى المسوق له الكلام، لكن على وجه استبع مدحه بالكرم، فإنه لما جعل ألفاظه مشبهاً بماله بعد ما حكم على تلك الألفاظ، أن المدح لا يمسكها، علم منه أنه كريم لا يمسك المال، فالمدح بالكرم معنى مستبع للمدح بطلاقة اللسان. جمع أمر وما يناسبه: سواء كان واحداً، أو متعددًا بشرط أن يكون التنااسب، لا بالتضاد، والتقابل كما في الطلاق، بل بالتوافق بأن يكون بينهما مصاحبة في الإدراك، أو مناسبة في الشكل، أو ما أشبه ذلك. جمع بين الجد والعم والخال: ومعانيها المتبدلة منها متناسبة قطعاً، وإن كان ما هو المراد هنا من المعاني ليس بينها تناسب شيء من أوجه التنااسب من التقارن في الإدراك، أو المناسبة في الشكل، أو نحو ذلك. كيف، والمراد هنا =

وبالثالث "الظن".

- ٧ الاستخدام: هو ذكر اللفظ بمعنى، وإعادة ضمير عليه بمعنى آخر، أو إعادة ضميرين تريدهما غير ما أردتهما بأولهما، فالأول نحو قوله تعالى: **﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُمِّهُ﴾** [البقرة: ١٨٥]، أراد بالشهر "الهلال"، وبضميره "الزمان المعلوم"، والثاني، كقوله:

**فَسَقَى الْغَضَا وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُ شَبُوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي**  
أي أقدوه

الغضا: شجر بالبادية، وضمير ساكنيه يعود إليه بمعنى "مكانه"، وضمير "شبوه" يعود

= بالأول الجد "الحظ"، وبالثاني أي العم "عامة الناس"، وبالثالث أي الحال "الظن". ومن الظاهر أنه ليس بين هذه المعاني تناسب يوجه من وجوه التناسب، فعلم من هذا أن المراد بتناسب المعانى في مراعاة النظير ليس هو تناسب المعانى المراده في الحال، بل مطلقاً، سواء كانت تلك المعانى مراده في الحال أولاً.

ذكر **اللفظ**: الذي له معانين، أو أكثر سواء كانت حقيقة أو مجازية، أو بعضها حقيقة، وبعضها مجازية بمعنى من تلك المعانى واستعماله فيه، وإعادة ضمير عليه أي على ذلك اللفظ، لكن لا باعتبار إرادة ذلك المعنى الذي أريد، بل معنى آخر من جملة معانى ذلك اللفظ، أو ذكر اللفظ بمعنى، وإعادة ضميرين إليه بالمعنى الآخر بحيث تريدهما أي بثنائي الضميرين معنى غير ما أردتهما بأولهما، وغير ما أردته باللفظ أيضاً، وإلا لم يكن أحد الضميرين استخداماً، والكلام في الضمير العائد على وجه الاستخدام. **فالأول**: من الوجهين المذكورين، وهو أن يذكر اللفظ ويراد به أحد المعانين، وبضميره معناه الآخر نحو قوله تعالى: **﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُمِّهُ﴾** فإنه سبحانه أراد بالشهر "الهلال"، ولعل وجه هذه الإرادة أنه لو أريد به الزمان المعلوم لم يترب عليه الأمر بالصوم؛ لأن شهود الشهر بتمامه إنما يكون بعد انقضائه، ولا معنى لترتب وجوب الصوم فيه بعد انقضائه، وأراد بضميره العائد إليه في "فليصمه" الزمان المعلوم، وهو ظاهر جداً، فقد أريد بلفظ الشهر معنى، وأريد بضميره معنى آخر، فهذا من الوجه الأول. **والثاني**: أي الوجه الثاني، وهو أن يذكر اللفظ ويراد به معنى، وبأحد ضميريه معنى يغايره، وبضميره الآخر معنى يغايرهما.

يعود إليه بمعنى مكانه: إذ يطلق عليه الغضا مجازاً، وضمير "شبوه" يعود إليه بمعنى ناره؛ إذ يقال لها: غضا أيضاً على سبيل المجاز؛ لتعلقها به. والجوانح جمع جانحة وهي العظم مما يلي الصدر، فقوله و"ضلوعي": من عطف التفسير. وهذا أي قوله "بين جوانحي وضلوعي": كنایة عن القلب، وشب النار في القلب عبارة عن إبداء شدة الحب. فقد ذكر في هذا البيت الغضا بمعنى الشجر، ثم أعاد إليه الضمير أولاً بمعنى المكان النابت فيه شجر الغضا مجازاً، ثم أعاد إليه الضمير ثانياً بمعنى النار الموقدة فيه مجازاً أيضاً، فهذا هو الوجه الثاني من الوجهين المذكورين للاستخدام.

إليه بمعنى "ناره".

- ٨ الاستطراد: هو أن يخرج المتكلّم من الغرض الذي هو فيه إلى آخر لمناسبة،  
بين الغرضين كغزل أو فخر

ثم يرجع إلى تتميم الأول، كقول السّمّوَعَلْ: على وزن فَعُولَ

وَإِنَّا أَنَاسٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سَبَّةً  
إِذَا مَا رَأَتُهُ عَامِرٌ، وَسَلُولٌ  
يُقَرِّبُ حُبُّ الْمَوْتَ آجَالَنَا لَنَا  
وَتَكَرَّهُهُ آجَاهُمُ فَتَطْلُولٌ  
وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ حَتَّفَ أَنْفِيهِ  
وَلَا طَلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلٌ

فسياق القصيدة للفخر، واستطرد منه إلى هجاء عامر وسلول، ثم عاد إليه.

- ٩ الافتنان: هو الجمع بين فَتَنَ مختلفين كالغزل، والحماسة، والمدح، والهجاء، والتعرية، والتهنئة، كقول عبد الله بن همام السلوبي - حين دخل على يزيد، وقد مات أبوه معاوية، وخلفه هو في الملك - .....:

وَإِنَّا أَنَاسٌ لَا نَرَى إِلَّا: السبة، ما يسبّ به كما أن الخدعة ما يخدع به، وأصل السب: القطع، ثم استعمل في الشتم والعار. "إذا ما رأته عامر وسلول" قبيلتان. يقول: "إذا حسب هولاء القتل عاراً، عَدَّهُ عشرين فخراً"، و"يقرّب حُبُّ الموت" أي جنباً للموت. "وتكرهه آجالهم فتطول"، يشير به إلى أنهم يغبطون لاقتحامهم المنايا، وإن عامراً وسلولاً يعمرون بجانبهم الشر؛ كراهيةً للموت، وحبًا للحياة. "ما مات منا سيد حتف أنفه" يقال: مات فلان حتف أنفه إذا مات من غير قتل ولا ضرب. "ولَا طلَّ مِنَّا" أي لم يطل دم قتيل منا، يقال: "طل دمه" إذا بطل ولم يطلب به، وقد طله فلان أي أبطله. المعنى إننا لا نموت ولكن نقتل، ودم القتيل منا لا يطل ولا يذهب هدراً. فسياق القصيدة للفخر وهو الغرض الأصلي للمتكلّم، ثم انتقل واستطرد منه إلى هجاء عامر وسلول ببيان أهما ضدان لشهرته في الشجاعة؛ ليظهر من هذا شجاعة عشيرته زيادة ظهوره؛ لما تقرر أن الأشياء تتباين بأضدادها، ثم عاد إلى بيان الفخر الذي هو الغرض الأصلي له.

الجمع بين فتَنَ: أي نوعين من المعاني مختلفين كالغزل، والحماسة، فإن الأول عبارة عن محادثة النساء ومراؤ دهن، والثاني عن الشجاعة، وهو فَتَنَ مختلفان، وكذا حال المدح، والهجاء، والتعرية، والتهنئة، فإن الماجاء نوع مختلف لنوع المدح، والتهنئة نوع مغاير لنوع التعرية، فالكلام الذي اجتمع فيه مثل هذين النوعين يسمى مُفتَنَاً، وذلك الجمع افتناناً.

آجرك الله على الرزية، وبارك لك في العطية، وأعانك على الرعاية، فقد رُزئتَ عظيماً، وأعطيت جسيماً، فاشكر الله على ما أُعطيتَ، واصبر على ما رُزئتَ، فقد فقدتَ الخليفة، وأعطيتَ الخلافة، ففارقتك خليلاً، ووُهبتَ جليلًا:

إِصْبَرْ يَزِيدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَا ثِقَةٍ  
وَاسْكُرْ جَبَاءَ الَّذِي بِالْمُلْكِ أَصْفَاكَ  
كَمَا رُزِئْتَ، وَلَا عُقْبَى كَعْقَبَاكَ  
لَا رِزْءَ أَصْبَحَ فِي الْأَقْوَامِ نَعْلَمُهُ

١٠ - الجمع: هو أن يجمع بين متعدد في حكم واحد، كقوله:

إِنَّ الشَّبَابَ، وَالْفَرَاغَ، وَالْجَدَّهُ مُفْسِدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مُفْسِدَه

١١ - التفريق: هو أن يفرق بين شيئين من نوع واحد كقوله:

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقَتْ رَبِيعٍ كَنْوَالِ الْأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءٍ  
فَنَوَالُ الْأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءٍ

١٢ - التقسيم: هو إما استيفاء أقسام شيء نحو قوله:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ، وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنِ عِلْمٍ مَا فِي غَدٍ عَمِ

آجرك الله إلخ: فهذا الكلام قد اشتمل على نوع من الاختنان؛ لأنّه جمع فيه بين التعزية على موت أبيه والتهنئة على خلافته، وهو فتنان مختلفان. أن يجمع بين متعدد: أي أمر كلّي يجمع ذلك المتعدد. إن الشباب إلخ: الذي هو زمان اتباع الهوى، "والفراغ" أي الخلو من الشواغل المانعة من اتباع الهوى، "والجدة" أي الاستغناء، "مفيدة للمرء أي مفسدة" أي مفسدة عظيمة، والمفسدة: الأمر الذي يدعو صاحبه للفساد، فالمفيدة هي الحكم الكلّي، وقد جمع فيه الثلاثة. ما نوال الغمام وقت ربيع إلخ: الذي هو وقت ثروة الغمام، "كنوال الأمير يوم سخاء" الذي هو يوم فقر الأمير؛ لكثرة السائلين وكمال بنله، "فنوال الأمير" الفاء تعليلية، "بدرة عين" وهي عشرة آلاف درهم، "ونوال الغمام قطرة ماء"، ففرق بين نوال الأمير ونوال الغمام مع أنهما من نوع واحد، وهو مطلق النوال.

استيفاء أقسام الشيء: بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر نحو قوله [المذكور] في تقسيم العلم باعتبار تعلقه بالزمان. وأعلم علم اليوم: وهذا الشعر يتضمن أن العلم باعتبار تعلقه بالزمان ينقسم إلى العلم الذي يتعلق بالحال، وإلى الذي يتعلق بالماضي، وإلى الذي يتعلق بالمستقبل، فهو تقسيم مستوف لأقسام العلم باعتبار التعلق بالزمان.

وإما ذكر متعدد، وإرجاع ما لكل إليه على التعين، كقوله:

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَيِّ، وَالْوَتَدِ  
وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْثِي لَهُ أَحَدٌ  
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ

وإما ذِكْرُ أحوال الشيء مضافاً إلى كل منها ما يليق به، كقوله:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا، وَمَشَايْخٌ  
كَانُوهُم مِنْ طُولِ مَا التَّشَمُوا مُرْدُ  
كَثِيرٌ إِذَا شَدُوا قَلِيلٌ إِذَا دُعُوا  
ثَقَالٌ إِذَا لَاقُوا، خِفَافٌ إِذَا دُعُوا

إرجاع ما لكل: أي وإرجاع الحكم الذي لكل واحد من ذلك المتعدد بإضافته وإنساده إليه على التعين.  
ولا يقيم على ضيم إلخ: أي ولا يقيم، ولا يتوطن أحد مع ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الأحد. "إلا الأذلان غير الحي والوتد" العبر: الحمار سواء كان وحشياً أو أهلياً، لكن إضافته إلى الحي يعني الثاني، وهو المناسب هنا؛ لأنه الذي يربط ويحمل الذل. "هذا" أي غير الحي مربوط. **برُمَّة**: أي مع الخسف والذل مربوط بتمامه. "وذا" أي الوتد، يدق ويشق رأسه. "فلا يرثي" أي فلا يرحم له أحد، فذكر الشاعر العبر والوتد، ثم رجع وأضاف إلى الأول "الربط مع الخسف"، وإلى الثاني "الشج على التعين".

ذكر أحوال الشيء إلخ: أي بعد ذكر ذلك الشيء، مضافاً أي حال كون تلك الأحوال قد أضيف وأسنداً إلى كل واحد منها ما يليق به. والفرق بين هذا وبين ما تقدم أنه يذكر هبها الأحوال المتعددة، ويدرك مع كل واحد من تلك الأحوال ما يناسبه بخلاف ما تقدم، فإنه يذكر هناك المتعدد أولاً، ثم بعد ذكر المتعدد يذكر ما يناسب لكل واحد منه على التعين. **سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا إلخ**: وهي الرمح، و"مشَايَخ" خص المشَايَخ؛ لأنهم أعرف بالأمور وأكثر تجربة، "كأنهم من طول ما التشموا" كلمة "ما" مصدرية أي من طول الت shamahم، وهو عبارة عن وضع اللثام، واللهام - بالكسرة - "وَهَانَ بَنْد" كما في الصراح، وكان من عادة العرب التلام في الحرب للتنوقي عن الغبار والإخفاء الحال. "مرد" لعدم ظهور لحاهم من طول اللثام. "ثقال" على الأعداء من شدة شوكتهم، وصعوبة وطأتهم. "إذا لاقوا" وحاربوا، "خفاف" أي مسرعين بالإجابة، "إذا دعوا" إلى كفاية مهم أو دفاع ملم. "كثير إذا شدوا" وحملوا على العدو؛ لأن واحداً منهم يقوم مقام الجماعة في النكبة. "قليل إذا عدوا" لأن أهل النجدة منهم في غاية القلة، فقد ذكر المشَايَخ، ثم ذكر أحوالهم من الثقل والخففة، والكثرة والقلة، وأضاف لكل حال ما يناسبها، فأضاف للثقل ما يناسبه من الملاقة والمحاربة، وللخففة ما يناسبها من الدعوة للإجابة، وللكثرة ما يناسبها من الشدة والحمل على الأعداء، ولقلة ما يناسبها من العد.

**١٣ - الطيُّ والنشر:** هو ذكر متعدد على التفصيل، أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد من غير تعين؛ اعتماداً على فهم السامع، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]، فالسكون راجع إلى الليل، والابتعاء راجع إلى النهار وكقول الشاعر:

ثلاثةٌ تُشرقُ الدُّنيا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الصَّحْنِ، وَأَبُو إِسْحَاقُ، وَالقَمَرُ

**١٤ - إرسال المثل، والكلام الجامع:** هو أن يؤتي بكلام صالح لأن يتمثل به

**الطيُّ والنشر:** هذا النوع المسمى بالطي والنشر، هو ذكر معنى متعدد على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أحد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظ يخص به ويفصله عمما عداه، أو على وجه الإجمال بأن يبين مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظ يجتمع فيه أحد ذلك المجموع، وهذا هو الطي، ويسمى اللف أيضاً. ثم ذكر ما لكل واحد ذكر ما لكل واحد ذكر المجموع؛ اعتماداً على فهم السامع أي للقرينة اللغوية، أو المعنوية على أن السامع يردُّ ما لكل واحد من المتعدد إليه، وهذا هو النشر، فالقسم الأول: وهو أن يذكر المتعدد على التفصيل. **جعل لكم الليل والنهر:** ففي هذه الآية الكريمة ذكر الليل والنهر على التفصيل، ثم ذكر السكون والابتعاء الراجعين إليهما، فالسكون راجع إلى الليل؛ لظهور مناسبته للليل، والابتعاء راجع إلى النهار؛ للمناسبة أيضاً.

وكقول الشاعر: وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الإجمال، كقول الشاعر:

ثلاثةٌ تُشرقُ الدُّنيا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الصَّحْنِ، وَأَبُو إِسْحَاقُ، وَالقَمَرُ

فقد ذكر هذه الثلاثة أولاً على وجه الإجمال من حيث التعبير عنها باسم العدد، ثم بينها على التفصيل والتعبير عن كل منها باسمه الخاص به بقوله: "شمس الصحن وأبو إسحاق والقمر"، لكن الوصف الذي ذكر لهذه الثلاثة، وهو شرق الدنيا بيهجتها، واحد مشترك بينها مع أن ما ذكره فيتعريف الطي والنشر، وهو المشهور أيضاً يقتضي أن يكون الوصف لكل واحد من المتعدد المذكور أولاً على وجه التفصيل أو الإجمال على حدة من غير أن يعينه المتكلم؛ ثقة بأن السامع يعيشه. فالظهور في المثال قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [آل عمران: ١١١]، فإنه تعالى ذكر الفريقين على وجه الإجمال بالضمير في ﴿قَالُوا﴾؛ لكونه عائداً للفريقين، ثم ذكر ما يخص كلاً منهما في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ أي قالت اليهود: "لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقامت النصارى: "لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى". والقرينة على التعين، العلم بشivot التضاد بين اليهود والنصارى، وبتضليل كل فريق صاحبه، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة، فوثق بالعقل في أنه يعين كل قول لفريقيه. هو: توحيد الضمير باعتبار كونهما شيئاً واحداً بالذات.

في مواطن كثيرة. والفرق بينهما أن الأول: يكون بعض بيت قوله: "ليس التكحل في العينين كالكحل"، الثاني، يكون بيتاً كاملاً قوله: أي الكلام الجامع  
إذا جاءَ مُوسىٰ، وَأَلْقَى العَصَى فَقَدْ بَطَلَ السَّحْرُ، وَالسَّاحِرُ

١٥ - المبالغة: هي ادعاء بلوغ وصف في الشدة أو الضعف جداً، يبعد أو يستحيل. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ - تبليغ: إن كان ذلك ممكناً عقلاً وعادةً، قوله في وصف فرس:  
ياكتار العدو والسبق

إذاً مَا سَابَقَتْهَا الرِّيحُ فَرَتْ وَأَلْقَتْ فِي يَدِ الرِّيحِ التَّرَابَ

ب - وإغراء: إن كان ممكناً عقلاً، لا عادةً، قوله:

نُكْرِمُ جَارَنَا مَادَامَ فِينَا وَنَتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالَا

في مواطن كثيرة: وذلك؛ لأنَّه يقصد به حكم كلي غير مقيد بشيء مخصوص، فيجري به التمثل في كل موضع يكون مناسباً لمعناه. والفرق بينهما: أي بين إرسال المثل والكلام الجامع ليس باعتبار المفهوم والذات، بل باعتبار أن إرسال المثل يكون بعض بيت، قوله: "ليس التكحل في العينين كالكحل"، فإنه كلام قصد به أن حصول الزينة بالأسباب الخارجية، والتکلف ليس كالزينة الأصلية، فهو صالح لأن يتمثل به في مواضع كثيرة، وليس بيته كاملاً، بل بعض بيت. بطل السحر والساخر: فإن المقصود به أيضاً الحكم الكلي الصالح لأن يتمثل به في كل موطن، كأن المطلوب فيه بيان اضمحلال الباطل، وذهب أهله بمحاجة أهل الحق وظهور آثاره، وهو بيت كامل أيضاً، فهو من أفراد الكلام الجامع. بلوغ وصف: أي إثبات بلوغه بطريق الدعوى، لا بالتحقيق في مراتب الشدة أو الضعف جداً، يبعد مع كونه ممكناً عقلاً وعادةً كما في القسم الأول، أو يستحيل عقلاً وعادةً كما في القسم الثالث، أو عادةً لا عقلاً كما في القسم الثاني، ولا احتمال؛ لكونه مستحيلاً عقلاً لا عادةً؛ ضرورة أنه يلزم من إمكانه عادةً إمكانه عقلاً؛ ولذا انحصرت المبالغة في أقسام ثلاثة، كما قال: "وتنقسم إلى ثلاثة أقسام".

إذا ما سبقتها الريح: فإن ادعاء بلوغ الفرس في العدو والسبق إلى حالة إذا سبقتها الريح فرت وألقت في يدها التراب ممكناً عقلاً وعادةً، وإن كان وجودها في الفرس في غاية التدور والبعد. وتنبعه: أي نرسل إليه ونبعث في أثره الكرامة حيث مالا، سار ورحل عنا وسكن مع غيرنا، فادعاء أنهم يكرمون الجار في حالة كونه مقيناً عندهم، وفي حالة ارتحاله عنهم، وكونه مع غيرهم ادعاء لما هو ممكناً عقلاً وهو ظاهر جداً، لا عادةً؛ لانطباق النفوس على الشج وعدم مراعاة غير المكاففات، حتى أنه يكاد أن يتحقق بال الحال عقلاً في هذا الزمان.

ج - وغلو: إن استحال عقلاً وعادةً، كقوله:

**تَكَادُ قِسْيَهُ مِنْ غَيْرِ رَامٍ تُمَكَّنُ فِي قُلُوبِهِمُ النَّبَالَا**

١٩ المغايرة: هي مدح الشيء بعد ذمه، أو عكسه، ك قوله في مدح الدينار:

**أَكْرَمْ بِهِ أَصْفَرَ رَاقَتْ صُفْرَتْهُ**

بعد ذمه في قوله: "تَبَّا لَهُ مِنْ خَادِعٍ مُّمَادِقٍ".

٢٠ تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان: أحدهما: أن يستثنى من صفة ذم منافية

صفة مدح على تقدير دخوها فيها، ك قوله:

**وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفَهُمْ بِهِنْ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَابِ**

تقن في قلوبهم النبالا: فقد بالغ في وصف قسيه حيث صيرها بحيث تمكן النبال في قلوبهم من غير رام، ومعلوم أن تمكينها النبال في القلوب من غير رام محال عقلاً وعادةً، فهذه المبالغة غلو. أكرم به إلح: صيغة تعجب، ولفظه أمر بمعنى الماضي، والباء زائدة متصلة بالفاعل أي كرم الدينار، وصار ذا كرم حال كونه أصغر، "راقت" من الروق بمعنى خوش آمدن، وبشافت آورون كـرا كما في الصراح. "صفرته" وهذا مدح الدينار بعد ذمه في قوله: "تبـا له". تـبا له إـلح: منصوب على إضمار الفعل أي أـلزـمـهـ اللهـ هـلـاكـاـ، وـخـسـرـاـ. من خـادـعـ مـمـاذـقـ أيـ منـافـقـ، وهذاـ بـعـيـنـهـ يـكـوـنـ مـثـالـ لـقـوـلـهـ، أوـ عـكـسـهـ أيـ ذـمـ الشـيـءـ بـعـدـ مـدـحـهـ إـذـاـ جـعـلـ ذـمـ الـدـيـنـارـ فيـ قـوـلـهـ تـبـاـ لـهـ إـلحـ، بـعـدـ مـدـحـهـ فيـ قـوـلـهـ: "أـكـرـمـ بـهـ" كـمـاـ هوـ الـوـاقـعـ فـيـ الـمـقـامـاتـ. تقدير دخوها فيها: بأن يقدر المتكلـمـ، ويـفـرـضـ أنـ صـفـةـ المـدـحـ الـمـسـتـشـاـدـةـ دـاـخـلـةـ فـيـ صـفـةـ الـذـمـ الـمـنـفـيـةـ. بـهـنـ فـلـولـ مـنـ قـرـاعـ الـكـتـابـ: "الـفـلـولـ" جـمـعـ فـلـلـ هوـ الـكـسـرـ يـصـيـبـ السـيـفـ فـيـ حـدـهـ الـقـاطـعـ مـنـهـ، وـ"الـكـتـابـ" جـمـعـ كـيـيـهـ وـهـيـ الـجـمـاعـةـ الـمـسـتـعـدـةـ لـلـقـتـالـ، وـقـرـاعـهـ مـضـارـبـتـهـ عـنـدـ الـلـقـاءـ. فـقـوـلـهـ: "لـاـ عـيـبـ فـيـهـمـ" صـفـةـ ذـمـ مـنـفـيـةـ؛ لـأـنـ نـفـيـ لـكـلـ عـيـبـ، وـقـوـلـهـ: "غـيـرـ أـنـ سـيـوـفـهـمـ" استثنـاءـ مـنـ هـذـهـ الصـفـةـ، وـهـوـ فـيـ فـوـقـهـ صـفـةـ مـدـحـ؛ لـظـهـورـ أـنـمـاـ يـكـوـنـ مـنـ مـصـادـمـ الـأـقـرـانـ فـيـ الـحـرـوبـ، وـذـلـكـ مـنـ الدـلـيلـ عـلـىـ كـمـالـ الشـجـاعـةـ، لـكـنـ جـعـلـهـ مـسـتـشـاـدـةـ لـاـ يـتـأـتـيـ لـاـ عـلـىـ تـقـدـيرـ دـخـوـلـهـ فـيـ عـيـبـ؛ لـأـنـ الأـصـلـ فـيـ الـإـتـيـانـ بـأـدـأـةـ الـاستـشـاءـ بـعـدـ عـمـومـ النـفـيـ استـشـاءـ الـإـتـيـاتـ مـنـ جـنـسـ الـمـنـفـيـ وـهـوـ عـيـبـ، فـقـدـ اـسـتـشـنـيـ فـيـهـ مـنـ صـفـةـ ذـمـ مـنـفـيـةـ، صـفـةـ مـدـحـ عـلـىـ تـقـدـيرـ دـخـوـلـهـ فـيـهـ، وـوـجـهـ تـأـكـيدـ المـدـحـ فـيـهـ أـنـمـاـ أـتـيـ بـصـفـةـ المـدـحـ بـعـدـ أـدـأـةـ الـاسـتـشـاءـ، دـلـ عـلـىـ أـنـ طـلـبـ الـأـصـلـ الـذـيـ هـوـ اـسـتـشـاءـ الـعـيـبـ، فـلـمـاـ لمـ يـجـدـهـ اـضـطـرـ إـلـىـ اـسـتـشـاءـ الـمـدـحـ وـتـحـوـيـلـ الـاسـتـشـاءـ عـنـ أـصـلـهـ إـلـىـ الـانـقـطـاعـ، فـجـاءـ تـأـكـيدـ المـدـحـ وـزـيـادـتـهـ بـهـذـاـ الـوـجـهـ، وـإـنـ كانـ ذـلـكـ باـعـتـارـ أـصـلـ دـلـالـةـ الـأـدـأـةـ ذـمـاـ، فـهـوـ مـنـ تـأـكـيدـ المـدـحـ بـمـاـ يـشـبـهـ الـذـمـ.

و ثانيةهما: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويؤتي بعدها بأدلة استثناء تليها صفة مدح أخرى، كقوله:

**فَتَيْ كَمُلَتْ أَوْ صَافُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يَقِنُ عَلَى الْمَالِ بَاقِيًّا**

٢١ تأكيد الذم بما يشبه المدح ضربان أيضاً: الأول، أن يستثنى من صفة مدح منفية صفة ذم على تقدير دخولها فيها نحو: فلان لا خير فيه إلا أنه يتصدق بما يسرق. والثاني: أن يثبت لشيء صفة ذم يؤتى بعدها بأدلة استثناء، تليها صفة ذم أخرى، كقوله:

**هُوَ الْكَلْبُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَلَلَةً وَسُوءَ مُرَاعَاةً، وَمَا ذَاكَ فِي الْكَلْبِ**

٢٢ التجرييد: هو أن يُنتزع من أمر ذي صفة، أمر آخر مثله فيها مبالغة؟

صفة مدح أخرى: لذلك الشيء الموصوف بالأولى. فقى: يجوز أن يكون في موضع نصب على المدح والاحتصاص أي ذكر في هذه صفتة، ويجوز أن يكون في موضع رفع على أنه خبر مبتدأ ممحوظ كأنه قال: "هو فتى". فقوله "كملت أو صافه": صفة مدح يشعر بكمال الموصوف. والإيتان بأدلة الاستثناء أي كلمة "غير" بعدها يشعر بأنه أريد إثبات مخالف لما قبلها؛ لأن الاستثناء أصله المخالف، فيفهم الذم من هذا الوجه، لكن لما كان المتأتى به هنا هو كونه في غاية الجحود المستلزم لتأكيد كماله في الأووصاف، جاء زيادة المدح وتأكيد، فكان مدحًا في صورة الذم.

تقدير دخوها فيها: أي على تقدير دخول صفة الذم في صفة المدح نحو: فلان لا خير فيها إلا أنه يتصدق بما يسرق، فقد نفى صفة مدح وهي الخبرية على الوجه الكلي، ثم استثنى بعد هذا النفي صفة هي كونه يتصدق بما يسرق، فيجري فيه مثل ما تقدم في الضرب الأول في تأكيد المدح من الإشعار بأنه طلب الأصل وهو استثناء المدح؛ ليقع الاتصال، فلما لم يجده استثنى صفة الذم، فجاء فيه تأكيد الذم بوجه أبلغ مشبهًا للمدح.

هو الكلب إلا: إثبات صفة ذم، والإيتان بعدها بأدلة الاستثناء يشعر بأنه أراد إثبات مخالف لما قبلها؛ لكون الأصل في الاستثناء المخالف، فيفهم المدح من هذا الوجه لكن لما كان المتأتى به بعد أدلة الاستثناء هو كون الملالة وسوء المراعاة فيه المستلزم لزيادة الذم، جاء فيه تأكيد الذم مشبهًا بالمدح. مثله فيها: أي مثال لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة.

لكمالها فيه، ويكون بـ "من" نحو: "لي من فلان صديق حميم"، أو "في" كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخَلْدٌ﴾ [فصلت: ٢٨]، أو "الباء" نحو: "لعن سألت فلاناً، لتسألنَّ به البحر"، أو بمخاطبة الإنسان نفسه، كقوله:

لكمالها فيه: أي وإنما يرتكب الانتزاع المذكور؛ لأجل إفادة المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الأمر المنتزع منه، ووجه إفادة ذلك الانتزاع المبالغة؛ لما تقرر في العقول من أن الأصل والمنشأ لما هو مثله في غاية القوة حتى صار يفيض بمثالاته. ثم التحرير لا يخلو إما أن يكون بتوسط حرف يستعان به على إفادة التحرير، أو بدونه. والأول إما أن يكون بـ "من" أو بـ "في" أو بـ "الباء"، والثاني إما أن يكون بمخاطبة الإنسان نفسه أو بغير ذلك، فهذه أقسام أشار إليها وإلى أمثلتها بقوله: ويكون بـ "من" أي ويكون التحرير حاصلاً بدخول "من" التحريرية على المترنزع منه نحو قوله في المبالغة في وصف فلان في الصدقة: "لي من فلان صديق حميم" أي قريب يهتم لأمره، كما قال في الصحاح: "حميك قريبك" الذي تهتم لأمره، فدخلت فيه "من" التحريرية على فلان؛ ليفيد المبالغة في وصفه بالصدقة، فإنه يدل على أنه بلغ في مراتب الصدقة إلى حيث يترنزع ويستخرج منه صديق آخر مثله، أو يكون التحرير حاصلاً بدخول "في" على المترنزع منه، كما في قوله تعالى في التهويل بأمر جهنم ووصفها بكونها داراً ذات عذاب مخلداً: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخَلْدٌ﴾ [فصلت: ٢٨] أي لهم في جهنم دار الخلد، مع أن جهنم نفسها دار الخلد، ولكن يبلغ في اتصافها بكونها داراً للخلود، وكونها لا ينفك أهلها عن عذابها حتى صارت بحيث تفيض عنها دار أخرى هي مثلها في ذلك الاتصاف، أو يكون التحرير بدخول الباء على المترنزع منه نحو قوله في المبالغة في وصف فلان بالكرم: "لعن سألت فلاناً، لتسألنَّ به البحر"، فقد يبلغ في اتصاف فلان بالسماحة حتى صار بحيث يترنزع منه كريم آخر يسمى بحراً مثله في الكرم.

أو بمخاطبة الإنسان إلخ: أي أو يكون التحرير بدون توسط حرف أصلاً، بل بمخاطبة الإنسان نفسه، وإنما يستلزم ذلك التحرير؛ لأن مخاطبة الإنسان لنفسه لا يتأتى إلا إذا جعل نفسه أمامه، فإن الأصل في الخطاب أن يكون المخاطب أمام المتكلم، ولا يتأتى جعل نفسه أمامه إلا بأن يترنزع من نفسه شخصاً آخر يكون مثله في الصفة التي سبق الكلام لبيانها ليتمكن من خطابه، فلذا يكون مخاطبة الإنسان نفسه من أقسام التحرير، كقوله: لا خيل عندك تهدىها، ولا مال فليسعد النطق إن لم تسع الحال

المراد بالحال على ما قيل "الغنى"، والمعنى فلئين حسن النطق بالمدح والثناء، أو بالاعتذار بالفقر على عدم الإهداء إن لم يعن الحال أي الغناء على الإهداء إليه؛ لعدم وجوده. فهذا الكلام سبق لبيان فقره، وأنه لا خيل ولا مال عنده يهدى منه؛ ليكافئ بذلك إحسان المدوح، فجرد من نفسه شخصاً مثل نفسه في هذه الصفة التي هي كونه لا خيل عنده ولا مال يهدى منه، ومخاطبه مبالغة؛ لكمال صفة الفقر.

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهَدِّيَهَا، وَلَا مَالٌ  
فَلَيُسَعِّدِ النُّطُقُ إِنْ لَمْ تُسَعِّدِ الْحَالُ  
أو بغير ذلك، كقوله:

فَإِنْ بَقِيتُ لَأَرْحَلَنَ لِغَزَوَةٍ تَحْوِي الْغَنَائِمَ، أَوْ يَمُوتُ كَرِيمٌ  
أَيْ لِأَسْفَارِنَ أَيْ إِلَّا أَنْ يَمُوتُ

٢٣ حُسْنُ التَّعْلِيلِ: هو أَنْ يُدَعِّى لوصف علةٍ غير حقيقة فيها غرابة، كقوله:

لَوْ لَمْ تَكِنَّ نِيَّةً الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقدَ مُنْتَطِقَ

٢٤ ائتلاف اللفظ مع المعنى: هو أن تكون الألفاظ موافقة للمعاني، فتحتار  
ولائقه لمقصود الكلام

الألفاظ الجزلة، والعبارات الشديدة للفخر والحماسة، وتحتار الكلمات الرقيقة،  
والعبارات اللينة للغزل ..... .

أو بغير ذلك: أي أو يكون التجريد بغير ذلك بأن يؤتى بالمنtrap منه على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الأحوال من غير مخاطبة الإنسان نفسه، و من غير توسط حرف أصلًا. الغنائم: أي يجمعها أهل تلك الغزوة وهو نفسه. كريم: فالمراد بالكرم نفسه؛ لأن معنى الكلام كما أفاده السياق "إن أجمع الغنائم أو أموات"، فقد انتزع من نفسه بقرينة التمدح بالكرم كريماً مبالغة في كرمه، فإن الانتزاع يدل على أنه بلغ في الكرم إلى حيث يفيض عنه كريم آخر مثله في الكرم، فقرينة المدح ه هنا دلت على قصد معنى التجريد. أن يدعى إلخ: أي يُثبت بطريق الدعوى لوصف علة "غير حقيقة" أي غير مطابقة للواقع بمعنى أنها ليست علة له في نفس الأمر، بل لمجرد الادعاء بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحاً حتى يتحقق التصرف فيه، فيعد من محسنات الكلام، ولو كانت علة له في نفس الأمر لم يكن ذلك من الحسنات؛ لعدم التصرف فيه. ثم لا بد أن يكون مع ذلك في هذه العلة غرابة بحيث لا يدرك كونها علة إلا من له تصرف في دقائق المعانى، وفي الاعتبارات اللطيفة.

لو لم تكن نية الجوزاء: الجوزاء: اسم برج من البروج الفلكية، وحوالها نجوم تسمى "نطاق الجوزاء"، والنطاق والمنطقة "ما يشد به الوسط". وحصل معنى البيت: أن الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونية لخدمة المدوح، ومن أجل ذلك انتقطت أي شدت النطاق تهيئاً لخدمته، فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاً شدت به وسطها، فقد جعل علة الانتطاق نية خدمة المدوح، وهي ليست علة حقيقة، بل ادعائية محضة، ومع ذلك فيها من الغرابة ما لا يخفى. والحماسة: في الأصل مصدر بمعنى الشدة، يقال: حمس الرجل في الأمر حمساً وحماسةً إذا اشتد فيه، ثم سميت الشجاعة حماسةً؛ لأن الشجاعة يشتد على قرنه. للغزل ونحوه: الغزل: اللهو مع النساء، وكذلك المغزل. ومغارهن: محادثهن ومراؤ دهن.

و نحوه، كقوله:

إِذَا مَا غَضِبَنَا غَضْبَةً مُضَرِّيَّةً  
إِذَا مَا أَعْرَنَا سَيِّدًا مِنْ قَبِيلَةٍ

و كقوله:

لَمْ يُطِلْ لَيْلِي، وَلَكِنْ لَمْ أَنْ  
وَنَفَى عَنِّي الْكَرَى طِيفُ الْأَمْ

## محسنات لفظية

- ١ - تشابه الأطراف: هو جعل آخر جملة صدر تاليتها، أو آخر بيت صدر ما يليه، كقوله تعالى: **﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرْرِيٌّ﴾** [النور: ٣٥] ، و كقول الشاعر:

إِذَا نَزَلَ الْحَجَاجُ أَرْضًا مَرِيضَةً  
شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ الْعِضَالِ الَّذِي بَهَا

- ٢ - الجناس: هو تشابه اللفظين في النطق، لا في المعنى، ويكون تماماً وغير تام.

مضريّة: أي منسوبة إلى "مضر" التي هي من أجلّ قبائل العرب. ما أعرنا: من "الإعارة" وكلمة "ما" زائدة. سيداً من قبيلة: فأورد لها الألفاظ المفخمة الشديدة؛ لكون المعانى من قبيل الفخر. طيف ألم: أي حيال نزل بي، أورد فيه الألفاظ الرقيقة؛ لكون المعانى رشيقة من قبيل الغزل. محسنات لفظية: وهي أيضاً أنواع عديدة، ذكر المصنف منها في هذا الكتاب تسعه. تشابه الأطراف إلخ: هو جعل لفظ وقع في آخر جملة صدر جملة أخرى، "تاليتها" أي متصلة بجملة قبلها، وهذا في النثر، أو جعل لفظ وقع في آخر بيت صدر ما أي بيت، "يليه" أي يتصل ببيت قبله، وهذا في النظم.

فيها مصباح: فجعل آخر الجملة الأولى - وهو لفظ مصباح - صدر الجملة الثانية التي تليها، وآخر الجملة الثانية (وهو لفظ الزجاج) صدر الجملة الثالثة التي تلي الثانية. تتبع أقصى دائها فشفاها: فجعل لفظ "شفاها" الواقع في آخر البيت الأول، صدر بيت الثاني الذي يلي الأول. الجناس: بكسر الجنين في الأصل مصدر جانس نحو: "قاتل قتالاً"، وفي الاصطلاح: هو تشابه اللفظين في النطق والتلفظ فقط، لا في المعنى وحده نحو: أسد وسبع =

فالاتمام: ما اتفقت حروفه في الهيئة، والنوع، والعدد، والترتيب، وهو "متماثل"، إن أي لفظ أي التام

كان بين لفظين من نوع واحد نحو:

فَلَا بَرَحْتَ لِعَيْنِ الدَّهْرِ إِنْسَانًاً

لَمْ نَلَقْ غَيْرَكَ إِنْسَانًاً يُلَادِبُهُ

و "مستوفي" إن كان من نوعين نحو:

= للحيوان المفترس، ولا فيه وفي اللفظ جيئاً، كالتاكيد اللفظي نحو: "قام زيد، قام زيد" فإن التشابه المذكور في الجنس لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الأمثلة الآتية، ويكون الجنس تاماً وغير تام.

اتفقت حروفه: [أي] مع حروف لفظ آخر في الأمور الأربع: الأول في هيئة الحروف الحاصلة باعتبار الحركات، والسكنات فنحو: "البَرْد" بفتح الباء، و"البُرْد" بضمها ليس بينهما جنس تام؛ لاختلاف حركة الباء، والثاني في نوع الحروف بأن يكون كل حرف في أحد اللفظين هو في الآخر، وإنما أورد لفظ النوع؛ تبيهاً على أن كل حرف من الحروف الهجائية التسعة والعشرين نوع برأسه، فالآلف نوع تحته أصناف؛ لأنها إما أصلية، أو مقلوبة عن واو أو عن ياء، وبالباء كذلك؛ لأنها إما مدغمة، أو مشددة، أو لا وعلى هذا القياس، وبهذا يخرج عن التام نحو: يفرح ويرح؛ لكنهما مختلفين في الميم والفاء، والثالث في العدد بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف اللفظ الآخر، فيخرج نحو "الساقي والمساق"؛ لأن الميم في الثاني لا يقابلها شيء في الأول، فلم يتطرق عدد الحروف في اللفظين. والرابع في الترتيب بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم، والمؤخر في الآخر، فيخرج نحو "الختف، والفتح"؛ لاختلافهما في الترتيب.

من نوع واحد: من أنواع الكلمة التي هي الاسم والفعل والحرف، لأن يكونا اسمين أو فعلين أو حرفين، وإنما سمي هذا بالتماثل جرياً على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع. إنساناً يلاذبه: فالإنسان الأول الذي يعني البشر، والإنسان الثاني الذي يعني حدة العين، قد اتفقا في نوع الأسمية مع كونهما متفقين في جميع الأوجه السابقة، فكان الجنس التام بينهما متماثلاً.

من نوعين: أي إن كان التام من الجنسين بين لفظين من اسم و فعل، أو من اسم و حرف، أو من فعل و حرف.  
فالأول نحو:

فَدَارُهُمْ مَا دَمْتَ فِي دَارِهِمْ      وَرَضَمْهُمْ مَا دَمْتَ فِي أَرْضِهِمْ

فإن لفظ دار في قوله: "فَدَارُهُمْ" فعل أمر من المداراة، وفي قوله: "في دارهم" اسم لسمى معروف. والثاني لأن يقال: رُبَّ رجل يشرب ربَّ رجل آخر، فإن "ربَّ" الأول حرف، و"ربَّ" الثاني اسم للعصير المعلوم. والثالث قولهك: علا زيد على جميع أهله أي ارتفع عليهم، فـ"علا" الأول فعل، والثاني حرف. ولا عبرة بلام الكلمة =

فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِي دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِي أَرْضِهِمْ  
و "متشاربه"، إن كان بين لفظين أحدهما مركب والآخر مفرد واتفقا في الخط نحو:  
 إِذَا مَلِكُ لَمْ يَكُنْ ذَا هَبَةً فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةً  
صاحب عطاء أي اتركه  
و "مفروق"، إن لم يتفقا نحو:

كُلُّكُمْ قَدْ أَنْحَدَ الْجَامَ، وَلَا جَامَ لَنَا  
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْجَامَ لَوْ جَامَلَنَا  
أي شيء ضر

= في الهيئة؛ لأن هيئتها عرضة للتغير؛ إذ هي محل إعراب ووقف، فلا يرد أن هيئه "علا" الفعل ليست متفقة لهيئة "على" الحرف، فليس بينهما جناس تام، والمستوفى قسم منه، وإنما سمي هذا القسم مستوفي؛ لاستيفاء كل من اللفظين فيه أوصاف الآخر، وإن اختلفا في نوع الكلمة.

ومتشاربه: [أي] إن كان ذلك التام من الجناس بين لفظين أحدهما مركب بأن لا يكون مجموعه كلمة واحدة، والآخر مفرد أي مجموعه كلمة واحدة، واتفقا في الخط بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد من هيئة مرسوم المفرد. فدولته ذاهبة: أي منقطعة غير باقية، فقوله: "ذاهبة" الأول مركب من "ذا" وهي كلمة معنى صاحب، ومن "هة" وهي كلمة أخرى بمعنى العطاء، فمجموعه ليس كلمة واحدة، بل مركباً من كلمتين، والثاني مفرد؛ إذ هو اسم الفاعل المؤنث من ذهب وهو كلمة واحدة، وكتابتهما متفقة في الصورة، فيسمى هذا الجناس "متشاربها"؛ لتشابه اللفظين في الخط كما تشاربوا في أنواع الاتفاقات المتقدمة غير الاسمية والفعالية والحرفية.

إن لم يتفقا: أي اللفظان، المفرد والمركب في الخط، هذا إذا شرط في المفروق كون أحد المتجانسين مركباً والآخر مفرداً كما هو ظاهر عبارة المصنف، أو اللفظان المتجانسان مطلقاً إذا اكتفي في كون المفروق عدم اتفاق المتجانسين في الخط من غير أن يتشرط كون أحدهما مركباً والآخر مفرداً كما يشعر به عبارة البعض.

لو جاملنا: أي عاملنا بالجميل يعني لا ضرر على مدير الجام وهو ساقى القوم بالجام في معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما أداره عليكم، فاللفظ الأول من المتجانسين وهو "جام لنا" مركب من اسم لا وخبرها وهو المحروم مع حرف الجر، والثاني أي جاملنا مركب من فعل ومفعول، وكتابتهما ليست متفقة في الصورة، فهو اكتفي في المفروق كون المتجانسين غير متفقين في الخط، ولم يتشرط كون أحدهما مركباً والآخر مفرداً، كان مثال المفروق بهذا ظاهراً، وإن شرط فيه عدم اتفاقهما في الخط كون أحدهما مركباً والآخر مفرداً، أول في المركب من فعل ومفعول بأفهم لما عدّوا الضمير المنصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة، صار ذلك المركب في حكم المفرد، فصح التمثيل بهذا المفروق مع هذا الشرط أيضاً، وإنما سمي هذا القسم باسم المفروق؛ لأن اللفظين فيه افترقا في صورة الكتابة.

وغير تام: ما اختلف في واحد من الأربعة المتقدمة، وهو: "محرف"، إن اختلف أي لفظ أي الغير التام لفظاه في هيئة الحروف فقط نحو قوله: "جبة البرد جنة البرد"، و"مطرّف" إن اختلفا في عدد الحروف فقط، وكانت الزيادة أوّلاً، و"مذيل" إن كانت الزيادة آخرًا نحو: **يَمْدُونَ مِنْ أَيْدِٰ عَوَاصِمَ تَصُولُ بِأَسِيَافِ قَوَاضِبِ** و"مضارع"، إن اختلفا في حرفين غير متبعادي المخرج نحو: **يَنْهَوْنَ وَيَنْتَهُونَ**

من الأربعة المتقدمة: مع الاستواء في الثلاثة الباقية. إن اختلف لفظاه إلخ: أي وافقاً في النوع، والعدد، والترتيب نحو: قوله: "جبة البرد" أي الجبة المأخوذة من البرد أي الصوف. جنة البرد أي وقاية البرد، فلفظ البرد والبرد قد اختلفا في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء؛ لأنها في الأول ضمة، وفي الثاني فتحة مع كونهما متفقين في النوع والعدد والتركيب، فسمى هذا التجنيس محرفًا؛ لأن حرف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر.

اختلافاً في عدد الحروف إلخ: بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد لا مقابل له في اللفظ الآخر. وكانت الزيادة أوّلاً أي في الطرف الأول من اللفظ المجاز، وإنما سمى هذا مطرفًا؛ لتطرف الزيادة، وكونها في الطرف نحو: **يَمْدُونَ مِنْ أَيْدِٰ عَوَاصِمَ تَصُولُ بِأَسِيَافِ قَوَاضِبِ**

فالهمزة في "أبداً" زائدة في الطرف الأول، والباقي مجاز سموا المقابل أي "بذا" فكان من المطرف. آخرًا: أي في آخر اللفظ المجاز؛ لكونها في ذيله. يمدون من أيد إلخ: أي يمدون سواعد كائنة من أيد، فمفعول يمدون مخدوف، وقوله: "من أيد" صفة لمفعول مخدوف، وكلمة "من" فيه للتبسيط؛ إذ السواعد بعض الأيدي. "عواص" جمع عاصية من "عصا" يعني ضربه بالعصا، لكن المراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده. "عواصم" جمع عاصمة من عَصَمَه: حفظه. "قواض" جمع قضية من قضى بكذا أي حكم به. "قواضب" جمع قضية من قضبه إذا قطعه. والمعنى أنهم يمدون سواعد من أيد عاصيات أي ضاربات الأعداء بالسيف، عاصمات أي حافظات للأولياء من كل مهلكة، صائلات على الأقران بسيوف قواض أي حاكمات على الأعداء بالهلاك، قواضي أي قاطعة لرقب الأعداء. فعواص وعواصم متساويان إلا في زيادة الميم في آخر الثاني، وكذا قواض وقواضب متساويان إلا في زيادة الباء آخرًا في الثاني، ولا عبرة بالتنوين في عواص وقواض؛ لأنها في حكم الانفعال أو بقصد الزوال بالوقف أو بالإضافة أو غير ذلك، ولعله لم يذكر في أقسام الاختلاف في عدد الحروف ما كانت الزيادة في وسطه نحو: جدي جهدي بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء في وسط الثاني؛ لعدم اشتهره بالاسم الخاص.

إن اختلافاً: في نوع الحروف فقط بأن يشتمل كل من اللفظين المتجانسين على حرف لم يشتمل عليه الآخر، من غير أن يكون مزيداً، وكان ذلك الاختلاف في حرفين غير متبعادي المخرج كأن يكونا حلقيين، أو شفوين =

و "لآخر" ، إن تباعدا نحو: ﴿وَإِنْهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ، وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٧، ٨].

و "جناس قلب" ، إن اختلفا في ترتيب الحروف فقط، كنيل ولين، وساق وقاس.

٣- التصدير: ويسمى "رد العجز على الصدر" ، هو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين، أو المتاجسين، أو الملحقين بهما (بأن جمعهما اشتقاء، أو شبهه) في أول الفقرة، والثاني في آخرها .....

= نحو: ﴿يَنْهَوْنَ﴾ و ﴿يَنْتَوْنَ﴾، فإنهما مختلفان في الهاء والمهمزة، وهما غير متباعدي المخرج؛ إذما حرفان حلقيان، وإنما سمي هذا التجنسيس "تجنيس المضارعة"؛ لمضارعة المبائن من اللفظين لصاحبه في المخرج.

إن تباعدا: أي في المخرج؛ لكون أحد اللفظين ملحقا بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف نحو: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ، وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ فشهيد، وشديد بينهما جناس الإلحاد؛ لاتحاد نوع حروفها إلا الهاء والدال، وهما متباعدان في المخرج؛ لأن الهاء من أقصى الحلقة، والدال من اللسان مع أصول الأسنان.

اختلافا في ترتيب الحروف: بأن يقدم في أحد اللفظين بعض الحروف، ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر، واتفاقا في النوع والعدد والميئه كـ "نيل ولين" فإنهما قد اختلفا في ترتيب الحروف؛ لأن ما كان في أحد اللفظين مقدما صار مؤخرا في الآخر، وما كان مؤخرا فيه صار مقدما في الآخر، فعكس ترتيب الحروف، ولذا سمي ذلك النوع من الجناس "القلب" ، وكذلك مثل "ساق وقاس" ، فإن اختلف أحدهما بالآخر ليس إلا في ترتيب الحروف؛ لأنه قدّم في أحدهما ما أخر في الآخر من الحروف، ولم يعتبروا في القلب تغير الحرف الوسط، فموقع الألف هنا، والياء في المثال الأول في مكاهما لا يضر في وجود القلب.

رد العجز على الصدر: لأنه ينطق بالعجز كما نطق بالصدر. المكررين: أي المتفقين لفظاً ومعنى، أو أحد المتاجسين أي المشاهدين في اللفظ دون المعنى، أو أحد الملحقين بهما أي بالمتاجسين بأن جمعهما اشتقاء بأن يكونا متشتتين من أصل واحد، أو جمعهما شبهه أي شبه الاشتقاء بأن يكونا متفقين في جل الحروف، أو كلها على وجه يتبارد منه أحهما يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاء، وليسوا في الحقيقة كذلك؛ لكون أصلهما مختلفان في نفس الأمر. في أول الفقرة: متعلق "بأن يجعل" أي هو في النثر أن يجعل في أول الفقرة أحد اللفظين المذكورين من تلك الأنواع، ويجعل اللفظ الثاني منها في آخر تلك الفقرة، فتكون أقسام هذا القسم من رد العجز على الصدر أربعة؛ لأن اللفظين الموجودين أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها، إما أن يكونا مكررين، أو متاجسين، أو ملحقين بالمتاجسين من جهة الاشتقاء، أو ملحقين بهما من جهة شبه الاشتقاء، وهذه أربعة، وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب، فقال: نحو قوله تعالى: ﴿وَتَحْشِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَحْشِيَهُ﴾ .

نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقولك: "سائل اللثيم يرجع، ودمعه سائل"، الأول من "السؤال"، والثاني من "السيلان". ونحو: ﴿إِسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَارًا﴾ [نوح: ١٠]، ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، وفي النظم أن يكون أحد هما في آخر البيت، والآخر في

وتخشى الناس إلخ: فهذا مثال للقسم الأول، وهو ما يوجد فيه أحد المكررين في أول الفقرة، والآخر في آخرها؛ إذ وقع لفظ "تخشى" في أول هذه الفقرة وكسر في آخرها، ولا يضر اتصال الهاء بالآخر في كونه آخرًا؛ لأن الضمير المتصل للمفعول كالجزء من الفعل. سائل اللثيم إلخ: وهذا مثال للقسم الثاني، وهو ما يوجد فيه أحد المتجانسين في أول الفقرة، والآخر في آخرها؛ لأن لفظ "سائل" الذي في أول الفقرة، وسائل الذي في آخرها متجانسان؛ إذ الأول من السؤال، والثاني من السيلان، والمعنى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللامنة والرزالة، يرجع، والحال أن دمعه سائل أي جار. استغفروا ربكم إلخ: وهذا مثال للقسم الثالث، وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاء في أول الفقرة، والآخر في آخرها؛ فإن لفظ ﴿إِسْتَغْفِرُوا﴾ و﴿غَفَارًا﴾ مشتقان من المغفرة، ولذلك الاشتقاء ألحقا بالمتجانسين.

قال إنني لعملكم من القالين: وهذا مثال للقسم الرابع، وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة شبه الاشتقاء في أول الفقرة، والآخر في آخرها، فإن بين ﴿قَالَ﴾ و﴿القالِينَ﴾ شبه اشتقاء، وبه ألحقا بالمتجانسين، فإن الأول من القول، والثاني من القلي مع أنه يتوهם في بادي الرأي أنهما يرجعان لأصل واحد في الاشتقاء وهو "القول" مثل قال والقائل، لكن بعد النظر والتأمل يظهر أن "قال" من القول، و"القالين" من القلي وهو البعض، والمعنى: قال لوط عليه لقومه: "إن لعملكم من الباغضين".

أن يكون أحد هما: أي أحد اللفظين المذكورين من الأنواع المذكورة في آخر البيت، ويكون اللفظ الآخر المقابل لذلك الأحد في صدر المصراع الأول من هذا البيت، أو يكون ذلك اللفظ الآخر بعد صدر المصراع الأول سواء كان في حشو المصراع الأول، أو في آخره، أو في صدر المصراع الثاني، فهذه أربعة حالات للفظ الآخر المقابل لذلك الأحد؛ إذ لم يعتبر كون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني؛ لأنه لا يعقل الصداره لحشو المصراع الثاني بالنسبة؛ لعجزه، فلا يدخل في مسمى رد العجز إلى الصدر. وأما محل أحد اللفظين مما ذكر، فليس له إلا محل واحد وهو آخر البيت. فإذا ضرب الأقسام الأربع الحاصلة من كون اللفظين مكررين، أو متجانسين، أو ملحقين بالمتجانسين اشتقاءً، أو ملحقين بهما يشبه الاشتقاء في أربعة أقسام: ١ - محال للفظ المقابل لما في عجز البيت، وهي صدر المصراع الأول. ٢ - ووسطه. ٣ - وآخره. ٤ - صدر المصراع الثاني =

صدر المصراع الأول، أو بعده نحو قوله:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِ يَلْطِمُ وَجْهَهُ  
وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعٍ  
تَمَتَّعَ مِنْ شَمِيمٍ عَرَارٍ نَجِدٍ فَمَا بَعْدَ العَشِيشَةِ مِنْ عَرَارٍ

- السجع: هو توافق الفاصلتين نثراً في الحرف الأخير، وهو ثلاثة أنواع:  
أ- مطرّف، إن اختلف الفاصلتان في الوزن نحو: الإنسان بآدابه لا بزيه، وثيابه.  
ب- متوازن، إن اتفقنا فيه نحو: المرء بعلمه وآدابه لا بحسبه ونسبه.

= كانت أقسام رد العجز على الصدر في النظم ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، وقد مثل لجميع هذه الأقسام في المطولات، والمصنف اقتصر على المثالين من هذه الأمثلة: أحدهما للمكررين، والمكرر الآخر منهما في صدر المصراع الأول، والثاني للمكررين والمكرر الآخر في حشو المصراع الأول، فقال: "نحو قوله: سريعاً إلى ابن العم يلطم وجهه".

وليس إلى داعي الندى بسرريع: أي هذا المذموم سريعاً إلى الشر واللاملة في لطمته وجه ابن العم، وليس بسرريع إلى العمل بما يدعى إليه من الندى أي الكرم، فـ"سرريع" الثاني في آخر البيت، والأول في أول المصراع الأول. فهذا من أمثلة القسم الذي يكون أحد المكررين في آخر البيت والمكرر الآخر في صدر المصراع الأول.

تقطع من شميم إلخ: والمعنى أنه يأمر بالاستمتاع بشم عرار بحد "وهي وردة ناعمة، صفراء، طيبة الرائحة، تفرش على وجه الأرض، لا ساق لها" فإنما نعدمه إذا أمسينا؛ لأن الحال يضطر إلى الخروج من أرض بحد، ومن الموضع التي ينبت فيها ذلك العرار عند المساء بالسفر عنها، فـ"عرار" الأول في حشو المصراع الأول وهو مكرر مع "عرار" الثاني الذي في آخر البيت، فهذا من أمثلة القسم الذي يكون أحد المكررين في آخر البيت، والمكرر الآخر في حشو المصراع الأول. توافق الفاصلتين: أي الكلمتين اللتين في آخر الفقرتين من التمر في الحرف الواحد الواقع في آخر كل منها.

الإنسان بآدابه إلخ: فإن الفاصلة من الفقرة الأولى "آدابه" من الثانية "ثيابه" هما مختلفتان وزناً كما لا يخفى، وإنما التوافق بينهما في الطرف أي الحرف الأخير فقط، ولذا سمى هذا القسم من السجع مطرّفاً. اتفقنا فيه: إن اتفقنا الفاصلتان في الوزن كما اتفقنا في الحرف الأخير، وإنما سمى هذا القسم متوازياً لتوادي الفاصلتين أي توافقهما وزناً وتفقيه نحو: المرء بعلمه وآدابه لا بحسبه ونسبه، فإن الفاصلتين وهما "آدابه" وـ"نسبه" متوافقتان في الوزن، كما أنهما متوافقتان في الحرف الأخير كما هو الظاهر.

- ج- ومرصّع، إن اتفقت ألفاظ الفقرتين، أو أكثرها في الوزن، والتقفيّة نحو:  
 يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظمه.
- ٥- ما لا يستحيل بالانعكاس: ويسمى "القلب"، هو كون اللفظ يقرأ طرداً،  
 من غير تغيير في قراءته  
 وعكسا نحو: "كن كما أمكنك"، و﴿ورَبِّكَ فَكَبَرَ﴾ [المدثر: ٣].
- ٦- العكس: هو أن يقدم جزء في الكلام على آخر، ثم يعكس نحو قوله:  
 "قول الإمام إمام القول"، و"حر الكلام كلام الحر".
- ٧- التshireيع: هو بناء البيت على قافية بحيث إذا سقط بعضه كانباقي
- 
- اتفقت ألفاظ الفقرتين: كما أن فاصلتيهما متوافتان وزنا وتقفيّة، وإنما سمى هذا القسم من السجع مرصّعاً،  
 تشبّهها له يجعل إحدى المؤلّوتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها المسمى بالترصيع لغة.  
 يطبع الأسجاع بجواهر الح: يطبع أي يعمل يقال: طبع السيف والدرهم أي عمله. "الأسجاع" أي الكلمات  
 المقفيّات، "جواهر لفظه": إضافة الجواهر لفظه من إضافة المشبه به للمشبه أي بلطفه كالجواهر في النفاسة. ويقرع  
 الأسماع أي يدقها، والمراد لازم الدق أي يؤثر في الأسماع. بزواجر وعظمه من إضافة الصفة للموصوف أي بوعظه  
 الزاجر. فكل كلمة من الفقرة الأولى موافقة لما يقابلها من الفقرة الثانية في الوزن والتقفيّة، فإن "يطبع" مساوية  
 لـ"يقرع"، و"الأسجاع" مساوية لـ"الأسماع"، و"الجواهر" مساوية لـ"الزواجر"، و"الفاصلة" مساوية  
 لـ"لفاصلة"، فهذا مثال لما تساوت فيه جميع المتقابلات، ولو بدل الأسماع بالآذان كان هذا يعنيه مثلاً لما  
 تساوي فيه أكثر ما في أحد الفقرتين لما في الأخرى، لا كلها؛ لأن الآذان لا يساوي الأسجاع تقفيّة، وإن ساواه  
 وزناً. ما لا يستحيل بالانعكاس: أي النوع المسمى بما لا يستحيل أي لا يتغيّر بالإنعكاس.
- كن كما أمكنك: فإنه لا يتغيّر، سواء يقرأ طرداً أي من أوله لآخره، أو يقرأ عكساً أي من آخره لأوله.  
 وكذلك قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبَرَ﴾ أي من غير مراعاة الواو. ثم يعكس: بأن يقدم ما آخر، ويؤخر ما قدم نحو  
 قوله: "قول الإمام إمام القول"، فهذا كلام قدم فيه لفظ القول على لفظ الإمام، وجعل الأول مضافاً إلى الثاني،  
 ثم عكس بينهما بأن قدم منهما ما كان مؤخراً، وإذا كان قدماً فصار المضاف أولاً مضافاً إليه، والمضاف إليه  
 مضافاً، وكذلك "حر الكلام كلام الحر"، فإنه كلام قدم فيه لفظ الحر وأضيف إلى الكلام، ثم عكس وجعل  
 ما هو المضاف أولاً مضافاً إليه، والمضاف إليه مضافاً. التshireيع: ويسمى "التوشيح" و"ذا القافيتين" أيضاً.

شعرًا مفيداً، كقوله:

مستقيم الوزن  
يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي عَمَ الْوَرَى  
مَا فِي الْكِرَامِ لَهُ نَظِيرٌ يُنْظَرُ  
لَوْ كَانَ مِثْلُكَ آخَرٌ فِي عَصْرِنَا  
مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ مُعْسِرٌ

فإنَّه يصح أن تُحذف أواخر الشطوط الأربع ويفى:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي  
مَا فِي الْكِرَامِ لَهُ نَظِيرٌ  
لَوْ كَانَ مِثْلُكَ آخَرٌ  
مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ

٨- المواربة: هي أن يجعل المتكلم كلامه بحيث يمكنه أن يغير معناه بتحريف

أو تصحيف أو غيرهما؛ ليسلم من المؤاخذة، كقول أبي نواس:

لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ  
كَمَا ضَاعَ عِقْدُ عَلَى خَالِصِه

فلما أنكر عليه الرشيد ذلك، قال: لم أقل إلا:

لَقَدْ ضَاءَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ  
كَمَا ضَاءَ عِقْدُ عَلَى خَالِصِه

٩- ائتلاف اللفظ مع اللفظ: هو كون ألفاظ العبارة من واحد واحد في الغرابة

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي عَمَ الْوَرَى: فقد بين الشاعر هذه الأبيات على قافيةين بحيث يصح المعنى والوزن عند الوقوف على كل منها، فإنه يصح أن تُحذف أواخر الشطوط الأربع، ويقى مع ذلك كل من هذين البيتين بينما مستقيم الوزن، مفيداً للمعنى، ويقال: يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي إلخ. المواربة: من "الإرب" وهو الحاجة والعقل، أو من "ورب العرق" إذا فسد. أن يجعل المتكلم كلامه: الذي يتوجه عليه، فيه المؤاخذة بحيث يمكنه أن يغير معناه إذا أنكر عليه شخص بتحريف لكلمته أو تصحيف لها أو غيرها من زيادة أو نقص أو نحو ذلك؛ ليسلم من المؤاخذة، ويتخلص عنها بذلك التحريف، وسلم التصحيح أو غيرها، كقول أبي نواس في "خالصة" جارية الرشيد إلخ. كما ضاء عقد: فغير المعنى بهذا التحريف، وسلم من المؤاخذة به. العبارة: التي يعبر بها عن معنى ما مُؤْتَلِفَة مُمْتَنَابَة بحيث تكون من واد واحد في الغرابة والتأنق، كقوله تعالى: ﴿تَالَّهُ تَقَوَّلَ تَدْكُرُ يُوسُفَ﴾ بمحذف الكلمة النفي أي تَالَّهُ لَا تَقْتُلُ؛ ولذا صار من أفعال الاستمرار بمعنى لازمًا، فإنه تعالى لما أتى من حروف القسم بالباء التي هي أغرب حروف القسم التي معها من أفعال الاستمرار بـ"تفتاً" التي هي أغرب أفعال الاستمرار، فحصل بينهما ائتلاف؛ لكونهما من واد واحد في الغرابة.

والتأهُل، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهُ تَفْتَأِرْ ذَكْرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] لما أتى بالنائِر التي هي أغرب حروف القسم، أتى بـ"تفتاً" التي هي أغرب أفعال الاستمرار.

## خاتمة

١ - سرقة الكلام أنواع: منها: أن يأخذ الناشر أو الشاعر معنى لغيره بدون

تغيير لنظمته، كما أخذ عبد الله بن الزبير بيته معنٍ، وادعاهما لنفسه، وهما:

**إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ**

خاتمة: في سرقة الكلام، وما يتصل بها من الاقتباس، والتضمين، ونحوهما مما فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. أنواع عديدة ذكر المصنف منها ما هو سرقة ظاهرة مذمومة فقال: "منها: أن يأخذ الناشر إلخ. يأخذ الناشر: فإن السرقة كما تكون في الشعر تكون في غير الشعر أيضاً. معنى لغيره: أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات منه. الزبير: بفتح الزاء وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور، وهو غير عبد الله بن الزبير الصحابي رض، فإنه بضم الزاء وفتح الباء، ولذا قال في الحاشية: الزبير بفتح فكسر إلخ. معنٍ: بضم الميم وفتح العين، وهو ابن أوس، وأما معن بن زائدة فهو بفتح الميم وسكون العين كما قال في الحاشية: معن بضم ففتح إلخ. إذا أنت لم تنصف إلخ: أي لم تعطه النصفة، والعدل، ولم تعرف حقوقه وجدته على طرف الهجران، بكسر الهاء، وإضافة الطرف إليه بيانه أي على الطرف الذي هو الهجران. "إن كان يعقل" أي وجدته هاجراً لك ورفضاً صحبتك إن كان له عقل. ويركب ذلك الأخ الذي لم تنصفه، "حَدَّ السَّيْفَ" أي طرفه القاطع يعني يتحمل شدائداً تؤثّر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها. "من أن تضيّمه" أي بدلاً من أن تظلمه وتذله. "إذا لم يكن عن شفرة السييف" أي عن ركوب حد السيوف وتحمل الشدائداً. "مزحل" بفتح الميم والراء المهملة وبينهما "زا" معجمة أي معنٍ بعد والانفصال، فهذا بيتان من قصيدة معن بن أوس المذكور قد سرقهما عبد الله بن الزبير، كما حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية رض فأنشده هذين البيتين، فقال له المعاوية "لقد شعرت" -بضم العين أي صرت شاعراً- "بعدي" أي بعد ملاقتي الأول "يا أبا بكر" كنية له، ثم إن عبد الله بن الزبير المذكور لم يفارق المجلس حتى دخل معن بن أوس على معاوية، فأنشد بين يديه قصيده التي فيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له: ألم تخبرني أهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى لي، وبعد هذا فهو أخى من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

الزبير: الزبير بفتح فكسر في هذا ويوجد اسم آخر بضم ففتح. معنٍ: معن بضم ففتح ومعن بن زائدة بفتح فسكون.

وَيَرْكُبْ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضِيْمَهُ      إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفَرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ  
ومثل هذا يسمى "نسخاً" و"انتحالاً"، ومن قبيله أن تبدل الألفاظ بما يرادفها، كأن  
يقال في قول الحطيبة:

دَعْ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغَيَّتِهَا      وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي  
فقال الآخر:

ذَرْ الْمَأْثِرَ لَا تَذَهَّبْ لِمَطْلِبِهَا      وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْأَكِيلُ الْلَّابِسُ  
وقريب منه، أن تبدل الألفاظ بما يصادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما لو  
أي من تبديل الألفاظ  
قيل في قول حسان رضي الله عنه:

بِيَضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةُ أَحْسَابِهِمْ      شُمُ الْأَنُوفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ

ومثل هذا إلخ: أي الأخذ والسرقة يسمى نسخاً وانتحالاً؛ لأنَّه نقل كلام الغير وادعاه لنفسه. والنسخ: النقل  
يقال: نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر. والانتحال: أن تدعى أن ما لغيرك لك، يقال: انتحل  
فلان شعر غيره إذا دعاه لنفسه، وهذا النوع من السرقة سرقة ظاهرة مذمومة جداً. ومن قبيله: في كونه سرقة  
ظاهرة مذمومة، أن تبدل الألفاظ بما يرادفها وذلك؛ لأنَّ المرادف ينزل منزلة رديفه، فلازم أحدهما من القبح  
لازم للآخر. الطاعم الكاسي: أي الأكل اللابس، والمعنى لست أهلاً للمكارم والمعافى، فدعها لغيرك، واقنع  
بالمعيشة أي مطلق الأكل، والتستر باللباس. الأكل اللابس: هذا مقول لأنَّ يقال: فقد بدل كل لفظ من البيت  
الأول بمرادفه، فإن "ذر" مرادف لـ"دع"، و"المأثر" مرادف لـ"مكارم"، و"لا تذهب" مرادف لقوله: "لا ترحل"،  
و"المطلوبها" مرادف لـ"بغيتها"، و"اجلس" مرادف لـ"اقعد"، و"الأكل" مرادف لـ"طاعم"، و"اللبس" مرادف  
لـ"الكاسي". رعاية النظم والترتيب: لقرب تناول ذلك التبديل، فكأنَّ في حكم تبديل الألفاظ بما يرادفها في  
كونه سرقة مذمومة. شم الأنوف: بضم الشين جمع أشم من الشمم، وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء في  
أعلاه، وهو صفة مدح عند العرب. من الطراز الأول: الطراز العلم، والمراد ههنا "المجد" أي أفهم من النمط  
الأول في المجد والشرف، هذا شعر سيدنا حسان رضي الله عنه، فلو قيل فيه هذا الشعر:

سود الوجوه لئيمة أحسابهم      فطمس الأنوف من الطراز الآخر  
لكان تبديلاً بالضد كما هو الظاهر.

فقال الآخر:

سُودُ الْوُجُوهِ لَئِمَّةُ أَحْسَابُهُمْ فَطَسُّ الْأُنُوفُ مِنَ الطَّرَازِ الْآخِرِ

ومنها: أن يأخذ المعنى **ويُغيّر اللُّفْظ**، ويكون الكلام الثاني دون الأول أو مساوياً له  
أي القائل الثاني

كما قال أبو الطيب في قول أبي تمام:

هَيَهَاتٌ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلٌ

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بَاهَ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا

فالصراع الثاني **مأخوذ من المصراع الثاني** لأبي تمام، والأول أجود سبكا، ومثل  
من بيت أبي الطيب  
هذا يسمى **إغارةً ومسخاً**.

**ويغير اللُّفْظ**: بحيث يدل على ذلك المعنى بوجه آخر، حتى يقال هذا تركيب آخر، ويكون الكلام الثاني دون الأول؛ لفوات فضيلة وجدت في الأول أو مساوياً له في الحسن والفضيلة. قول أبي تمام: الواقع في مرثية محمد بن حميد حين استشهد في بعض غزواته. هيئات: اسم فعل ماض بمعنى بعد، وفاعله محنوف أي بعد إتيان الزمان بمثل المرثى الممدوح بقرينة قوله: "لا يأتي الزمان بمثله" أي بمثل ذلك المرثى.

إن الزمان بمثله لبخيل: فهذا قول أبي تمام أحد منه أبو الطيب، وقال: "أعدى الرمان سخاءه" الإعداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره، فالمعنى سرى سخاءه الزمان. سخا به أي فجاد الزمان بالممدوح وأخرجه من العدم إلى الوجود. **مأخوذ من المصراع الثاني**: ولا يضر في كونه مأخوذاً منه كون البخيل في قول أبي تمام متعلقاً بالمثل، وفي قول أبي الطيب متعلقاً بنفس الممدوح؛ لأن المصارعين اشتراكاً في الحصول مع أن بخل الزمان بمثله في قول أبي تمام كنایة عن بخله بنفسه.

**وال الأول أجود**: أي قول أبي تمام أجود سبكا، وخلوا من التعقيد اللغطي والمعنوي، وذلك؛ لأن أبي الطيب عبر بصيغة المضارع، والمناسبة صيغة الماضي بأن يقال: "ولقد كان به الزمان بخيلاً؛ إذ لا معنى لكونه جاد به الزمان وهو يدخل به في المستقبل، فيحتاج فيه إلى أن وضع "يكون" موضع "كان"، فقول أبي الطيب مع كونه مأخوذاً من قول أبي تمام مفضول أيضاً. ومثل هذا إلخ: أي أحذ المعنى مع تغيير اللُّفْظ، وإن كان الثاني أفضل من الأول يسمى **إغارة**؛ لأنها أغدر على ما هو للغير فغيره عن وجهه، "ومسخاً"؛ لأنه بدأ صورة ما للغير بصورة أخرى، والغالب كونها أقبح. والمسخ في الأصل تبديل صورة بما هو أقبح منها، إلا أن المصنف لم يذكر في هذا النوع ما يكون الثاني أفضل من الأول مع كونه أيضاً من أقسامه؛ لأنه بصدق بيان ما هو غير حال عن القبح والذم، وهذا القسم من الإغارة والمسخ ممدوح ومقبول؛ لكونه مشتملاً على فضيلة أخرى جعلته إلى نوع من الإبداع.

ومنها: أن يأخذ المعنى وحده، ويكون الثاني دون الأول أو مساوياً له كما قال أي بدون شيء من النفي

أبو تمام في قول من رثى ابنه:

والصَّابِرُ يُحَمَّدُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلَّهَا  
إِلَّا عَلَيْكَ فَإِنَّهُ لَا يُحَمَّدُ

وَقَدْ كَانَ يُدْعَى لِأَبْسُ الصَّابِرِ حَازِمًا

فَأَصْبَحَ يُدْعَى حَازِمًا حِينَ يَجْزُعُ  
وهذا يسمى إماماً وسلخاً.

- ٢- الاقتباس: هو أن يضمّن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه

نظمأً أو كان نثراً

منه، كقوله:

لَا تَكُنْ ظَالِمًا، وَلَا تَرْضَ بِالظُّلْمِ  
وَأَنْكِرْ بِكُلِّ مَا يُسْتَطِاعُ

يَوْمَ يَأْتِي الْحِسَابُ مَا لِظَلْمُومِ

ويكون الثاني: لم يذكر هنا أيضاً كون الثاني أفضل من الأول، للوجه الذي عرفته. وقد كان يدعى إلخ: فهذا

البيت من أبي تمام، وإن كان لفظه غير لفظ الأول لكن معناه معن الأول، فإن كلا من البيتين أفاد أن الصبر مع

كونه مدوحاً في نفسه، ليس بمدح بالنسبة المرثى، لكن الأول أوضح دلالةً على هذا المعنى، وأحصر لفظاً كما

لا يخفى، فهو أجود من الثاني. إماماً: من "الم" بالمنزل إذا نزل به، ويعبر به عن "القصد" كما ه هنا، فإن

السائل الثاني قد قصد أخذ المعنى من لفظ غيره.

وسلخاً: وهو في اللغة: "كشط الجلد عن الشاة" فكانه كشط عن المعنى جلداً، وأليس جلداً آخر، فإن اللفظ

للمعنى بمنزلة الجلد واللباس. شيئاً من القرآن أو الحديث إلخ: أي أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ

الحديث في ضمن الكلام بشرط أن يكون المتأتي به على أنه من كلام المضمن "لا على أنه منه" أي لا على وجه

يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث، كأن يقال في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذلك، أو قال النبي ﷺ كذلك؛

فإنه لكونه سهل التناول، ليس مما يستحسن ويلحق بالبديع كقوله: "ما من حميم، ولا شفيع يطاع"، فقد اقتبسه

من قوله تعالى: ﴿مَا لِظَالَمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ﴾ [غافر: من الآية ١٨]، فإنه أتى به لا على أنه من

القرآن، فهذا مثال للاقتباس من القرآن، وقوله: "خالق الناس بخلق حسن" من حديث النبي ﷺ أتى به، لا على

أنه من الحديث، فهو مثال للاقتباس من الحديث.

وقوله:

لَا تُعَادِ النَّاسَ فِي أَوْطَانِهِمْ  
وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشًا بَيْنَهُمْ  
وَلَا بَأْسَ بِتَغْيِيرِ يَسِيرٍ فِي الْفَظْ مُقْبِسٌ لِلْوَزْنِ أَوْ غَيْرِهِ نَحْوِ:  
قَدْ كَانَ مَا خِفْتَ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ  
وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿إِنَّا إِلَهٌ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

- ٣- التضمين: وُسُمِّي "الإِيداع"، هو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر آخر مع ولو بعض مصراع

التنبيه عليه إن لم يشتهر؛ كقوله:

إِذَا ضَاقَ صَدْرِي وَخِفْتُ الْعِدَا  
فِي اللَّهِ أَبْلُغُ مَا أَرْتَ حِيٍ وَبِاللَّهِ أَدْفَعُ مَا لَا أُطِيقُ

ولا بأس بالتغيير اليسير، كقوله:

ولا بأس إن: بحيث لا يظهر به أنه شيء آخر للوزن أو غيره كاستقامة القرائن في النثر نحو:  
قد كان ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا

فقوله: "إنا إلى الله راجعون"، مقتبس بنقص يسير من التغير كيف وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّا إِلَهٌ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]. يضمن الشعر: فإن النثر لا يجري فيه التضمين. مع التنبيه عليه: أي مع التنبيه على أنه من شعر آخر؛ لغلا يظن به السرقة، إن لم يشتهر نسبته لصاحبها، وإن فشهرته يعني عن التنبيه عليه.

تمثلت بيتاً بحال يليق: فالبيت الثاني من شعر غيره، قد ضمنه الشاعر ونبه عليه بقوله: "تمثلت"، فإن التمثل إنما يكون بشيء قد سبق نظمه. ولا بأس: في التضمين بالتغيير اليسير، إذا توقف ذلك التضمين على وجه المناسبة للمراد على هذا التغيير، كقوله في ذم يهودي به داء الشعب المسمى بالقراءع، وهو داء يتناشر منه الشعر:

أَقُولُ لِعَشْرِ غَلَطْوا وَغَضْبُوا  
مِنْ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ، وَأَنْكَرُوهُ  
هُوَ ابْنُ جَلَّ وَطَلَاعَ الثَّنَاءِ

فالبيت الثاني لسحيم بن وثيل، وهو في الأصل هكذا:

أَقُولُ لِمَعْشِرِ غَلَطُوا وَغَضُّوا  
مِنَ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ، وَأَنْكَرُوهُ  
هُوَ ابْنُ جَلَّ وَطَلَّاعَ الشَّنَائِيَا

٤ - العقد والحل: الأول نظم المنشور، والثاني نشر المنظوم، فالالأول نحو:

وَالظُّلْمُ مِنْ شِيمِ النُّفُوسِ فَإِنْ تَجِدُ ذَا عِفَّةً فَلِعِلَّةٍ لَا يَظْلِمُ

عقد فيه قول حكيم، الظلم من طباع النفس، وإنما يصدقها عنه إحدى علتين: دينية، وهي خوف المعاد. ودنيوية، وهي خوف العقاب الدنيوي. والثاني نحو قوله: "العيادة سنة مأجورة ومكرمة مأثورة، ومع هذا فنحن المرضى، ونحن العواد، وكل وداد لا يدوم فليس بوداد.

هو ابن جلا وطلاع الشنائيا متى يضع العمامة تعرفوني

=  
ومراده الافتخار، وأنه ابن رجل جلا أمره واتضح.

متى يضع إلخ: يعرف قدره في الحرب، فإن المراد بالعمامة "ملبوسُ الْحَرَبِ"، وضمنه الشاعر بتغييره إلى الغيبة؛ ليناسب مقصوده ويتنظم به، وهو كون من نسب إليه ما ذكر على وجه التهكم متحدثاً عنه، لا متحدثاً عن نفسه كما في الأصل، وعلى هذا فمعنى البيتين هكذا: "أقول لمعشر" أي بجماعة اليهود. "غلطوا" أي في حق ذلك اليهودي حيث ذكروه على وجه التلميح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم، وإلا فهم لم يغلطوا في تبعيده وإنكاره. "وغضوا" أبصارهم عند رؤيته احتقاراً به. "من الشيخ الرشيد" أي من ذلك اليهودي ومراده بالرشيد "العوي" على وجه التهكم. " وأنكروه" أي ذلك اليهودي. "هو ابن جلا" أي هو ابن شعر وصاحبه جلا الرأس منه وانكشف. "وطلاع الشنائيا" أي ركاب صعب الأمور، المراد بها هنا مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان. "متى يضع" أي عن رأسه. "العمامة تعرفوه" تعرفوا دائه وعيه.

العقد والحل: هما شيئاً متقابلان، جمعهما في فصل واحد. "الأول" أي العقد نظم المنشور، سواء كان ذلك النثر قرآنًا أو حديثًا أو غير ذلك بأن كان مثلاً أو حكمةً من الحكم المشهورة. "والثاني" أي الحل عكس العقد أي نثر المنظوم، وإنما سي نظم المنشور عقداً، ونشر المنظوم حالاً؛ لأن الكلام في الأول كان ثراً محلولاً فصار نظماً معقوداً، وفي الثاني كان نظماً معقوداً فصار ثراً محلولاً. والظلم من شيم النفوس: فأخذ الشاعر هذا الكلام النثر المشهور في الحكم، ونظمها مع شيء من التغيير. العيادة سنة إلخ: فهذا نثر أخذته من النظم في الحكمة أيضاً.

وحل فيه قول القائل:

إِذَا مَرَضْنَا أَتَيْنَاكُمْ نَعُوذُ كُمْ وَتُذَبِّنُونَ فَنَأْتِيْكُمْ، وَنَعَتَدُ رُ

٥ - التلميح: هو أن يشير المتكلم في كلامه لآية أو حديث أو شعر مشهور أو أي شائع بين الناس

مثلٍ سائر أو قصة كقوله:

لَعْمَرُو مَعَ الرَّمَضَاءِ، وَالنَّارُ تَلَتَّظِي أَرْقُ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ

وأشار إلى البيت المشهور، وهو:

الْمُسْتَجِيرُ بِعُمُرٍو عِنْدَ كُربَةِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمَضَاءِ بِالنَّارِ

٦ - حسن الابتداء: هو أن يجعل المتكلم مبدأ كلامه عذب اللفظ، حسن شاعراً كان أو كاتباً

السبك، صحيح المعنى، فإذا اشتمل على إشارة لطيفة إلى المقصود، سمي براعة المبدأ، أي مبدأ الكلام

الاستهلال، كقوله في هنئة بزوال مرض: .....

إذا مرضنا أتيناكم: ولا مضائقه في تغيير الأصل فيه، فإن التغيير وإن كان كثيراً جائز فيه، وكذا في العقد. أو قصة: من غير أن يذكر المشار إليه بنفسه ومن غير استقصائه. لعمرو مع الرمضاء إلخ: "لعمرو" اللام فيه لام الابتداء وهو مبدأ، خبره "أرق". قوله: "مع الرمضاء" أي مع الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم وتحرق، حال من الضمير في أرق إذا جوز تقليم معمول اسم التفضيل عليه، وإلا فهو صفة لعمرو أي لعمرو المصاحب، لذكر الرمضاء. "والنار" حال كونها تلتقطي وتتوقد. "أرق" من الرقة التي هي الرحمة. "وأحفي منك" من حفى عليه تلطف وتشفق عليه. "في ساعة الکرب" والغم الذي يأخذ النفس، وحاصل المعنى لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت المشهور الآتي وهو عمرو القاتل لكتيبة أرق وأحفي منك يا مخاطب في ساعة الکرب، فهذا بيت أشار فيه إلى البيت المشهور وهو المستجير بعمرو عند كربته.

عذب اللفظ: بأن يكون في غاية بعد عن التنافر واستثنال الطبع. حسن السبك: بأن يصاغ صياغة تكون في غاية بعد عن التعقيد، وعن كل ما يخل بالفصاحة. صحيح المعنى: بأن يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف ونحو ذلك. براعة الاستهلال: الاستهلال في الأصل أول ظهور الهلال، ثم استعمل لأول كل شيء، والبراعة مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه في العلم أو غيره، فتسمية المبدأ المشتمل على الإشارة الـلطيفة إلى المقصود براعة الاستهلال؛ لكونه ابتداء فائقاً غيره من الابتداءات التي ليست كذلك.

**الْمَجْدُ عُوْفِيَ إِذْ عُوْفِيَتْ وَالْكَرْمُ**

وَكَوْلُ الْآخِرِ فِي تَهْنِيَّةِ بِنَاءِ قَصْرٍ:

**قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الْأَيَّامُ**

- ٧ - **حسن التخلص:** هو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية

المناسبة بينهما، كقوله:

**دَعَتِ النَّوْيِ بِفِرَاقِهِمْ، فَتَشَتَّتُوا وَقَضَى الزَّمَانُ بَيْنَهُمْ، فَتَبَدَّدُوا**

**دَهْرٌ ذَمِيمٌ الْحَالَتَيْنِ، فَمَا بِهِ شَيْءٌ سِوَى جُودِ بْنِ أَرْتَقِ يُحَمَّدُ**

- ٨ - **براعة الطلب:** هو أن يشير الطالب إلى ما في نفسه دون أن يصرح في

الطلب كما في قوله:

**وَفِي النَّفْسِ حَاجَاتٌ، وَفِيكَ فَطَانَةٌ سُكُوتِيَ كَلَامٌ عِنْدَهَا، وَخِطَابٌ**

- ٩ - **حسن الانتهاء:** هو أن يجعل آخر الكلام عذب اللفظ، حسن السبك،

وزال: خبر ليس بداعٍ؛ لأنه خطابه بعد زوال مرضه. السقم: أي المرض، وهو مطلع قصيدة لأبي الطيب يهني السيف الدولة بحصول العافية عن المرض، وهو مشتمل على الإشارة بالتهنئة، والإشارة بالعافية التي هي المقصودة من القصيدة، فكان من براعة الاستهلال. خلعت عليه جمالها الأيام: أي نزعت الأيام جمالها، وطرحته على ذلك القصر، فضمن خلع معنى طرح؛ ولذا عداه بـ"على"، وكونه من البراعة، وإشعاره بالتهنئة ببناء غير خفي. مما افتتح به الكلام: من الافتخار، أو الشكایة، أو الهجو، أو المدح، أو نحو ذلك إلى المقصود مما افتتح به الكلام، مع رعاية المناسبة بينهما أي بين المتنقل منه، وهو ما افتتح به الكلام، والمتنقل إليه وهو المقصود.

دعت النوى: فقد انتقل من دم الدهر وكون كل شيء فيه غير محمود إلى المدح، وكون جوده محموداً مع وجود المناسبة الظاهرة بينهما، فكان فيه حسن التخلص. وفي النفس: ففيه من الإشارة إلى ما في نفسه من المطالب ما لا يخفى. آخر الكلام: من القصيدة أو الرسالة أو الخطبة.

**عذب اللفظ:** كما أن حسن الابتداء هو أن يجعل مبدء الكلام كذلك، فإن اشتمل آخره الكلام على ما يشعر بالانتهاء أي باتهاء الكلام الذي جعل ذلك الآخر آخره بحيث لا يبقى للنفس تشوف وانتظار إلى ما وراءه. وذلك إما بأن يشتمل على لفظ يدل بالوضع على الحتم والانتهاء كلفظ الحتم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وما =

صحيح المعنى، فإن اشتمل على ما يشعر بالانتهاء سمي براعة المقطع، كقوله:

**بَقِيَتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءُ لِلْبَرِّيَّةِ شَامِلٌ**

= يشبه ذلك، وإنما بأن يكون مدلوله يفيد عرفاً، أنه لا يؤتي بشيء بعده مثل قوله في آخر الرسائل والمكالب والسلام ومثل الدعاء كما في البيت الآتي، فإن العادة جارية بالختم بالدعاء.

**براعة المقطع:** لكون المقطع والمتنهى فائقاً من المقطوعات التي ليست كذلك. يا كهف: الكهف في الأصل: الغار في جبل يؤوي ويتجأ إليه، ثم استعمل في الملحقاً مطلقاً كما هبنا.

للبرية شامل: وجه ذلك الشمول أنه جعل بقاءه سبباً لنظام البرية وصلاح حالم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم بعضاً، وتكون كل واحد يبلغ مصالحة، فكان الدعاء ببقاءه دعاء بتفع كل البرية، فكان شاملاً لجميعهم. فآخر هذا البيت لكونه مستحلاً على الدعاء يشعر بانتهاء الكلام؛ لما تعرف الإitan بالدعاء في الانتهاء، فإذا سمع سامعاً ذلك لم يتذكر بشيء وراءه. وعلى هذا فيمكن أن يكون في إitan هذا البيت بأخر الكتاب إشارة إلى أن هذا الكتاب قد ختم فلا يتشفى الطالب بشيء وراءه، وإلى أن مؤلف كان يدعو له بأنه يبقى بين أهله وهو أهل العلم بقاء الدهر؛ لأن بقاءه لكونه متضمناً لزبد جميع ما صنف في هذا الفن نفع لجميع البرايا. نفعنا الله به وبسائر ما علمنا وختمن لنا ولجميع المؤمنين بالحسنى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب السماوات، ورب الأرض، رب العالمين

والصلوة والسلام على سيدنا خاتم النبيين، وإمام المرسلين

وعلى آله وأصحابه أجمعين.

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣٢ .....	الاستفهام .....
٣٣ .....	أدوات الاستفهام .....
٣٧ .....	المعاني الآخر للاستفهام .....
٣٩ .....	التنمي .....
٤٠ .....	الندى .....
٤١ .....	المعاني الآخر للندى .....
٤٣ .....	<b>الباب الثاني في الذكر والمحذف</b>
٤٣ .....	دواعي الذكر .....
٤٤ .....	دواعي المحذف .....
٤٧ .....	<b>الباب الثالث في التقديم والتأخير</b> .....
٤٨ .....	دواعي التقديم .....
٥١ .....	<b>الباب الرابع في التعريف والتتكير</b> .....
٥١ .....	المعرفة .....
٥١ .....	الضمير .....
٥٢ .....	العلم .....
٥٣ .....	اسم الإشارة .....
٥٥ .....	اسم الموصول .....
٥٦ .....	المحلى بـأي .....
٥٨ .....	المضاف لمعرفة .....
٥٩ .....	المنادى .....
٦٠ .....	النكرة .....
٦١ .....	<b>الباب الخامس في الإطلاق والتقييد</b> .....

الصفحة	الموضوع
٣ .....	مقدمة .....
٥ .....	مقدمة الشارح .....
٦ .....	تبنيه للمعلمين .....
١٣ .....	خطبة الكتاب .....
١٥ .....	مقدمة في الفصاحة والبلاغة .....
١٥ .....	<b>الفصاحة</b> .....
١٥ .....	فصاحة الكلمة .....
١٧ .....	فصاحة الكلام .....
٢٠ .....	فصاحة المتكلم .....
٢٠ .....	<b>البلاغة</b> .....
٢١ .....	بلاغة الكلام .....
٢٢ .....	بلاغة المتكلم .....
٢٣ .....	علم المعاني .....
٢٤ .....	<b>الباب الأول في الخبر والإنشاء</b> .....
٢٥ .....	الكلام على الخبر .....
٢٦ .....	أغراض الخبر .....
٢٧ .....	أضرب الخبر .....
٢٩ (١) .....	الكلام على الإنشاء .....
٢٩ (٢) .....	الأمر .....
٣٠ .....	المعاني الآخر للأمر .....
٣٢ .....	النهي .....
٣٢ .....	المعاني الآخر للنهي .....

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٩٤ .....	المبحث الأول في أركان التشبيه	٦٢ .....	النواسخ
٩٦ .....	أداة التشبيه	٦٣ .....	الشرط
٩٨ .....	المبحث الثاني في أقسام التشبيه	٦٦ .....	النفي
١٠٠ .....	الملفوف والمفروق	٦٧ .....	التوابع
١٠١ .....	التمثيل وغير التمثيل	٦٨ .....	<b>باب السادس في القصر</b>
١٠٢ .....	المفصل والجمل	٦٩ .....	القصر الحقيقى والإضافي
١٠٣ .....	المبحث الثالث في أغراض التشبيه	٧٠ .....	طرق القصر
١٠٦ .....	المجاز	٧١ .....	<b>باب السابع في الوصل والفصل</b>
١٠٧ .....	الاستعارة	٧١ .....	مواضع الوصل
١٠٨ .....	المصرحة	٧٢ .....	مواضع الفصل
١٠٩ .....	المكنية	٧٦ .....	<b>باب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة</b>
١٠٩ .....	الأصلية والطبعية	٧٧ .....	المساواة
١١١ .....	المرشحة والمحردة	٧٧ .....	الإيجاز
١١٢ .....	المجاز المرسل	٧٨ .....	الإطناب
١١٣ .....	المجاز المركب	٧٨ .....	دواعي الإيجاز
١١٤ .....	المجاز العقلي	٧٩ .....	أقسام الإيجاز
١١٥ .....	الكتنائية	٧٩ .....	أقسام الإيجاز
١١٦ .....	أقسام الكتنائية	٨٠ .....	أقسام الإطناب
١١٨ .....	علم البديع	٨٤ .....	الخاتمة في إخراج الكلام على خلاف مقتضى
١١٩ .....	(١) التورية	٨٥ .....	الظاهر
١٢٠ .....	(٢) الإيهام	٩٣ .....	أنواع العدول
١٢٠ .....	(٣) التوجيه	٩٤ .....	علم البيان
١١٩ .....	محسنات معنوية		التشبيه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٣ .....	محسنات لفظية .....	١٢٠ .....	(٤) الطباق .....
١٣٣ .....	(١) تشابه الأطراف .....	١٢١ .....	(أ) المقابلة .....
١٣٣ .....	(٢) الجناس .....	١٢١ .....	(ب) التدبيج .....
١٣٧ .....	(٣) التصدير .....	١٢٢ .....	(٥) الإدماج .....
١٣٩ .....	(٤) السجع .....	١٢٢ .....	الاستبعاد .....
١٤٠ .....	(٥) القلب .....	١٢٢ .....	(٦) مراعاة النظير .....
١٤٠ .....	(٦) العكس .....	١٢٣ .....	(٧) الاستخدام .....
١٤٠ .....	(٧) التشريع .....	١٢٤ .....	(٨) الاستطراد .....
١٤١ .....	(٨) المواربة .....	١٢٤ .....	(٩) الافتتان .....
١٤١ .....	(٩) ائتلاف اللفظ مع اللفظ .....	١٢٥ .....	(١٠) الجمع .....
١٤٢ .....	خاتمة .....	١٢٥ .....	(١١) التفريق .....
١٤٢ .....	(١) سرقة الكلام .....	١٢٥ .....	(١٢) التقسيم .....
١٤٥ .....	(٢) الاقتباس .....	١٢٧ .....	(١٣) الطي والنشر .....
١٤٦ .....	(٣) التضمين .....	١٢٧ .....	(١٤) إرسال المثل .....
١٤٧ .....	(٤) العقد والحل .....	١٢٨ .....	(١٥) المبالغة .....
١٤٨ .....	(٥) التلميح .....	١٢٩ .....	(١٦) المغایرة .....
١٤٨ .....	(٦) حسن الابتداء .....	١٢٩ .....	(١٧) تأكيد المدح بما يشبه الذم .....
١٤٩ .....	(٧) حسن التخلص .....	١٣٠ .....	(١٨) تأكيد الذم بما يشبه المدح .....
١٤٩ .....	(٨) براعة الطلب .....	١٣٠ .....	(١٩) التجريد .....
١٤٩ .....	(٩) حسن الانتهاء .....	١٣٢ .....	(٢٠) حسن التعليل .....
		١٣٢ .....	(٢١) ائتلاف اللفظ مع المعنى .....